

۵۶۳۱ کتاب تصفیہ سید کاظمی حیدر آبادی

نمبر دہندہ ۸۸۹۴

تاریخ دہندہ  
نام کتاب ظفر اللہ رضی بکایجب فی القضاء و التفتا  
فی کتاب

مکتبہ حنفیہ

مکتبہ مفتی مذکور

۵۶۳۱

Wol  
-sipa





القضاة اثنتان في كل بلد

الحمد لله على ما منَّ بطبع هذا السفر المبارك المصون المسمي



بإهتمام مديرية موارد مراحم الرحمن المولوي محمد عبد المجيد خان سله المنان

مطبعة دار الفقه والادب  
في دار الصناعات



# فهرس مطالب الظفر الاضي بما يجب في القضاء والقضاة

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٠٠	ديباجة الكتاب	٩٥	مر وجوب طاعة من يبع للمسلمون
١٠١	المقدمة في معنى القضاء و	٩٦	مر من كيبايعه المسلمون ولا ولاية له
١٠٢	معنى حديث معاذ بن جبل	٩٧	مر الذي ثبتت له الصلاحية له
١٠٣	القسم الاول في ذكر الاحاديث الواردة	٩٨	مزيد خصوصية في القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٠٤	في ابواب القضاء وشرحها على الوجه المعتبر	٩٩	مر احصار الخصوم ودفع الزعم والاصوات
١٠٥	عند العلماء	١٠٠	مر التسوية بين الخصم
١٠٦	باب في وجوب نصب ولاية القضاء و	١٠١	مر لا يتم الحكم بالحق كما ينبغي الا بالتثبت
١٠٧	الامارة وغيرها	١٠٢	مر البينة
١٠٨	باب كراهية الخصم على الولاية طلبها	١٠٣	مر الامر بالنسب اليه هو الامر المستحق
١٠٩	باب التشديد في القضاء والولاية	١٠٤	من التخاصم الى الحاكم
١١٠	باب الشهادات	١٠٥	مر تحريم الظلم مطلقا
١١١	باب الدعاوي والبيانات	١٠٦	مر نذب الحق على الصلح
١١٢	خاتمة القسم الاول في حكم قبول	١٠٧	مر ترتيب الواصلين الى الفقيه في القضاء
١١٣	عظماء السلاطين	١٠٨	مر استيجاب استخفاف العلماء
١١٤	القسم الثاني في مسائل القضاء مما	١٠٩	الحاكم
١١٥	تقدم ولم يتقدم	١١٠	مر وجوب تعريف الخصم بما يجب له وعليه
١١٦	مر وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر	١١١	مر حكم المفتي الذي هو مظنة فهمه ثم
١١٧	مر شروط القضاء	١١٢	مر كون الحاكم مأمورا بان يحكم بين الناس
١١٨	مر عدم تصد احد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم للقضاء الا بامره		
١١٩	مر التحكيم		



صفحة	مطالب	صفحة	مطالب
١٠٣	م ٢١ قضاء الحاكم بعلمه	١٢٥	م ٢١ الاعراف المألوفة
١٠٢	م ٢٢ اسباب حكم الحاكم	=	م ٢٢ طلب المدعي للصالحه
١٠٥	م ٢٣ كون حكم الحاكم حقا وعيدا	١٢٦	م ٢٣ الارض للرب
=	م ٢٤ ثبوت العمل بالخط	=	م ٢٤ الارض التي فيها امارات مقامية
١٠٦	م ٢٥ نفوذ قضاء الحاكم ظاهر الا باضا		لما لا يسع غير معروف
١٠٨	م ٢٥ انزال الحاكم بالجور	١٢٤	م ٢٥ امرأة المفقود
=	م ٢٦ عدم انتقاض حكم الحاكم	١٢٨	م ٢٦ الاقتصار في الدعوى على البعض
١٠٩	م ٢٦ بطلان لولاية بانجور	=	م ٢٦ عدم قبول الدعوى التي قد علم كذبا
١١٠	م ٢٦ ثبوت اجرة الحاكم من مال المصالح	=	م ٢٦ كون احكام امضاء الله في ارضه
١١١	م ٢٦ الهدية للقاضي نوع من الشبهة	=	م ٢٦ ثبوت اليد على شيء
١١٣	م ٢٦ الفضايل احد الخصمين	١٢٩	م ٢٦ احكام القرائن القوية
١١٣	م ٢٦ اليمين حق ثابت للمدعي	=	م ٢٦ اسباب التيمم ورد بها الشرع من
١١٥	م ٢٦ طلب الزيادة على شهادة		الاقرار او البينة او جمين
	شاهدين عدلين	=	م ٢٦ لم يجهش في يمين الرد شرط
١١٦	م ٢٦ لوجه لقبول من يدعى	١٣١	م ٢٦ اليمين المؤكدة
١١٤	م ٢٦ البينة على النفي ليست بمناسبة	=	م ٢٦ التحليف
	للمسالك الشرعية	١٣٢	م ٢٦ ان كان المخوف عليه ما يمكن
=	م ٢٦ جواز بعث الامناء لكل امر من		الكلفان يقطع بهما زخايفه على ذلك
	الاقرار بالنسبة في الشرعية	=	م ٢٦ الاقرار
١١٨	م ٢٦ اجرة الجار والاعوان	=	م ٢٦ وجوب حمل الاقرارات على الاعوان
١٢٢	م ٢٦ جواز التاديب بالمال		الخالية
١٢٣	م ٢٦ عدل الحاكم في الحادثة الزلالي	١٢٣	م ٢٦ الاقرار بما هو في ثبوت الشيء
	والاستحسان		او ان يثبت فيه الشيء



صفحہ	مطالب	صفحہ	مطالب
۱۳۳	مرۃ المراد بالشهادة الاخبار بما يعمله الشاهد	۱۶۰	خاتمة الطبع لولد المؤلف سلمه الله تعالى
=	مرۃ عدالة الشهود	۱۶۱	خاتمة الطبع لابن الفتح المولوي محمد
۱۳۴	مرۃ اختيار الحاكم للشهود		عبد الرشيد سلمه الله تعالى
۱۳۵	مرۃ عدم صحة الشهادة من كافر نصريح	۱۶۲	مدح الكتاب من الحافظ خان محمد
=	مرۃ صحة شهادة الملح على مثله		خان المختار بالشهيد المختار
۱۳۶	مرۃ الشهادة على الشهادة		بافتخار الشعراء
=	مرۃ ارتفاع احدى الشهادات المتعارضتين		
۱۳۷	مرۃ كون الشهادة على الانعزال والاقرار متوقفة على الرؤية		
=	مرۃ دخول الكفيل في الكفالة بآختيا نفسه		
۱۳۸	مرۃ الدين		
۱۳۹	مرۃ اسباب الحجر		
=	مرۃ جواز الصلح بين المسلمين		
۱۴۱	مرۃ بقاء ملك كل مالك على ملكه		
=	مرۃ الزيادة على اربع الزوجات		
۱۴۲	خاتمة القسم الثاني في وجوب الاجابة الى احكام الشريعة		
۱۴۸	خاتمة الكتاب في بيان تفسير اكل الحلال في كل زمان		

سنة قال الامام  
الشوكاني في ابي  
الاستدلال على صحة ما  
زاد على ما روي في  
صحيح كمال الجرح  
في بيان ما روي في  
البارك في بيان ما  
منع من جواز الصلح  
في بيان ما روي في  
في بيان ما روي في



# القضاء في التكاثر والنجاسة

الحمد لله على ما من بطبع هذا السفر المبارك المصون المسمى +



باهتمام مديرية مورد مراحم الرحمن المولوي محمد عبد المجيد خان بسله المنان

المطبعة ١٢٩٢ هـ في كابل أفغانستان  
في كابل القضاء والنجاسة





# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي حرم الظالم على عباده كما حرمه على نفسه المقدسة بعبادته وكثرة أعونه  
 برضاه من سخطه وبمعافاته من عقوبته واستكثر من حمده وشكره فقد أوضح السبيل  
 وسبغ العليل بما أنزله على رسوله في محكم التنزيل من النعي على الظلمة بتلك الأيات الحكمة  
 والقواعد الولية فأقام الحجة وأوضح الحجج بكلام يفهمه الصم ونظام لا يخفى على البصير  
 ولم يدع دفيفا ولا جليلا ولا ثقيرا ولا فتى لا إلا أوضح ما ترويضه وأبانه أكمل بيان فأنه  
 تعالى حمده وتضاعف شكره وحده لم يكتف ببيان الموازنة على مثاقيل الذر إذ قال ومن يعمل  
 مثقال ذرة شرا يره حتى أبان الموازنة مثقال حبة الخردل كما قال وإن تلك مثقال حبة من  
 خردل أثينا بها وكفى بنا حاسدين بل تجاوز هذه الغاية وأوضح لنا ما هو دون هذه النهاية  
 فأخذ على المباد أن لا يظلم الله ما هو شتمنا فان النبي صلى الله عليه وسلم أشار بالخردل في تضاد  
 مستوياته ما أوسع رحمة الله والنزول ما هو دون ما هو ممكن وما كانت حبه مسابقة لفضله  
 ونفعه على عباده أكمل من نفعه في الأم على هذا أكمل الحجة بأرسال رسول الله صلى الله عليه وسلم



عنه ويأشرون اليه فقام فيهم مقامات وفق مسامحة كل بيت بعد كلمات يحذرهم  
 من الظلم ويحرمهم عن الغضب يقربهم من الله والاموال والاخراج بين لهم حرماتها ويؤكد  
 ذلك عليهم تأكيداً واضحاً من الشئ ما بين من الامس يكرر ذلك عليهم في المواقف والجامع و  
 يستكثر منه في خطبه ومواظبه حتى كان من جملة ما قاله عند توليه امرنا اموالكم ودماءكم  
 واعراضكم عليكم حرام ثم شهد الله سبحانه على البلاغ وامر الناس به وحضهم عليه فساد  
 بذل الركبان وعرف كل متشع ولهم شئ مسلم من المسلمين ان هذا من ضرر ديار الدين المليك  
 صلى الله تعالى عليه وعلى آله وصحبه واهل بيته وجزاه عنا افضل ما جرى به نبيا على امته  
**ولجعل** فلما كان القضاء من الوظائف الداخلة تحت ادارة الخلافة وسياسة الامامة  
 لانه منصب الفصل بين الناس في الخصومات جسم التداوي وقطعا للتنازع اريدت بعد  
 ان سبق مني تأليف الرسالة السماة باكمل الكرامة في تبيان مقاصد الامامة ان اجتمع في  
 ابواب القضاء كتابا يشتمل على الاحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة النبوية وان كان  
 قد تقدم بعض الكلام عليه في الرسالة المشار اليها لكونه مندرجا في عموم الخلافة ولكن  
 هاهنا مقاصد تستحق ان تقرن بالتحريرومباحث تقضي ضبط التقدير فجعلت لها هذا  
 الكتاب على حدة ورتبته على مقدمة وقسمين وخاتمة واسميتها **ظفر الاخير بما يجب**  
**في القضاء على القاضي** وكان تأليف هذا الرقيم في سنة اربع وتسعين ومائتين  
 والاف من هجرة سيدنا الرؤف الرحيم ببلدة جهول المحمية من بلاد مالوكة النكر الهندية  
 صافها الله واهلها عن كل رزية وبلية واعظم ما يراى من هذا الاصلاد الايراد هو ارشاد  
 النقاد من المشتغلين بعلوم الاجتهاد الذين لا يحرر من المعارف العلمية ما يفيضون به انصافا  
 في مواطن العصبية الوبية بالسير تلج وادنى تلويح وهو لا يهرام الرتبة الوسطى من المشغلة  
 بعلوم الدين فاما من كان من التحقيق بكان مكيان او من كان من القصود عن ذلك الحقائق  
 بحل معين فام اجمع هذا الكتاب لخير النوعين لان الاول قد صار مبالغة في روعين والثاني  
 يعوج من معارك المذاكر حتى حزين فهو الى تقدر مرتبة مقدمات الحجج اجمع فما اشغل بالمقاصد  
 مل اليبادي الا المتعلم الاصح وقد اقصرت في بيان ذلك على هو الاهم من التقاصد والاف

٢٠  
 نقاشات باليد



من المراد على وجه ينال به المتأهل عناية مرامه ويستعين به المتأمل في حله وإبرامه لتطويل  
 ذيول الكلام واستيفاء ما في كل مسألة من الخلاف بين الأعلام والعوام مؤلفات مطولة  
 لأئمة الإسلام ومن الله استعمل الهدى والرشاد وأسأله حسن الخاتمة وخلص الاعتقاد أنه  
 الجليل الكريم **المقدمة** في معنى القضاء ومعنى حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه  
**القضاء** بالمد والولاية المعروفة وهو في اللغة مشترك بين أحكام الشيء والفراغ منه ومنه  
 فقضاء من مبع سموات بمعنى أمضاء الأمور ومنه وقضينا إلى بني إسرائيل بمعنى أحكموا الأوامر  
 ومنه وقضى بكأن لا تعبد إلا إياه وفي الشرع الزام ذي الولاية بعد الترافع وقيل هو الأكره  
 بحكم الشرع في الوقائع الخاصة قلعين أوجهة والمراد بالجهة كالحكم لبیت المال والأجابة  
 إلى الحاكم يحكم بما أنزل الله تعالى أمراً حكماً في محكم كتابه وبالعدل وبالقسط وبما أراه الله  
 واجبة على كل مسلم بعد عصر النبوة لأن رفع الظلمة وكشفها لا يمكن إلا بالتخاصم والترفع  
 إلى الحاكم المذكور وغير خاف على من له أدنى انتماء إلى الشريعة المطهرة أن الصحابة رضي الله عنهم  
 بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم قاتلوا الممتنعين من تسليم الزكاة وأقاموا الحد <sup>هنا</sup> ووجاهوا  
 الكفار والزواجر الناس القيام بجميع الواجبات الشرعية وحالوا بينهم وبين المحرمات الدينية  
 وانصفوا المظلوم من الظالم ونصبوا الأحكام وأوجبوا على الناس الإجابة إليهم وامتنثال  
 أحكامهم والوقوف على الحد الذي يرسمونها من الشريعة ثم فعل ذلك التابعون و  
 تابعوهم ومن بعدهم إلى هذه الغاية والمراد بالحكم بالشريعة المطهرة وقد بلغها رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم كما أمره ربه عز وجل ولم يكتم علينا شيئاً مما أوحى إليه بل قال عز وجل اليوم أكملت  
 لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عنه تركتم على الواضحة ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا جاحد وقال سلمان الفارسي رضي الله  
 عنه لقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل شيء حتى الخنزيرة فقرب هذا أن الشريعة التي أوجب الله على  
 عباده الإجابة إليها في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هي هذه الشريعة التي تركها بين أظهرنا النبوة  
 بين دفتي المصحف والمنقولة في دواوين الإسلام وما يلحق بها ولم يكن إيجاب الإجابة إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا كونه رسول الله ولا كونه مختصاً بالمرئيين كأمته من الفضائل والفواضل التي



لا يحاط بها بل لكونه حاكما بين الداعي والمدعى هذه الشريعة الموجودة ولا وجه لتخصيص علم  
التعبد للأمة بمسائل المعاملات دون مسائل العبادات كان الكل شريعة شرعها للعبادة  
في محكم كتابه وعلى لسان رسوله فنسبة الكل إلى مطلق الشريعة نسبة واحدة وليس البعض  
بالانتساب إلى الشريعة المظهرة أولى من بعض بلجام المسلمين وأما كون ذلك معلوما بالضرورة  
الدينية فيما يجده كل متشع من نفسه سواء كان مقصرا في معرفة الشريعة أو كاملا من العلم  
الضوري الحاصل عنده في جميع الأوقات فإنه وسائر المسلمين متعبدون بهذه الشريعة لا يجوز  
بين ظهر إلى المسلمين في كل غيبة ومعاملة وخصوصا وظلالمة والدعوة بعد موته صلعم  
إلى حاكم يحكم بتلك الشريعة التي جاء بها المعصوم لا إلى حاكم يحكم بحجة الرأي الذي يكون تارة  
صوابا وتارة خطأ على أن الحاكم بالرأي عند عدم وجود الدليل في الكتاب والسنة أصبح عليه  
فهم شريعته التي أرشد إليها أمته فإنه قد أخرج أبو داود عن حديث معاذ بن رسول الله صلعم  
لما أراد أن يبعث معاذ إلى اليمن قال كيف تقضي إذا عرض لك قضاء قال أقضي بكتاب الله  
قال فان لم تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله قال  
أجتهد رأيي ولا أوقض رسول الله صلعم صدقه وقال الحسن الذي وفق رسول الله  
لما يرضى رسول الله قال المنذري وأخرجه الترمذي وقال هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه  
وليس بسنداه عندي بم متصل انتهى وقد أخرجه أيضا أحمد والطبراني والبيهقي وابن عدي  
وهو من طريق الحارث بن عمرو أخى المغيرة بن شعبه عن إياس بن أهل حمص عن أصحاب معاذ  
عن النبي صلعم أنه بعث معاذ في رواية لابي داود عن معاذ عن النبي صلعم قال البخاري  
الحديث بن عمرو روى عنه أبو عون ولا يعرف إلا بهذا المرسل انتهى وقد جمع الحافظ ابن كثير  
في طرقه وشواهده جزءا وقال هو حديث حسن مشهور يعتمد عليه أئمة الإسلام في إثبات  
أصل القياس فراه أيضا أبو بكر بن العربي المالكي شاح الترمذي وقد ذكر الدارمي في سننه  
بعضا من طرقه وشواهده وقال الدارقطني في العمل برواه شعبية عن ابن عون هكذا وأرسله  
ابن مهدي وجماعات والمرسل أصح وقال ابن حزم لا يصح لأن الحديث مجهول وشيخه لا يثبت  
قال وأدعى بعضهم فيه التواتر وهذا كذب بل هو ضد التواتر لأنه ما رواه أحد غير أبي عون



عن الحارث فكيف يكون متواترا وقال عبد الحق لا يسند ولا يوجد من وجه صحيح وقال  
 ابن الجوزي في العلل المتناهية لا يصح وان كان الفقهاء كلهم يذكرونه ويعتمدون عليه  
 وان كان معناه صحيحا وقال ابن طاهر في تصنيفه لا مفرد في الكلام على هذا الحديث اعلم  
 اني قد فحست عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار وسالت عنه من لقته من  
 اهل العلم فلم اجد الا غير طريقين احدهما عن شعبة والآخر عن محمد بن جابر عن اشعث عن  
 ابن الشعثاء عن رجل من ثقيف عن معاذ وكلاهما لا يصح قال واقبح ما رأيت فيه قول العام  
 في كتاب اصول الفقه ان العدة في هذا الباب علم حديث معاذ قال وهذه زلة منه ولو كان  
 عالما ارتكب هذه الجحالة قال الحافظ ابن حجر لساء الادب على امام الحرمين وكان يمكنه ان  
 يعبر بالان من هذه العبارة مع ان كلام امام الحرمين اشد مانقلا عنه فانه قال والحديث  
 مدون في الصحيح متفق على صحته لا يتطرق اليه التاويل قال وقد اخرج الخطيب في  
 كتاب الفقيه والمتفقه من رواية عبد الرحمن بن غنم عن معاذ فلو كان الاسناد الى عبد الرحمن  
 ثابتا لكان كافي في صحة الحديث وقد استند ابو عيسى في صحيحه الى تلقي ثمانية الاجتهاد  
 والفقهاء بالقبول قال وهذا القدر مغر عن مجرد الرواية وهو نظير اخذهم بحديث ربيعة  
 لو اورد مع كون رواية اسمعيل بن عيسى قد اعترض صاحب المسند على ابن كثير في تحسينه  
 الحديث في كلامه السابق بانه لم يصح في ذلك رواية في حديثه الى قول الجوزي قال الحديث  
 ضعيف بالاجماع وقال ابن حبان هذا الحديث لا يصح في روايته وحاله جمع بين وهو حديث مشهور  
 عند ضعفاء اهل الفقه وقد استند الحافظ ابن ابراهيم الزبير في تقوية هذا الحديث الى  
 ما قاله ابن كثير وقد عرفت ما تعقب به وما قاله من هو اعلم منه بهذا الشأن والاية والجملة  
 فالاستدلال بهذا الحديث الذي لم يرتق الى درجة احسن لغيره فضلا عن احسن انما يضر  
 عن الصحيح مشكل غاية الاشكال لا سيما في هذا السؤال العظيم الذي هو في غاية  
 المسائل وعلى كل حال فالحديث انما يستدل به على امر يرجح الكتاب والمنطق في غير ذلك ما لم يرد  
 ذلك الحكم في كتاب الله ولا في سنة رسوله واما رأي من لا يجهل به . . . . .  
 الكتاب الساس على فرض انه يقدر على ذلك فهو باطل لا يرمي المتأصدين به بل يلهيهم به

وفي اعلام الموقعين قال  
 الخطيب و هذا الاسناد متصل بجل  
 معروفون بالثقة عظماء ابن  
 العلم قد نقلوه و اخرجوا وفقها  
 بذلك على صحة تقدمه كما نقل  
 عنه قوله في سؤل امر مسلم  
 لا وصية لولاءت وقوله في آخر  
 هو الطهور ماؤه و اخرج حسنة و  
 قوله اذا اختلف المتأمنان  
 في الثمن والسلعة فالتة قالوا  
 تراويع وقوله اليه على الناقلة  
 وان كانت  
 هذه الاحاديث  
 لا تثبت من جهة الاسناد  
 ولكن انظر الى احكامها  
 غنوا بعقوباتهم عن طلب  
 الاسناد لما قلنا ذلك صديقه  
 ما اخرجوا تبسيعا غنوا عن طلب  
 الاسناد انما كلامي كلام  
 انظر كلام الاعلام علمت هذا  
 التاويل الذي اخرج الخطيب  
 في تفسيره ولا ينبغي ولا ينبغي  
 ان يفتي في حسن هذا الحديث  
 نعم



قضاة المسلمين تقريره وأما رأي القاضي الذي لا يعزى كتاباً ولا سنة فليس هو الذي المذكور  
 في هذا الحديث بل هو طاغوت تحت جاهلية مخالفة وهذا القاضي هو أحد القاضيين  
 الذين هم في النار بنص رسول الله صلى الله عليه وآله لا يدعي أن محكم به هو ما شرعه الله لعباده  
 في محكم كتابه وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله هو مقرباً له لا يعرف إلا بغير ما قاله فلا يكون  
 دليلاً ولا يدعي أيضاً أن ذلك الرأي الذي حكم به فهو قضية لم توجد في الكتاب والسنة  
 لأنه لا يصح الحكم منه بالعدم إلا بعد علمه فإنه حكم بالعدم عليه وأنه لا يعلمه لأن  
 الأعداء إنما تعرفت بالمكاتب من يقر على نفسه بأنه لا يدعي بكتاب ولا سنة كيف يدعي  
 أن محكم به غير موجود فيها **فالحاصل** أنه إن كان محكم به محققاً مطابقاً للتشريع  
 فهو قد حكم بالحق وهو لا يعلم بأنه الحق وهو أحد قضاة النار وإن حكم بغير الحق عالم بأنه  
 غير الحق أو جاهلاً به أنه غير الحق فهو أيضاً القاضي الآخر من قضاة النار فهو لا يخرج عن كونه  
 في النار على كل تقدير فانظر في هذا بعين الاعتبار لتعلم ما في قضاء المقصرين من الخط  
 العظيم فإن القضاة المقصرين إن كانوا يعلمون بالحديث المصحح بأن القضاة ثلاثة قاضيان  
 في النار وقاض في الجنة فقد تهاوتا في النار تهاوت الفراش عداً وإن كانوا يجهلون ذلك  
 غير نافع لهم فإنه يجب عليهم أن يعلموا على ما علموا من هذا الحديث الذي به هذا القضاء  
 ففقر بظهور في العلم به مع توهمهم على التسمي بالقضاة ومباشرة ما يباشرة القضاة لا يكون عدلاً  
 لهم وهذا الحديث قد اتفق على إخراج أهل السنن والحاكم والبيهقي من حديث بريء قوله  
 طرق غير هذه جمعها الحافظان حجر في جزء معرفة كما قال في التلخيص سياق الكلام على معناه  
 في القسم الأول من هذا الكتاب فهو القضاة المقصرون ليس بأهل للحكم بنص الكتاب والسنة  
 لأنهم لا يتقانون الحجة الشرعية فكيف يكونون أهلاً للحكم بحض الرأي الذي لا مستند له من كتاب  
 بسنة فأنه لا رأي لهم ولا رواية ولا فهم ولا راية بل هم على عامية صم القلي نشأوا عليها وإن  
 ظنوا أنهم قد خرجوا عنها بالاطلاع على بعض أقوال أهل العلم وعلى قول عالم واحد فإن العلم  
 ما وراء البصيرة وظنهم فاسدة فإنه إنما يعرف العلم أهلاً ومعرفة أسماء العلوم لا تستلزم  
 معرفة الأسماء من أن يكونوا في السال واحد منهم عن حد علم من علوم الاجتهاد أو فائق أو نحو



او غايته او مسئلة من مسائله وينظر الى عدد من ذلك واما القاضي العالم بالشرعية  
 المطهرة على الوجه الذي قلنا من تحقيقه فهو ان كان على خطر في مباشرة جماعتها الاحاديث  
 الواردة في الترهيب عن الامارة على العموم وعن القضاء على الخصوص كما سيأتي بعضها  
 في هذا الكتاب من حيث حاجتنا ابواب لكن لا مروحاة ومسليات وهي الاحاديث الواردة  
 في الترغيب في ذلك وقد اورد الجميع شيخنا وبركتنا الشوكاني رح في شرحه المنتقى ولو لم يكن  
 الترغيبات في ذلك الحديث عمر وابي هريرة المتفق عليها بلفظ اذا اجتهد الحاكم فخطا فلا  
 اجر وان اصاب فلا اجر ورواه الحاكم والدارقطني بلفظ اذا اجتهد الحاكم فخطا فلا اجر  
 وان اصاب فلا عشرة اجر ورواه احمد ايضا من حديث عمر ووطرقة يشهد بعضها البعض  
 فيكون ثبوت العشرة الاجر بدليل هو حسن لغيره وثبوت الاجر بدليل صحيح والزيادة مقبولة  
 اذا كانت غير منافية للاصل كما في هذا الحاكم المجتهد هو في كل ما ياتي من الاحكام فائز مع الاضافة  
 بعشرة اجر ومع الخطا باجر وهذا مرغوب عظيم ومحسن جليل فان الخطاب بالنسبة الى غير القاضي  
 غاية امره ان لا يكون فيه عقوبة اخروية مع ثبوت غالب الوازم الديني كالدابة في قتل الخطا  
 والكفارة ونحو ذلك فله حذوقهم يوجرون على الخطا وياوهم قوم يعذبون على الاصابة وهم  
 القضاة الذين يحكمون بالحق ولا يعلمون بانه الحق فانظر كم هذا التفاوت فانه من اعظم التناقضات  
 التي يستفيد بها اهل العلم من علمهم ومن اعظم البليات التي يبتلي بها اهل الجمل بجهلهم وسيأتي  
 الكلام على اطراف هذا المقصد وعلى ما على المقصرين المتوثبين على هذا المنصب من الوزر  
 والمحزن الاخرية والدينية في غصون هذا الكتاب قد استوفى الكلام على ذلك شيخنا وبركتنا  
 القاضي محمد بن علي الشوكاني في كتابه القول المفيد في حكم التقليد في هذا الذي ذكرناه دقة  
 من وادي علمه وقطر من جوار فضله والله يفتن برحمته من يشاء والله ذو الفضل العظيم  
 وفي اعلام الموقعين عن رب العالمين فصول نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاحتجاج  
 به ولعلك لا تظفر بها في غير ذلك الكتاب ولا يقرب منها وكذا لمباحث القياس والاجتهاد  
 التي في ارشاد الفحول وملخصه حصول المأمول من علم الاصول فانها نفيسة جدليد  
 طالب الحق الى سواء السبيل ويصده عن سبيل صحارى التقليد وسوء التاويل والقسم وال



في ذكر الأحاديث الواردة في أبواب القضاء وشرحها على الوجه المعتد به عند العلماء وفيه أبواب

## بَابُ وَجوب نصيب ولاية القضاء والأمانة وغيرها

عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله قال لا يجل بثلاثة يكونون بفلاة من الأرض إلا أمروا عليهم أحدهم رواه أحمد وأخرج نحوه البزار بأسناد صحيح من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه بلغنا ثلاثاً في سفر فامر واحدكم فذاك أميره رسول الله صلى الله عليه وآله وأخرج البزار أيضاً بأسناد صحيح من حديث ابن عمر رضي الله عنه بلغنا ثلاثاً إذا كانوا بثلاثة في سفر فليومروا واحداً منهم وأخرج به هذا اللفظ الطبراني من حديث ابن مسعود بأسناد صحيح وهذه الأحاديث يشهد بعضها البعض وعن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال إذا خرج ثلاثة في سفر فليومروا واحداً منهم رواه أبو داود وله من حديث أبي هريرة مثله وأخرج نحوه البزار بأسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد سكت أبو داود والمنذري عن حديث أبي سعيد وأبي هريرة وفيها دليل على أنه يشترع لكل عدل بلغ ثلاثة فضاء أن يومروا عليهم أحدهم لأن في ذلك السلامة من الخلاف الذي يؤدي إلى التلاف مع عدم التامير يستبد كل واحد برأيه ويفعل ما يظن هو الأفضل ومع التامير يقل الخلاف ويتجمع الكلمة وإذا شيع هذا الثلاثة يكونون في فلاة من الأرض ليسوا في شرعية لمعد أكثر ليسكنون القرى والأصبار ويحتاجون لدفع الظالم وفصل الخطأ من أولى وأحرى وفي ذلك دليل لقول من قال إنه يجب على المسلمين نصيب الأمانة والولاية والحكام وقد ذهب أكثر إلى أن الإمامة واجبة لكنهم اختلفوا هل الوجوب عقلاً أو شرعاً وقد سبق الكلام منا على ذلك في كتابنا اكليل الكرامة في تبيان مقاصد الإمامة \*

## بَابُ كراهية الحرص على الولاية وطلبها

عن أبي موسى قال دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وأرجاء من بني عبي فقال أحدهما يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاك الله عز وجل قال ألا خرم مثل ذلك فقال يا أبا عبد الله لا نولي هذا العمل أحد أبداً ولا واحد أحص عليه متفق عليه والحكمة في أنه لا يولي من يسأل الولاية



انه يوكل اليها ولا تكون معه اعانة كما في حديث عبد الرحمن بن سمرق قال قال رسول الله  
صلوات الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سمرق لا تسال الامارة فانك ان اعطيتها من غير مسئلة اعنت عليها  
وان اعطيتها من مسئلة وكلت اليها متفق عليه واذا لم يكن معه اعانة لا يكون كفوا ولا  
يولي غير الكفو لان فيه قهرا ويستفاد من هذا ان طالب يتعلق بالحكم مكره فيدخل في  
الامارة القضاء والحسبة ونحو ذلك اذا كان الطالب مسلوبا لا عانة تورط فيما دخل فيه  
وخسر الدنيا والاخرة فلا يحل تولية من كان كذلك وبما كان الطالب لا يملك ما في يده الا الظهور  
على الاعل والتكليف به فيكون في توليته مفسدة عظيمة قال ابن التين محمول على الغالب  
والافتقار قال يوسف عليه السلام اجعلني على خزان الارض وقال سليمان وهب لي ملكا  
قال ويحتمل ان يكون في غير الانبياء انتهى قال الشوكاني في النيل قلت خلت لوثوق الانبياء بانفسهم  
بسبب العصمة من الذنوب ايضا لا يعارض الثابت في شرعنا ما كان في شرع غيرنا فبهم ان يكون  
الطالب في شرع يوسف سائغا واما سوال سليمان فخرج عن محل النزاع اذ محله سؤال الخلق  
لا سوال الخلق وسليمان انما سأل الخلق وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
من سال القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك ليسده رواه الخمسة الا  
النسائي ورواه الطبراني في الاوسط والبيهقي قال النزمي حسن غريب اخرجه الحاكم وصححه  
وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عليه جورة  
فله الجنة ومن غلب جورة عدله فله النار رواه ابو داود وسكت عنه هو والنسائي و  
سند لا مطعن فيه قال في المنتقى وقد حمل على ما اذا لم يوجد غير الله وظاهر الحديث ان ليس  
من شرط الاجور ان لا يحصل من القاضي جورا صلاب المراد ان يكون جورة  
منه او يابعد له فلا يضرب من الجور المغلوب بالعدل انما الذي يضرب ويوجب النار ان يكون  
الجور غالباً بالعدل

بالتشديد في القضاء والولاية ما يشي عليه من غير ما دون القائمة

عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من جبر كبرياء الناس في حيز من الفياضة وملاك

أخذ ببقائه حتى يفتق على جند ثم رفع رأسه إلى الله عز وجل فان قال القاه القاه في موهى فوهى أربعين خريفا  
رواه أحمد وابن ماجه بمعناه والبيهقي في شعب الأيمان في إسناده بحالين سعيد ثقة النسائي وضعه جاح  
قال في النهاية الحريف هو الزمان المعروف من فصل السنة إلى الصيف والشتاء ويريد به أربعين سنة كما يكون في السنة  
فاذا انقضى أربعون خريفا انقضى أربعون سنة وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله قال ويل  
للأمراء ويل للعرفاء ويل للامناء ليتمنين اقام يوم القيامة ان ذواتهم كانت معلقة بالثر  
يتذبذبون بين السماء والأرض لم يكونوا يعملوا على شيء رواه أحمد وحسنه السيوطي قال في النهاية  
الحريف هو الفايديامور القبيلة والجماعة من الناس يلبسهم ويتعرفونهم من أحوالهم والطرفة  
علماء وسبب الوعيد لهذه الطوائف الثلاث أنهم يقبلون ويطاعون فيما يأتون به فاذا جازوا  
على الرعايا جازوا وهم قادرون فيكون ذلك سببا لتشديد العقوبة عليهم لان حق شكر النعمة  
التي امتازوا بها على غيرهم ان يعدلوا ويستعملوا الشفقة والرافة عن أبي هريرة رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وأبامه من أس السبعين وامارة الصبيان رواه أحمد وفيه دليل  
على انه لا يصح ان يكون الصبي قاضيا وقل اخرج ما يشهد له أحمد ايضا من حديث قبيل الغفاري  
مرفوعا وفيه التحذير من إمامة السفهاء ورجالهم رجال الصحيح ومثله أخرجه الطبراني عن عوف  
بن مالك مرفوعا وفي إسناده النحاس بن قفهم وهو ضعيف وعنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
من أفتي بفتيا غير ثبت فانما اثمه على الذي افتاه رواه أحمد وابن ماجه وفي لفظ من أفتي بفتيا  
بغير علم كان اثم ذلك على الذي افتاه رواه أحمد وأبو داود وسكت عنه هو والمنذري  
رجال إسناده ائمة أكثرهم من رجال الصحيح وزاد أبو داود ومراشيد على أخيه بامر يعلم ان الرشد  
في غيره فقد خانه قال في النيل لفتية مبني للفعول والمعنى من افتاه مفت عن غير ثبت من الكتاب  
والسنة وأه استدل كان اثمه على من افتاه بغير الصواب على المستفتي المقلد وروي أفتي  
بفتية الظنفة والمعنى من أفتي الناس بغير علم كان اثمه على الذي سوغ له ذلك وافتاه بجواز الفتيا  
من مثله مع جملة واحدة من الثوري وروى في النيل لفتية مبني لفتي في أدب النوى كتاب  
بسمي فخر الحق مراد أبي المغني وعن أبي ذر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله قال يا أبا ذر  
أفتي الله عبدا أو أفتي عبدا لك ما سب نفسي لا من علي اثنين ولا ثلاثة قال يا أبا ذر



وعنه قال قلت يا رسول الله ألا تستعلمني قال فضرب بيده على منكبي ثم قال يا أبا ذر إنك  
ضعيف في إيمانك وأخا يوم القيامة خزي وندامة ألا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه  
فيها رواها أحمد ومسلم وفيه دليل على أن من كان ضعيفا لا يصلح لتولي القضاء بين المسلمين  
قال أبو علي الكرايسي صاحب الشافعي في كتاب القضاء لأعلام بين العلماء من سلف خلافا في  
أن يحق للناس أن يقضي بين المسلمين من بان فضله وصدق قوله وورعه وإن يكون  
عارفا بكتاب الله عالما بأحكامه عالما بشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حافظا لأحكامه وكذا أقوال العلماء  
عالم بالوفاق والخلاف وأقوال فقهاء التابعين يعرفون الصحيح من السقيم يتتبع النوازل من الكتاب  
فإن لم يجد في السنة فإن لم يجد عمل بما اتفق عليه الصحابة فإن اختلفوا فما وجد أشبه  
بالقرآن ثم بالسنة ثم يفتوى أكابر الصحابة عمل به ويكون كثيرا المذاكرة مع أهل العلم والمشاور  
لهم مع فضل وورع ويكون حافظا لسانه ونطقه ووجهه فالكلام المخصوص ثم لا بد أن يكون  
عاقلا ما نال من الهوى ثم قال وهذا وإن كنا نعلم أنه ليس على وجه الأرض أحد يجمع هذه  
الصفات ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أكملهم وأفضلهم وقال المهلب لا يكفي في  
استحباب القضاء أن يرى نفسه أهلا لذلك بل أن يراه الناس أهلا له وقال ابن حبيب عن مالك  
لا بد أن يكون القاضي عالما عاقلا قال ابن حبيب إن لم يكن عالم فعقل وورع لأنه بالورع يقف  
بالعقل يسأل وهو إذا طلب العلم وجد فإذ اطلب العقل لم يجد انتهى قال في النيل قلت ماذا  
يصنع الجاهل العاقل عند ورود مشكلات المسائل وغاية ما يفيد العقل التوقف عند كل  
خصوصية ترد عليه وملازمة سؤال أهل العلم عنها وأخذ بأقوالهم مع عدم المعرفة بحقها  
من باطلها وما هذا أمر الله عبادة فانه أمر الحاكم أن يحكم بالحق وبالعدل وبالقسط وبما أنزل الله  
ومن أين لمثل هذا العاقل العاقل عن حلية الدلائل إن يعرف حقيقة هذه الأمور بل من أين  
له أن يتعقل الحجة إذا جاءته من كتاب سنة حتى يحكم بها لو لم تكن قد عرفت اختلاف طبقات  
أهل العلم في الكمال والقصور والأنصاف والاعتساف والتثبت والاستعجال والطيش والوقار  
والتعويل على الدليل والقنوع بالتقليد فمن أين لهذا الجاهل العاقل معرفة العالي من السافل حتى  
يأخذ عنه أحكامه وينيطبه حله وإبرامه فهذا شيء لا يعرف بالعقل باتفاق العقلاء فما حال



هذا القاضي الأكمل من قال فيه من قال بكهية عمياء قاد زمامها اعلى على عوج  
 الطريق الحازم وعن ابي الحسن بن الحسين الاحمسي انما سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول اسمعوا اطيعوا  
 وان امر عليكم عبد حبشي ما اقام فيكم كتاب الله عز وجل واه الجماعة الا البخاري في بلاد  
 وعن انس بن مالك عن ابي عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطيعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي  
 كان راسه زبيبة رواه احمد بن البخاري قلت لفظ البخاري من حديث انس بن مالك اطيعوا السلطان  
 وان عبد حبشيا كالزبيبة قال في المنتقى وهذا عند اهل العلم محمول على غير ولاية الحكم  
 او على من كان عبد انتهى والزبيبة واحدة الزبيب المأكول للمعروف الكائن من العنب اذا جف  
 وهو تمثيل في الحقارة وبشاعة الصورة وعدم الاعتداد بها وقد حكى الحافظ في الفخر  
 عن ابن بطال عن المهلب انها لا تجب الطاعة للعبد الا اذا كان المستعمل له اماما وشيا كان  
 اماما لا تكون الا في قبيل قال واجمع ان الامامة على اهلها لا تكون في العبد وعن الشافعي والحنفية  
 انه لا يصح ان يكون العبد قاضيا لغير السلطان الذي ادخله طاعته في كتابه العزيز  
 وتاخرت الاحاديث الصحيحة بذلك هو من كان مسلما لم يفعل ما يوجب كفر او ابا وكان مقيما  
 لا عظم اركان الاسلام واجل شعائره وهو الصلوة فهذا هو السلطان الذي يجب على الناس  
 طاعته وامتناعه او امره بحرم عليهم ان يزعوا اليد من طاعته ولكن بشرط ان لا يكون  
 ما يامر به معصية الله انما لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وان الطاعة في المعروف  
 فاذا امر بها هو من الطاعة هو واحد الامتناع وامره للعالم بان يكون قاضيا هو امر بطاعة يجب  
 امتثالها بنص الكتاب والسنة ولا يفرح في ذلك كونه مروتيا شيئا لا اجل له او بظلم الرعية  
 في بعض ما لا اجل فان ذلك امر اخلاوي يجب سقوط طاعته ونعم القدوة السلف الصالح فقط  
 كانوا يعملون لسلطان بني امية الاعمال ويكون لهم القضاء مع كونه في العلم والعمل بكان  
 لا يجهل احد وسلطان تلك الزمنية فيهم من يستغل الدنيا بغير حقها والاموال بدون حلالها  
 نعم القضاء ورد في سبيل على الترغيب تارة والترهيب تارة بل ورد في الامارة التي هي اعم  
 من القضاء ما يشعرون تجنبها اولى والجمع بين الاحاديث فيما يظهر لي يرجع الى الاشخاص فمن  
 صلح من نفسه القيام بالحق والتصديق به وعدم الضعف في الامر وفق الصلابة في القضا



والعفة عن الأموال والتسوية بين القوي والضعيف والدخول في القضاء أولى له إن لم يكن  
واجبا عليه بشرط أن يكون في العالم على الصفة المعتبرة فيه ومن كان يضعف عن هذه  
الأوصاف فالأولى به الوقف على التردد وما يرشد إلى هذا قوله صلى الله عليه وآله في إيرادك  
ضعيفا ثم ارشده إلى عدم الدخول في الأمانة كما ثبت ذلك في الحديث المشهور وقد جلت الأمانة  
الصحيحة على أن الحاكم المنصور بالقضايا يجب أن يكون مجتهدا وهذا هو الحق الذي لا شك فيه ولا  
شبهة لأن الحق الذي أمر الله الحاكم بأن يحكم به كما في قوله تعالى فأحكم بين الناس بالحق  
وكانت العدل الذي أمر الله الحاكم أن يحكم به كما في قوله تعالى وإذا حكمتم بين الناس أن  
تحكموا بالعدل لا سبيل للمقلد المعرفة بما وكذا لا سبيل إلى معرفة ما أنزل الله كما قال تعالى  
وإن أحكم بينهم بما أنزل الله فانه لا يعرف ما أنزل الله إلا من كان مجتهدا وأما المقلد فما يعرف  
ما قاله إمامه الذي يقلده وكذا لا يعرف ما أراه الله إلا من كان مجتهدا كما قال تعالى إنا أنزلنا  
إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله والمقلد إنما حكم بما أراه من يقلده من المجتهد  
لأنما أراه الله وانظر كيف أجاب معاذ على سؤاله صلى الله عليه وآله لما قال له بماذا تحكم فقال بالكتاب الله  
الحديث وتدبر حديث القضاء ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فانه دار التقسيم على  
الحق والقضائه مع العلم بأنه الحق ومع عدمه والحق لا يعلم به إلا من كان مجتهدا بل لا ريب  
والجنة لا يدخلها إلا قاض علم الحق نقض به وأما المقلد فما يعلم بأن إمامه قال كذا  
ولا يدري هل هو حق أو باطل باعترافت كل مقلد بهذا وتفكر في حديث إذا اجتهد الحاكم وهو  
حديث ثابت في الصحيحين وغيرهما فإن المراد بقوله هذا اجتهد أي اتعب نفسه في طلب الحق  
حتى وقف عليه حقيقة أو ظاهرا وإن المقلد من هذه الرتبة والحاصل أن المقلد ليس بمن  
يعقل حجج الله إذا جاءته فضلا عن أن يعرف الحق من الباطل والصواب من الخطأ والراجح  
من المرجوح بل لا ينبغي أن ينسب المقلد إلى العالم مطلقا قال الشوكاني في دبل الغمام ومن  
غريب ما أحكيه الزباني لما أكثر الخلط من قضاة حضرة الخلافة استأذنت الخليفة حفظة  
له في جمعهم لقصد ترغيبهم في العدل وترهيبهم عن الجور فاجتمع منهم نحو أربعين قاضيا  
فسألتهم عن شيء مما يتعلق بشرط القضاء المذكور في كتاب الفروع فلم يهتد أحد منهم إلى الجواب

على وجه الصواب بل اعترفوا جميعا بالقصور عن فهم دقائق التقليد فضلا عن معرفة  
 علوم الاجتهاد وبعضها وليت اهلها انقصوا في العلم لم يقصروا في الورع فان الورع يردع  
 صاحبه عن المجازفة ويرشده الى ان شفاء العي السؤل وكيفية التمسك بالمال المسلمين  
 ويرده عن التمسك اليها بادنى شبهة فان قلت حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عليا الى اليمن قاضيا  
 فقال يا رسول الله بعثتني بينهم والقضاء وانا شاب لا ادري ما القضاء قال فضرِب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في صدري وقال اللهم اهدني لسانه قال علي فوالذي فلق الحبة ما شككتني قضا  
 بين اثنين اخرجيه اهل السان وغيرهم هل يدل على جواز قضائهم ليس يجتهد لقواه وانا شاب  
 لا ادري ما القضاء قلت من متسك بهذا فليتأمر رجل يدع القاضى الذي لا علم له بالقضا  
 بمثل هذه الدعوة النبوية حتى لا يشك بعد ما حكمه ليشك على كرم الله وجهه بعد تلك الدعوة  
 فاذا فعل هذا فحق كماله انتم ويحوز للقاضي ان يحكم بعلمه وهذا هو الحق ومن منع من  
 ذلك لم يأت بحجة واضحة وايسر في اداة المقتضية لوجوب الشاهدين او البين او ما يقوم  
 مقام احد هاديل على انحصار مستند الحكم فيها ولا يبان الحاصل عن مثل الشهادة من  
 عدلين او يدين من ثقة او تكول او اقراره وجر الظن الحاكم فقط لان من الجائز ان يكون الشاهدان  
 ويفجر الخالف في مينا ويكذب المقر في اقراره واما العلم فلا يكون الا عن مشاهدة او ما يقو  
 مقدها وهو اولى من الظن بلا نزاع وقد تقرر في الاصول ان فحوى الخطاب معمول به عند جميع  
 المحققين وهذا منه فان العلم اولى من الظن عقلا وشرعا ووجدا وادلة العامة شاملة  
 له كالايات الدالة على ذلك تخصيص الحد بقول عمر رضي الله عنه مما لا يرتضيه الا  
 الاصاف لان المقام من مجالات الاجتهاد واجتهاده ليس بحجة على غيره قال الشوكاني في الويل  
 وقد حققت هذا البحث في شرح المنتقى بالمر اجدة لغيري انتم قلت وسياتي الكلام على هذه  
 المسئلة في القسم الثاني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مع مزيدا يوضح عن بريد رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم القضاء ثلاثة اشياء النار وواحد في الجنة  
 رجل عرف الحق ففرض به فهو في الجنة ورجل عرف الحق فلم يقض به وجار في الكهنة والناس  
 ورجل لم يعرف الحق ففرض للناس على جهل فهو في النار وراه الاربعة وصححه حكيم قال في



علوم الحديث تفرد به أخرا سانيون ورواياته مروا ورة قال الحافظ ابن حجر لا يطرق غير هذه  
 جمعتها في جزء مفرد انتهى ومروا ورة جمع مروزي نسبة الى مرو اسم موضع ويقال في النسبة اليه  
 مروي ومروي افاده القاموس قال في المنتقى وهو اي الحديث دليل على اشتراط كون القائل  
 رجلا انتهى وفيه دليل على انه لا ينبغي من النار من القضاة الا من عرف الحق وعمل به والعمدة  
 العمل فان من عرف الحق فلم يعمل فهو من حكمه بالجهل سواء في النار وظاهره ان من حكمه بالجهل  
 وان وافق حكمه الحق فانه في النار لانه صلا لم يطلق فقال فقضى للناس على جهل فان رصده  
 على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه انه قضى على جهل وفيه التحذير من الحكم بالجهل او  
 بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث ان الناجي من قضى بالحق عالما به والاثنان في النار  
 وفيه انه يتضمن النهي عن قولية الجاهل القضا قال في النيل وهذا الحديث اعظم وازع للجملة  
 عن الدخول في هذا المنصب الذي ينهي بالجاهل وابطال النار وباجلها فاصنع احد بنفسه  
 ما صنعه من ضاقت عليه المعاش فرج بنفسه في القضا لينال من الخطام واموال الارامل  
 والابتام ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله بالاحكام او جوره على من تعدى يد النخصا  
 من اهل الاسلام انتهى قال في مختصر شرح السنة انه لا يجوز لغير المجتهد ان يتقار القضا ولا يجوز  
 للامام قوليته قال والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله وآقاولي  
 علماء السلف من لجامهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم استنباط الحكم من الكتاب والسنة  
 اذ الموجد صرح في نص كتابه سنة او اجماع انتهى وفي امكان الاجماع وكونه حجة كلام مع  
 في اصول الفقه والعارف بالاصلاين حق المعرفة لا يحتاج الى شيء سواها كما حققنا ذلك في  
 موضع اخر من مولفاتنا قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد بن علي الشوكاني في بحث وجوب الاجتهاد  
 الى حكام الشريعة من فتاواه المسماة بالفهم الرباني ان المعتبر في الاجتهاد المسوغ بل الموجب لعمل  
 المجتهد فيما يخص نفسه وترك التعويل على رأي غيره هو ان يكون لديه من علم العربية ما يقيم به  
 لسانه ويفهم عنده ما يختلف معناه باختلافه وقد يحصل ذلك لكامل الاستعداد صافي  
 القريحة بكتاب متوسط بين الاختصار والاكثار في النحو وكتاب مثله في الصرف وكتاب مثله  
 في المعاني والبيان وكتاب مثله في اصول الفقه مع اقتداره على البحث عن مفرجات اللغة



في الكتب الوضعية لبيان مدلولاتها ومع علمه بالتفسير باخذها عن المفسرين على ما  
 يكون له ددية في ذلك وخبر به على وجه لا يتقصر عن فهمها في الكتاب العزيز من الحكام  
 ولو بالبحث في بعض الأحوال عن لغة غريبة أو أعراب مشكل أو تطبيق كلام على ما يقتضيه  
 المقام واستيضاح الوجه التي يتنوع اليها المعنى الواحد عند الإيراد أو النظر في كيفية الجمع  
 على مقتضى الأصول وإن يكون مطلعا من علم السنة على المختصرات المدونة في العمادات  
 والمعاملات مع إشرافه على بعض علوم الحديث وتبينه بين أسباب الصحة والضعف  
 والوضع فمن كان جامعاً لهذه العلوم فحتم عليه أن لا يقلد غيره في رأيه ولا يرجع إلى أقوال  
 المجتهدين ويدع النظر لنفسه ومن كان قاصداً عن هذه الترتبة فمن جوف التقليد بإباح له  
 التقليد ومن لم يجزئه قال عليه أن يستروي علماء الشريعة فيما يحدث له فيرون ذلك  
 له ويعمل به ويكون علمه من باب قبول ولاية الغير برأيه بخلاف المقلد فإنه يقبل رأي الغير  
 دون روايته وقد وضحت هذا في مولف مستقل انتهى وقد كان رحمه الله تعالى على هذه  
 في منزلة المجتهد المطلق بل فوق ذلك كذا الاستلامية كأول المجتهدين لا يقلدون أحداً  
 أبداً من زمانه إلى الآن والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي القضاء فقد خرج بغير سكين رواه أحمد وأبو داود وصححه  
 ابن خزيمة وابن حبان وفي رواية من جعل قاضياً بين الناس فقد خرج بغير سكين رواه الخمسة  
 إلا النسائي والحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الترمذي وله طرق وقد علمه ابن حجر  
 فقال هذا حديث لا يصح قال حافظ ابن حجر ليس كما قال وكفاه قوة تخرج النسائي له وقد  
 ذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبري قال والمحفوظ عنه عن أبي هريرة قال المنذر  
 وفي أسناده عثمان بن محمد الأخشي قال النسائي ليس بهذا القوي قال فماذا ذكرناه لتلاخج  
 من الوسط ويجعل عن ابن أبي شيب عن سعيد انتهى قال الشوكاني فلا تتم التقوية بأخراج  
 النسائي للحديث كما زعم حافظ انتهى وقد دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والاحتياط  
 فيه كأنه يقول من تولى القضاء فقد تعرض للنجس نفسه فليحذر له وليتوقه لأنه إن حاكم  
 بغير الحق مع علمه به أو جهله فهو في النار والمراد من ذبح نفسه أهلاكها أي فقهه



بنولية الغضا وإنما قال بغير مسكين الا سلام بانه لم يرجع بالذبح فزعي الاوداج الذي يكون  
في الغالب بالسكين بل اريد به اهلاك النفس بالعدا بالآخرى وقيل ذبح ذبحا معنويا وهو لان  
له كانه ان اصاب الحق فقد اتعب نفسه في الدنيا لارادته الوقوف على الحق ومطلبه واستقصاء  
ما يجب عليه رعايته في النظر في الحكم والوقوف مع الخصمين والتسوية بينهما في العدل والقسط  
وان اخطأ في ذلك لزمه عذاب الآخرة فلا بد من التعب والنصب كذا في سبل السلام قال بعضهم  
كلام الحديث لا يوافق المتبادر منه فقلت قال ابن الصلاح المراد ذبح من حيث المعنى لا  
بين عذاب الدنيا ان رشده بين عذاب الآخرة ان فسد قال الخطابي ومن تبعه انما صدر عن  
الذبح بالسكين ليعلم ان المراد ما يخاف من هلاكه فيه دون بذنه وهذا احد الوجهين والثاني  
ان الذبح بالسكين فيه اراحة للذبح وبغير السكين كالخنق وغيره يكون الا لم فيه الاثر فذكر  
ليكون ابلغ والتحذير قال الحافظ ابن حجر في التلخيص من الناس من فتن بحب القضا فاخرج عما  
يتبادر اليه الفهم من سياقه وقال ذبح بغير مسكين اشارة الى الرقي به ولو ذبح بالسكين لكان  
ليشق عليه ولا يخفى فسادها انتهى وعلى كل حال الحديث وارد في تهويل القضاة لا في ترغيبهم  
وهذا هو الذي فهمه السلف والخلف ومن جعله من الترغيب فقد اعد كما حكى ابن مسعود في  
شرح السنن عن ابي العباس احمد بن القاسم انه قال ليس في هذا الحديث عندي كراهية القضا  
وذمه الاخر ما قال قال الشوكاني وقد استخرج كثير من القضاة الى ما ذكره ابو العباس وانا  
وان كنت حال تحرير هذه الحروف منهم ولكن الله يحب البصاف وقد ورد في الترغيب في القضا  
ما بغني عن مثل ذلك التكلف انتهى ولكن هذه الترغيبات انما هي في حق القاضي العدل  
الذي لم يسأل القضا ولا استعلن عليه بالشفعاء وكان لديه من العلم بكتاب الله وسنة  
رسوله صاموما يعرف به الحق من الباطل بعد احوال مقدار من الاتقان قد ربه على الاجتهاد  
في ايراده واصداره واما من كان بعكس هذه الاوصاف وبعضها فقد وقع نفسه في  
مضيق وياع اخوته بدينه لان كل عاقل يعلم ان تصد القضا وهو جاهل بالشرعية المظهرة  
جها لا بسيط او جهلا مركبا او من كان قاصرا عن عتبة الاجتهاد فلا حامل له على ذلك الا حب  
الما والشرف او احدهما فلا يصح ان يكون الحامل من قبيل الدين لان الله تعالى لم يوجب



على من لم يتقن من الحكماء انزل الله من الحق ان يتحل هذا العبا الثقيل قبل تحصيل شرطه  
الذي يجرم قبوله قبل حصوله فها من هذا ان الحامل للقصر على التهاونت على القضا  
والثوب على احكام الله بدون ما شرطه ليس الا الدنيا لا الدين فاليك الاعتراض باقوال قوم  
يقولون بالسنة ص ما ليس في قلوبهم فاذا البسوا لك اواب الريا والتصنع واظهروا شعاع التعز  
والتدليس والتلبيس قالوا اما لهم بغير الحق حاجة ولا ارادوا التحصيل الثواب الا خروفي ثقل  
لهم دعوا الكذب على انفسكم يا قضاة النار بعض المختار فلو كنتم تخشون الله وتتقونه حتى  
تقاته لما اقدمتم على الخاطرة بادي بدء من ايجاب من الله ولا اكره من سلطان ولا حاجة  
من المسلمين وقد كثرت التتابع من الجهلة في هذا المنصب الشريف واشتد به بالاموال فمن هو  
اجل منهم حتى عمت البلاوى جميع اقطار الارض ولما دخل الشيخ العلامة ناصر حسن  
الحبش ببلدة صنعاء في شهر رجب سنة تسع وتسعين ومائة والف في قولها القضا وكان  
قلبع سن الستين كره له ذلك السيد العلامة بدر الملة المنير محمد بن اسمعيل بن صلاح الله  
لما علم من احوال قضاة عصره وكان حاله قبل ذلك حال المعرضين عن الولايات والاتصال  
بالمال كان قد قرء على السيد العلامة الموصوف في بلدة شهادة عدة فنون وادراك مع تقوى  
وورع وحسن حال فكتب اليه السيد رحمه الله تعالى بقصيدة منها هذه الابيات الزاجرات  
عن الدخول في القضا

ذبحت نفسك اكن لا يسكين	كما روينا عن طه وليس
ذبحت نفسك الستون قد فدت	عليك في العمر ما ذا بعد ستين
ذبحت نفسك يا هفي عليك لقت	لنا نعدك للتقوى والدين
اي الثلاثة تغد في غداة غدا	اذ يجمع الله اهل الدين والدين
فواحد في جنان الخلد منزله	واثنان في النار دار الخزي والهون
ياي القيامة قد غلت يداه فكن	يوم التغابن شخصا غير مغبون
فان يكن عاد لا فكت يداه وان تكن	الاخرى نفي النار من اقران فارون
فان تقل اكرهونا كان ذا الكذب	فحن نعرف احوال السلاطين



وان تقل حاجة مست مسكنة  
والله وصي به في الذكر في سورة  
قد شد خير الوري في بطنه حجرا  
مامات والله جوعا المرابدا  
لبس القضا مكسبا الرزق تعرفه  
الا لمن الرشاكفاه قد بسطت  
سل الهدى والغنى من خزائنه  
وحيث قد صرت من محظي نبيذا  
اياك اياك كتابا تخالهم  
واخذ رجاءا ونجاءا مع الخدم  
وجانب الرشوة الملعون قابضها  
وفي الرشاء خفيات ويعرفها  
واخذ قويا نقل بش القربى غدا  
ولا نقل ذامين الشرع ارسله  
ولا تنفذ احكاما ومستندال  
لا تجعل بيوت الله محكمة  
لتنظرن الى قوم صراخهم  
لا يستطيع المصلحة من صراخهم  
واخذوكيلا يريك الحق باطلا  
ولم اشياء ما بينتها لك في  
ان عشت سوف ترى منها عجايبها  
ومن ببت قلبه لا يهتدي ابدا  
هذي النصائح ان كان القبول لها

فان صبرك من حين الى حين  
كم في الحوامي من الطراسين  
ولو اراد اتاه كل مخزون  
سل التواريخ عنه والدواوين  
كما عرفناه في اهل الدكاكين  
بسط الصوص شباكا للشعابين  
سبحانه بين حرق الكاف والنون  
لنصح ما بين تخشين وتلين  
انسا وهم مثل اخوان الشياطين  
فهم اكل اموال المساكين  
نصافحقا لا حزاب الملاعين  
من كان ذاهمة في الحفظ الدين  
كم حاكم يقمرين السوء مقرون  
فكم وجدنا امينا غير مامون  
احكام رجم بتجيت وتحنين  
ولا تخلق من خلف الاساطين  
صراخ ثكل ولكن غير مخزون  
ياتي بفرض ولا ياتي بمسنون  
يزفه بين تميم وتحسين  
نظي وتعرفها من غير تبين  
ان كان قلبك حيا غير مفتون  
لوجنته بصيحات الابرار حين  
مهرا ظفرت غدا بلخرة العن



ما لم يظفرت انا بالفوز منفردا  
 د باجر نصي يقينا عندي يظنون  
 ثم الصلوة من المختار من مضى  
 والله السادة الغر الميامين  
 والسيد العلامة الاديب ابى بكر بن ابى القاسم الاهدل رح ارجو نية والبارئ في هذه

استغفر الله العظيم راجيا	احسانه وبره مناد يا
ميسلا محسن لا محسبلا	موالا مكبرا هو قلا
مستغنى مستغنى لا مستغنى	مصليا صابرا كامسليا
على النبي افضل الانام	والله وصحبه الاعلام
وهذه ارجو نية ملى	نصيحة جاءت بها القرعة
تخصر اوصاف قضاء العسر	بصدق الاخبار بعد الشعر
جعلتها تسليية لخطري	لما رايت عزة المناصر
وقلة الاولاء والقبول	منهم لما جاء عن الرسول
فانجحت منظر من هذا	مجبة بليغة مستعذرة
حاوية لا وكد الزواجر	كاوية لكل قاض جائر
ومن هنا سميت هذا الغضاه	لكل ذي شأ هل من القضاة
ولست فيما قلته مبتدعا	بل قافيا امة متبعيا
فلسيوطي امام دهره	بيتان في ظلم قضاء عصره
كذلك الشيخ الامام ابن حجر	الهيتمي ذي التصانيف الغر
مصنف لقبه جسر النضا	لمن قول لا بحق القضا
وجاء في التحذير عن توليه	شريك في ظلمه لا ملية
ومن هنا توسع الاختيار	عنه كما سارت بالاخبار
خوف من الذبح بلا سكين	كما روينا عن الامين
وخشية من عدم القيام	بحقه الواجب والاحكام
صا عن قضاة عصر السلف	فيما حكوا ما امره غير خفي



فعصرنا المعروف كيف حاله  
 ومن هنا نظمت ما يبلغني  
 فقلت قولا صادقا والله  
 قضاة هذا العصر كالنعام  
 قد ابتلوا بأربع الخصال  
 وأهلوا شرائع الإسلام  
 وأغفلوا محاسن الأدب  
 وتركوا الجمعة والجماعة  
 وبأنوا أكابر الإخبار  
 وتكروا السي إلى الأسواق  
 وانهمكوا في مشتى النفوس  
 ورتبوا على القضاة مظالمنا  
 وبذلوا فيه جزيل المال  
 وجعلوا على عقود الأئمة  
 وبما ظنوا المكوس حقا  
 واعتقدوا تحليل ما قدر ما  
 واستحسنوا حرم الهدية  
 كالهم حق اليتامى ظلما  
 أما الرشا فاعذب الما كل  
 صاحبهم أجرا من العشار  
 عالمهم تراه في الأحكام  
 أن علم القضاء بغير العلم  
 وداهمهم هم المداهنة

أخرى بأن لا ترضى فعاله  
 بالصدق عن فعل قضاة الزمان  
 محذرا عن حالهم وناهي  
 بل جعلهم أبقع بالأحكام  
 وأولعوا بأسوأ الأحوال  
 وارتكبوا ذواجرا الأحكام  
 وانهمكوا في موجب العقاب  
 ورغبوا عن فعل كل طاعة  
 وجانبوا مجالس الأخيار  
 وجالسوا رافلا العلاقات  
 وشروا في طلب المكوس  
 كثيرة وغير المعالما  
 وأمنوا ما فيه من وبال  
 ضربة بفسقهم مصرحه  
 وأكل ما يحظر مستحقا  
 فكفروا الذي جميع الملأ  
 بنينا وقالوا نمت العطية  
 وجعلهم للمال حبا جتأ  
 لدهم وأقرب الوسائل  
 ما يحتمهم إلا عن العشار  
 مثل قريب العهد بالإسلام  
 أوجهاوا تورطوا في الأثر  
 وشافهم في الماء ثم المعاونة



قد واطئوا اعواهم والوكلا	وعلموا المدعين الجحلا
لياكلوا بئذ كزاد النار	وجعلوا بفهم حكم الباري
كاهم ما انتظر واما با	وامنوا الفتنة والحسابا
ولم يخافوا سطوة الجبار	وبطشه الوارد في الاخبار
وذلك فيهم غالب فما ندر	ليس له حكم لدى اهل النظر
فنادهم اللهم جبر القضا	عقوبة تقيه الى ذبح القضا
او اصلح الكل جميعا وعطف	بتوبة تحولهم ما قد سلف
واسأل الله تعالى العافية	ونظرة من كل هول كافية
واستعمل الله واذكى الشكر	شم الصلوة النبي الطهر
والله وصحبه الائمة	والمقتضى من صلحاء الامة

وهذا اخرا لجزوة البديع ترفع الله بعلوم ناظرها وبركاته ونذكر هنا ابيا تفتح بها هذا الكلام  
للسيد العلامة متميزة الانام والبدن الامثل محمد بن المساوي الاهدل لاقام من تمة اليا وليعربها  
واحد المحصن صابل من عزت فيه هذه الصفة القائمة بذاته من صفات الاقوال والافعال

### وهيئة

يا قاضيا يدعى في دهره ورعا	سقى زمانك يا ذا المدعى ورعا
هيئات ابن الدنيا من يناولها	فزعم جحش الغراف قد اندفعا
ابن التورع والاحكام ضائعة	والفصل فيها طريق ماله شفعا
تبكي شريعة خير المرسلين على	اكفائها بدوع سيلها دفعا
وتشتك بلسان ناطق دليق	من بعض من يدعى تصويمها
ولو تأمل انما ظل يكسبه	في كل يوم لا صمى كل من يسمعا
يمضى النهار ولا يقضى به اربا	لذيه شكاة اليه طال ما صغعا
وان قضى فيه جزء من بواركه	قال اغلقوا الباب اني واضطجعا
وقد تجوزك اجواما وفايدا	بشرط من كان ولاه ولا ارجعا



<p>بفصل جكر فقل خطا ولا ارتعبا انفاسه بقضا الكاجات وادتها بصيرة ومشى مشيها وسعا مقدما قبله ما يوم من الفرعا وقل طاع الهوى الخزي واتبعها ذو حاجة التنبؤ الزجرين دعا سواك يكشف ضرر او يجيب دعا يا من انا نضاه والكل قد سعا على الاذاك يا ياك ورفعا بجعا ومن قفا هم يتسلمون من تبعها</p>	<p>نكف يا كل اجرا لا يتابعه ان القضا خطرا لا من سحت وارا الضرة الاخرى وكرمها فذلك الدعة الشناء عاقبة وبعضهم يدعي علما الى ورع ما ذا جواهم في يوم يخصهم يا حكاما قسطا انت الاله ولا اهد القضاة الى ليل المدا ابد وصل يا رب ما غنت مطوقة على النبي وآل والصحاب معا</p>
---	--

ويعظم ذنبه القتل وهو على  
جيرة كليل في قتل

اي من لم يلق فيها بيني  
ويخرج ذلك من بين يدي  
الذكور منها نور الحسن  
عفاي من طوبى وبيت  
الظلمة اي ليل اخر من  
شهاب الموت لا يصير  
الحاسب على ذلك فهو  
كلاني يظلم قبل ان يستقي  
فيكون في ذلك اذكار  
وقال بعضهم فمست اخذ  
ما فيها من احوال  
اجابة ذلك  
ونفاذ الظلمة  
الذات اجرة  
حال حصولها  
عند الانفصال  
او غيره وما يترتب عليه  
من التبعات في الآخرة  
فان عفا الله

عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم ستخرجون على الامارة وستكون  
نذامة يوم القيامة فتمت الموضوعة بنسب الفاطمة رواه البخاري واحمد والنسائي والبيهقي  
يتم كل امارة من الامامة العظمى في الخلافة الى اذني امارة ولو على واحد وهذا اخبارنا  
صلواتنا عليه قبل وقوعه فوقع كما اخبرنا واخرج الطبراني والبيهقي باسناد صحيح من حديث  
عوف بن مالك بل غطاها ملامة وثانيها تامة وثالثها عذاب يوم القيامة الامم على  
واخرج الطبراني من حديث زيد بن ثابت يرفعه ثم الشيء الامارة لمن اخذها بحقها وحملها  
وبنس الشيء الامارة لمن اخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا يقيد ما طاق  
فيما قبله وقد اخرج مسلم من حديث ابي ذر قال قلت يا رسول الله انما الاستعانة قال انك  
ضعيف وانما امانة وانما يوم القيامة خزي ونذامة الامم لمن اخذها بحقها وادى الذي  
عليه فيها قال النووي هذا اصل عظيم في اجتناب الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف  
وهو في حق من دخل فيها بغير اهلية ولم يعد له ثابته يندم على ما فرط فيه اذا جاوز البحر  
يوم القيامة وامام من كان اهلا له او صل فيهما فاجرة عظيم كما نظرت به الاخبار ولكن  
في الدخول فيها خطر عظيم وانك السامع الاكابر منها فامتنع الشافعي لما استدعا اماما من



لقضاء تشرفوا ونزله واستمع منه أبو حنيفة لما استدعاه المنصور فحبسه وضربه  
 والذين استمعوا من ألاكاب جماعة كثيرين لكثرة وقتهم في النجمل الوهاب جماعة وفي  
 الحديث دلالة على عجة النفوس الأمانة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذا تهاونوا بالكلمة  
 ولذا وردنا في عن طلبها في الصحيحين وغيرها ويتعين على الإمام أن يبحث عن إرضى الناس  
 أفضلهم فيوليه لما أخرج الحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استعمل رجلا على عصابة  
 في تلك العصابة من ههنا رضى الله سبحانه منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين  
 وإنما هي عن طلب الأمانة لأن الولاية تفقد قوتها بعد ضعف قوتها بعد عجز يتجزأ النفس  
 الجبولة على الشرمسيلة إلى الانتقام من العدم والنظر الصدوق وتتبع الأغراض الفاسدة  
 ولا يوفق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورها فاولى أن لا تطلب ما أمكن وأن كان قل خرج  
 أبو داود بإسناد صحيح عنه صلوات الله عليه وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى يتأله فغلب له جور فله الجور  
 ومن غلب جور عدله فللنار عمن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم واجتهد ثم أخطأ فله أجر متفق  
 عليه وهذا الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند الله في كل قضية واحد معين قل يصيبه  
 من أجل فكره وتتبع الأدلة ووقفه الله فيكون له أجران أجر الاجتهاد وأجر الأصابة والله  
 له أجر واحد من اجتهاد فله أجر الاجتهاد ويؤيد حديث عقبته بن عامر وأبي هريرة رضي الله  
 عنهما بلفظ إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر واحد وإذا أصاب فله عشرة أجور رواه الحاكم  
 والدارقطني وفي أسناده فرح بن فضالة وهو ضعيف وتابعه ابن لهيعة بغير لفظه ورواه  
 أحمد بن حنبل في طريق عمرو بن العاص بلفظان أصبت القضاء فلك عشرة أجور وإن اجتهدت  
 فأخطأت فلك حسنة وأسناده ضعيف أيضا وأستدلوا بالحديث على أنه يشترط أن  
 يكون الحاكم مجتهدا ومن قال يعز وجوه في هذا الزمان فقد أبعد النجعة وقد بين بطلان  
 هذه الدعوى السيد العلامة المجتهد محمد بن اسمعيل الأمير البجلي في ربه أنه ارشاد النقاد  
 إلى تيسير الاجتهاد كما يمكن دفعه وأكد الأعلام النجباء المجتهدين المطلق القاضيين بهم  
 الشوكاني في خدائهم مؤلفاته وتبليغها السيد محمد بن أبي أسيد الهذلي البجلي قال الأمير سبل الله



وما رى هذه الدعوى التي تطايقت عليها الانظار الا من كفر ان نعمة الله عليهم فافهم  
اعني المدعين هذه الدعوى والمقرين لها مجتهدون يعرف احد منهم من الادلة ما يمكنه بها  
الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب بن اُسَيد قاضي سول الله صلى الله عليه وسلم ولا ابو موسى  
الاشعري قاضي سول الله صلى الله عليه وسلم في اليمن ولا معاوية بن جبل قاضيه فيها وصاملة عليها ولا الشيخ  
قاضي عمرو علي رضي الله عنهما على الكوفة واذا كان من شرط النقل ان يكون عارفاً <sup>ب</sup> <sup>هـ</sup>  
امامه محققاً لاصوله وادلتها فلا جعل هذا النقل اماماً كتاب الله وسنة رسوله صلى الله  
عليه وسلم عوضاً عن امامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص امامه والعبارة  
كلها الفاظ دالة على معان فلا استبدال بالفاظ امامه ومعانيها الفاظ الشارع ومعانيها  
نزل الاحكام عليها اذ المرجح نصوصاً شرعياً عوضاً عن تنزيلها على مذهب امامه فيما لم يجد  
منصوصاً قاله لقد استبدل الذي هو ادنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة الى معرفة  
كلام الشيخ والاصحاب وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم ومن العلوم يقينا ان كلام الله  
وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم اقرب الى الافهام وادنى الى اصابة بلاغ المرام فانه ابلغ الكلام بالاجماع واعد  
والافواه والاسماع واقربه الى الفهم والانتفاع ولا ينكر هذا الاجماع والطباع ومن لاحظ له في الفهم  
والانتفاع والافهام التي فهم بها الصحابة الكلام الالهي والخطاب النبوي هي كما فهمنا واحادهم  
كاحلامنا اذ لو كانت الافهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معها فهم العبارات الالهية والاحاديث  
النبوية لما كنا مكلفين ولا مأمورين ولا منهيين لا بجهاد او لا تقليد اما الاول فلاحالته  
واما الثاني فلانا لا نقلد حتى نعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من  
الكتاب والسنة على جوازها لتصرح بجهريته لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي  
فهمناه هذا الدليل نفهم به غير مراد الادلة من كثير وقليل على انه قد شهد الصطفى صلى الله  
عليه وسلم بانه ياتي من بعد من هو افقه من في عصره وادعى الكلام به حيث قال فرب مبلغ افقه من  
سامع وفي لفظ ادعى له من سامع ومن احسن ما يعرفه القضاة كتاب عمر رضي الله عنه  
الذي كتبه الى ابي موسى الذي رواه احمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ ابواسحق هو من اجل  
كتاب فانه يدين ادب الفضا وصفة الحكم ونيفه الاجتهاد واستنباط القياس في لفظه



أما بعد فإن القضاء فني حكمة وسنة مستبعدة فعليا بالعقل والفهم وأداة  
 الذكر فافهم إذا دلت عليك الرجل الحق فاقض إذا قضيت وامض إذا قضيت فانه لا ينفع بك  
 بحق كنفاد له أس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطع شره في  
 حيفك ولا يياس ضعيف من عدائك البينة على المدعي واليمين على من أنكر والصالح  
 جائز بين المسلمين الأصلح أحل حراما وحرم حلالا ومن ادعى حقا عاتبا أو بينة فحضر  
 له أمد لينته اليه فان جائئة اعطيته حقه والا استخالت عليه بالقصة فان ذلك  
 ابلغ في العذر واجل للعامل ولا يمنك قضاء قضيت فيه اليوم فاجعت به عقلت فهد  
 فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قد تم ومراجعة الحق خير من التقاضي والباطل الغمر  
 الغمر فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله  
 والأمثال وقس الأمور عند ذلك اعد الى اقربها الى الله تعالى واشبهها بالحق المسلوب  
 عدول بعضهم على بعض الأجلود في جد او حيزا عليه شهادة زور او ظيما في ولا  
 او نسب او قرابة فان الله تعالى تولى منكم السرائر ودرء بالبينات والإيمان وآياك  
 والغضب والقلق والضجر والتأذي بالناس عند الخصومة والتكر عند الخصومة  
 فان القضاء في مواطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ويحسن به الذكر فمن خلصت نيته  
 في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن تخلق للناس باليسر في  
 قلبه شانه الله فان الله لا يقبل من العباد إلا ما كان له خالصا قما ظنك بثواب من الله تعالى  
 في عاجل رزقه وخزان رحمة والسلامة قل الحافظين القيم في اعلام الموقعين  
 هذا كتاب جليل تلقاه العلماء القبول وبنوا عليه اصول الحكم والشهادة والحكام  
 والمفتي اوج شي اليه واني تأملتہ والتفقه فيه فانه ثم شرح هذا الكتاب واطال اطالة  
 حسنة تستطاب والى بالعجب العجيب في ضمن الفصول الى آخر الكتاب قال في سبيل السلام  
 وقد خذ من قول عمر رضي الله عنه انه ينقض القاضي حكمه اذا اخطأ ويدل له حديث  
 أبي هريرة عن الشيخين يرفعه بينا امرأتان معهما ابناهما جاءا الذئب فذهب بابن أحدهما  
 فقالت هذه لصاحبه ابنا شوقا لئلا يذهب ابنا شوقا لئلا يذهب ابنا شوقا لئلا يذهب ابنا شوقا لئلا



داود عليه السلام فقصي بالكبرى فخرجنا إلى سليمان فاخبرناه فقال يا ثوفي بالسكين  
 أشقه بينكما نصفين فقالت الصغرى لا تفعل يرحمك الله هو ابنها فقصوى <sup>أنه</sup> نصفه  
 وقد ظن بعض أهل العلم أنه لا يصح الاستدلال بجهل من يشاهد الجاهل كما ذكره صاحب النج على  
 دفع الأمر عن المجتهد المخطئ وثبت الاجتزاع ان المراد بالاجتهاد هنا هو بذل الجهد في البحث  
 عن الخصومة الواردة عليه كالبحث مثلاً عن عدالة الشهود وعن حال المدعي والمدعى <sup>عليه</sup>  
 ونحو ذلك مما يتعلق بالخصومة وروى هذا عن العلامة المصلي قال الشوكاني قد تقدم  
 في علم المعاني والبيان وهو العلم بالبحث عن دقائق الدرية وأسرارها ان حذف المتعلق  
 مشعر بالتعميم وهناك حذف المتعلق فيكون معناه البحث عن كل ما يتعلق بالخصومة  
 من الأمور التي ينبغي البحث عنها وان أهم هذه الأمور وأولها بالبحث هو حكم الله تعالى في  
 تلك الحادثة التي وردت فيها الخصومة لأن الحاكم ما هو بمان يحكم فيها بحكم الله فلا  
 يحكم بإقرار ولا شهادة ولا بين ولا نكول حتى يعلم ان هذه الأمور يصح جعلها حجة للحكم  
 ولا يكون ذلك إلا انتهاض دليلها وخصوصه عن شوائب القبح والنقض المعارضة  
 فاختبأ له ذلك البرهان الذي تقوم به حجة فالبحث عما عدل ليس إلا أنه يعرف مثلاً علماً  
 الشهود ويجرد التزكية وعدم المعارضة لها بالبحر ويعرف حال الخصمين في الورع والوفاء  
 على رسوم الشرع وعدم التهور في الدعوى الباطلة وانكار ما يجادل الخصم عنه بالبحث  
 عن حالهما وذلك إنما هو بعد ثبوت حكم الله سبحانه بذلك المستند فلو قد بان أنه اجتهاد <sup>نفسه</sup>  
 في البحث عن حال الشهود وأما عن حال الخصمين قبل ان يعلم ان حكم الله في تلك الخصومة هو  
 كذا وأنه لا يصلح مستند الحكم إلا بشرط كان اجتهاد نفسه في البحث عن حال الشهود  
 والخصوم مع جهله بحكم الله سبحانه في تلك الحادثة ضائعاً لا يستحق المصيب فيه اجر  
 ولا المخطئ اجر بل هذا القاضي هو احد قضاة النار كما ورد بذلك الدليل الصحيح لأنه لا يجنب  
 عن احد امرين اما الحكم بالحق وهو لا يعلم انه الحق او الحكم بالباطل وهو يعلم بخلافه  
 وكان من قضاة النار في كلا حالتيه فان قلنا يريد ايضا من الكلام في الشرع ان جعل  
 به الاتهام قلت افوض هذه الحادثة في رجل ادعى على اخيه ما روي به



ان ياتي بشاهد آخر وطلب من الحاكم ان يحلفه حتى تقوم بينة مقام الشاهد الاخر  
 فها هنا يجب على الحاكم ان يقدم البحث ويحشد نفسه في البحث والفحص عن حكم الله سبحانه  
 في الحادثة حتى يعلم قيام الحجة التي تصلح مستنداً للحكم بالشاهد الواحد واليمين وذلك  
 هو الذي يحق له البحث واجهاد النفس لمعان النظر فيه واسباغ الفحص عنه واما البحث  
 عما عداه من عدل الشاهد وحال الخصمين فهو شيء تفرع عن كون ذلك المستند صالحاً  
 للحكم فلا يذهب بجهد نفسه عن حال الشاهد ونحو ذلك قبل ان يعلم بجواز الحكم بالشاهد  
 الواحد واليمين او عدم جوازها لكان سعيه ضائعاً وجهته ذاهباً واجتهاده في ذلك لا يعود  
 عليه بفائدة ولا يرجع اليه بعائدة لانه اشتغل في النظر بشي تفرع عن اصل وهو لا يدرى  
 بالاصل فانظر اصلحك الله ما هو الامر الذي ينبغي ان يحل عليه قوله صلوات الله عليه والاجتهاد بالحكم  
 وعلى كل حال فاما مقام البحث عن حكم الله سبحانه في الحادثة والحكم المذكور في البحث  
 هو الحكم المأمور ان يحكم به شرعه الله لعباده فيها فاي معنى يحل اجتهاده على البحث عن  
 امور لا تتعلق لها بالحكم الامن جهة كونه ارجعة اليه ومتفرعة عنه ثم انظر ما وقع في  
 حديث معاذ لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم قاضياً فانه صلوات الله عليه قال له بم تحكم قال بكتاب الله قال فان لم  
 تجد قال فبسنة رسول الله قال فان لم تجد فقال اجتهد رأيي فانظر كيف الامر المهم عند  
 هذا الصحابي للقضا هو الزاوية الارشاد لا الاسترشاد عن مستند ما يحكم به لا عن غيره و  
 هكذا كان صلوات الله عليه من يبعثه من القضاة والولاة وكذلك كان يرشد الى ذلك الخلفاء  
 الراشدين من يبعثونه ثم انظر قول هذا الصحابي العظيم اجتهد رأيي فان المراد بلا شك  
 ولا شبهة ان يجتهد اياه في مستند الحكم فيستخرجه مرقياً من وفوه على ما في الكتاب  
 والسنة فهذا هو الاجتهاد الذي قال فيه صلوات الله عليه الاجتهاد بالحكم فاصاب الى اخوانك  
 فالحاصل ان هذا الحديث ان كان عاماً كما ذكرناه فالاجتهاد في مستند الحكم داخل  
 فيه ونحوه اولياً لانه الفرع الكامل الذي لا ينبغي ان يراة سواه الا على طريق التبع كالبحث  
 عن حال الشهود والخصوم مع انه لا يبحث عن ذلك لذاته بل ليعلم الحكم وجوب المستند  
 الذي ثبتت عن الشارع فان النظر في الشهادة ليس لمعرفة حصول الاهلية وعدم وجودها



فنثبت عند ذلك ان مستند الحكم هو الشهادة التي قد علم الحاكم باجتهاده انها مستندة  
 للحكم تقوم بها الحجة الشرعية وان كان الحد يث غير عام بل مطلق كما هو شأن دلال الانفال  
 فالمتعين حمله على الاجتهاد في مستند الحكم على حسب ما قرناه سابقا والنظر في حال  
 الشهود والخصوم ليس بمقصد مستقل بل هو منفرد عن المستند وهو كماله ولا يحل الخش  
 على غير ذلك مما لا مدخل له في مستند الحكم وما هو فرع عنه لانه على فرض ان له نفعا  
 في الجملة كالبحت مع المدع عليه من ابحا حكم ما يثار عنه الاقرار هو سياسة عرفية لا  
 شرعية لانه لا يتم ذلك الا بنوع من المخادعة والقتل في الذروة والتأريض منه والمداهاة  
 له ولم نتعبد بذلك فكيف يحل عليه قول الشارع وفي هذا المقدار كفاية وبالله التوفيق  
 وهو المستعان عن ابي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحكم احد  
 بين اثنين وهو غضبان متفق عليه ولفظ الجماعة لا يقضيان حاكم اخر قال المهلب سبب  
 هذا النهيان الحكم حالة الغضب قد تجاوز بالحكم الى غير الحق فسمع وبذلك قال فقهاء  
 الامصار وقال ابن دقيق العيد النهي عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغير  
 الذي يختل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال عدة الفقهاء لهذا المعنى الى كل  
 ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش المفرطين وغلبة النعاس ساو ما يتعلق بالقلب  
 تعلتا يستغله عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة وكان الحكمة في الاقتصار  
 على ذكر الغضب كاسنائه على النفس ومعونة مقاومته بخلاف غيره وقد خرج البيهقي  
 بسند ضعيف عن ابي سعيد رفعه لا يقضى القاضي الا وهو شعبان ريان انتفى وسبب  
 ضعفه ان في اسناده القاسم العمري وهو متهم بالوضع وظاهر النهي التحريم ولا موجب  
 لصرفه عن مناهة الخفيفي الى الكرامة كما جعل الجمهور عليها وترجم النووي في شرح مسلم  
 بباب كرامة قضاء القاضي وهو غضبان وترجم البخاري بباب هل يقضى القاضي او  
 يعني انتفى وهو غضبان قال في سبيل السلام لكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل انسان  
 فاذا قضى الغضب الى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه وان لم يفض الى  
 هذا الحق فاقا حوايه الكرامة وظاهر الحريث انه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين اسباب



استقر وخصه البغوي وامام الحرمين بما اذا كان الغضب لغير الله تعالى وعُمل بان الغضب  
 لله يوم من معه من التعدي بخلاف الغضب للنفس استبعد جماعة منهم السيد الامير  
 والقاضي الشوكاني واستغرة الرواي مخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذي لاجله فهي  
 عن الحكمومة واما حكمه صدام مع غضبه في قصة الزيد بن ابي اسلم من ان عصيته مانعة  
 عن اخراج الغضب له عن الحق ثم الظاهر ايضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب اذا النفي  
 يقتضي الفساد واليه ذهب بعض الحنابلة والتفرقة بين النفي للذات والنفي للوصف  
 كما يقوله الجمهور وغيره كما قرر في غير هذا المحل قال الحافظ ابن القيم في الاعلام من قصر  
 النهر على الغضب وحده دون الهزج والخوف المقلق والجوع والظما الشديد وشغل  
 القلب بالمانع من الفهم فقد قل فقوه وفهمه والتعويل في الحكم على قصد المتكلم والالفاظ  
 لم تقصد لنفسها وانما هي مقصودة للمعانى المتوسل بها الى معرفة مراد المتكلم ومراده بظهور  
 من عموم لفظه تارة ومن عموم المعنى الذي قصده تارة وقد يكون فهمه من المعنى اقوى  
 وقد يكون من اللفظ اقوى وقد يتقاربان الى اخر ما قال عن علي رضي الله عنه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اذا تقاضى اليك رجلان فلا تقض الا لاول حتى تسمع كلام الاخر وسوف تدرك  
 كيف تقضى قال علي فما زلت قضيا بعدد واه احمد وابو داود والترمذي وحسنه وقواه  
 ابن المديني وصححه ابن حبان والحديث اخرجه من طرق احسنها رواية البزار عن عمرو بن  
 مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي وفي اسناده عمر بن ابي المقدام واختلف فيه على عمرو بن  
 مرة وقواه شعبة عنه عن ابن البخاري قال حدثني من سمع عليا اخرجه ابو يعلى اسناده صحيح  
 لو كان هذا البهرواه طريق اخر يشهد له وقال الحافظ في بلوغ المرام وله شاهد عند الحاكم  
 من حديث ابن عباس انتهى والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى المدعى  
 او لا يسمع جوار الجيب ولا يجوز له ان يبنى الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جوار الجيب  
 استفصال ما لديه والاحاطة بجميعه والنهي يدل على قبح المنهي عنه والقبح يستلزم الفساد  
 فان حكمه وقضى قبل سماع الاجابة من احد الخصمين عمدا بطل قضاؤه وكان يترجى ان يرد  
 فلا يلزم قبوله بل يتوجه عليه نقضه ويعيد الحكم على وجه الصحة <sup>اشجار</sup>



ودفع الضرر أو بعيداً حاكم آخر فان امتنع أحد الخصمين من الإجابة لحصه جاز القضاء  
 عليه لتمرجه ولكن بعد التثبت المسوغ للحاكم كما في الغائب على خلاف فيه معروف وعن ابن  
 عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى يفتح  
 وفي لفظ من اعان على خصومة بظلم فقد بآه بغضب من الله رواها أبو داود والسنن وال  
 لا مطعن فيه والثاني فيه المثني بن يزيد قال للنفدي هو مجهول وفيه ذم شديد له شرطان  
 أحدهما أن تكون الخاصة في باطل والثاني أن يعلم أنه باطل فان اختلف الشرطين فلا عيب  
 وإن كان الأول ترك الخاصة ما وجد إليه سبيلاً وورد في معنى قوله صلى الله عليه وسلم اعان على خصومة  
 بظلم ما أخرجه الطبراني في الكبير من حديث أوس بن شرحبيل أن سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 من مشى مع ظالم ليعينه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام وأما ما ورد في الحديث  
 الصحيح بلفظ انصرأ خالك ظالماً او مظلوماً فقد ورد تفسيره في آخر الحديث أن نصر الظالم  
 كفر عن الظلم وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للحاكم إخراج الخصم أو معينه على خصومة  
 بتلك الصفة أن يزجره ويرد عليه لينتحي عن غيئه عن أم سلة رضي الله عنه قالت قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا أنا بشر وإنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض  
 فاقضي بئحوما أسمع منه فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فإنما أقطع له قطعة  
 من النار رواه الجماعة ورواه ابن كثير في الإرشاد والحن هو الميل عن جهة الاستقامة والمراد  
 أن بعض الخصم يكون أبلغ وأعرف بالحجة وأظن لها من غيره وأصح تعبيراً عنها وأظهر حججاً  
 حتى يخيل أنه حق وهو في الحقيقة مبطل وقوله على نحو ما سمع أي من الدعوى والإجابة  
 والبيينة واليمين وقد تكون باطلاً في نفس الأمر فيقطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار  
 ما يؤول إليه من باريها كالميل في بطلانهم زاروا الحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل  
 للحاكم له ما حكم له به على غير ما إذا كان ما ادعاه باطلاً في نفس الأمر وما أقامه من الشهاد  
 كاذباً وما الحكم فيجوز له الحكم بظاهره والإلزام به وتخليص الحكم عليه بما حكم به ولا امتنع  
 وينفذ حكمه بظاهره ولكنه لا يحل به الحرام إذا كان المدعى مبطلاً وشهادته كاذبة وإلى  
 هذا ذهب الجمهور وخالفه أبو حنيفة فقال إنه ينفذ ظاهره وباطنه وأنه لو حكم الحاكم بشهادة



زوران هذه المرأة زوجة فلان حلت له واستدل بانثاء لا يقوم به دليل وبقياس لا يقوى  
 على مقاومة النص في الحديث دليل على انه صالم يقرب على الخطا وقد نقل الاتفاق عن  
 الاصوليين انه لا يقرب على الخطا في الاحكام وجمع بينهما بان مرادهم لا يقرب فيما حكم فيه باجتهاده  
 بناء على جواز الخطا عليه فيه وذلك كقصة اسارى بدر والاذن للتخلفين واما الحكم  
 الصادر عن الطريق التي فرضت كالحكم بالبينة او بين المدعى عليه فانه اذا كان <sup>لغا</sup> غافلا  
 للباطل لا يسمى الحكم به خطا بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل  
 بالشاهدين وان كانا شاهدين ذور فالتمس منهما واما الحكم فلاحياة له في ذلك ولا  
 عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا الخطا في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وفقه مثل  
 ان يحكم بان الشفعة مثلا للجار وكان الحكم في ذلك في علم الله تعالى انها لا تثبت الا لغيره  
 فانه اذا كان مخالفا للحق الذي في حكم الله تعالى فيثبت فيه الخطا بالاجتهاد على من يقوله  
 الحق مع واحد هذا هو الذي تقدم انه اذا اخطا كان له اجر وليس في الحديث ان الحكم  
 لا يحكم بعله كذا قاله ابن كثير في الارشاد لانه صالم انما اخبر انه يحكم على نحو ما يسمع  
 ولم ينفذ انه يحكم بما علمه والتعليل بقوله فانما اقطع له قطعة من النار حال على ان ذلك  
 في حكمه بما يسمع فاذا حكم بما علمه فلا تجزي فيه العلة وعن انس قال ان قيس بن معاذ  
 كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم من الامير رواه البخاري زاحا الترمذي لما  
 يلي من امورة وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث فقال احتراز المصطفى من الشرطين في مجلسه  
 اذا دخلوا وقد روى الاسمعيلى ان سعدا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يصرفه عن الموضع الذي  
 وضعه فيه مخافة ان يقدم على شيء فصرفه عن ذلك والشرط بضم المعجمة والراء والنسبة اليها  
 شرطي بضمين وقد يقع الراء اعوان الامير المراد بصاحب الشرط كبيرهم وفي الحديث جواز  
 اتخاذ الاعوان لدفع ما يرد على الامام والحاكم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجلان  
 يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال للمدعي اقم البينة فلم يقمها فقال للاخر احنف فحنف  
 بالله الذي لا اله الا هو ما له عندة شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فعلت ولكن غفر لك باخلاص  
 لا اله الا الله اخبره احمد النسائي والحاكم وفي رواية الحاكم بل هو عندك اذ دفع اليه



حقه وفي رواية لأحمد فنزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله فقال انه كاذب ان  
 له عنده حقه فامره ان يعطيه فهذا الحديث فيه انه صلى الله عليه وآله قضى بعلمه بعد وقوع السبب  
 الشرعي وهو اليمين فبالاول جواز القضا بالعلم قبل وقوعه قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد بن  
 علي الشوكاني والحق الذي لا ينبغي العدول عنه ان يقال ان كانت الامور التي جعلها الشارع  
 اسبابا للحكم بالبينة واليمين ونحوها امور انعبدنا الله بها لا يسوغ لنا الحكم الالها وان حصل لنا  
 ما هو اقوى منها بيقين فالواجب علينا الوقوف عندها والتقيد بها وعدم العمل بغيرها والقضا  
 كما نأما كان وان كانت اسبابا يتوصل الحكم بها الى معرفة الحق من المبطل والمصيب من المخطئ  
 غير مقصودة لذاتها بل لامر اخر وهو حصول ما يحصل للحاكم بها من علم او ظن فانها اقل ما يحصل  
 له ذلك في الواقع فكان الذكر لها كونه طارئاً لتحصيل ما هو المعتبر فلا شك ولا ريب انه يجوز  
 للحاكم ان يحكم بعلمه لان شهادة الشاهدين والشهود لا تبلغ الى مرتبة العلم الحاصل عن  
 المشاهدة او ما يجري مجراها فان الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند الى شاهدين او يدين  
 لهذا يقول المصطفى صلى الله عليه وآله من قضيت له بشي من مال اخيه فلا يخذلنا اقطع له قطعة من نار  
 واذا جازا الحاكم مع حق من يكون الحكم صواباً وتجييزاً فخطأ فكيف لا يجوز مع القطع بانه صواب  
 لاستناده الى العلم اليقيني ولا يخفى رجحان هذا وقتاً لان الحاكم به قد حكم بالعدل والقسط  
 والحق كما امر الله تعالى ويؤيد هذا ما ورد في باب استخلاص المنكر حيث قال صلى الله عليه وآله الكندي الك  
 بينة فان البينة في الاصل ما به يتبين الامر ويضع ولا يرد على هذا انه يستلزم قبول شهادة  
 الواحد الحكم بها الا انقول اذا كان القضا باحد الاسباب الشرعية فيجب التوقف فيه على ما  
 ورد وقد قال تعالى واستشهد اشهدين من رجالكم وقال صلى الله عليه وآله شاهدك وانما النزاع اذا جازى  
 اخر من غير جنسها هو اولى بالقبول منها كعلم الحاكم واستدل المستثنى بالحدود بقوله صلى الله  
 عليه وآله لا ايمان لكان لي ولها شان وفي لفظ لو كنت راجعاً احداً من غير بينة لرجعتها اخرجها مسلم  
 وغيره من حديث ابن عباس في قصة الملا عنة وظاهر انه صلى الله عليه وآله قد علم وقوع الزنا منها ولم يحكم  
 بعلمه ومن ذلك قول ابي بكر وعبد الرحمن ويمكن ان يجاب عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وآله انما لم  
 يعمل بعلمه اكونه قد حصل التلاعس وهو احد الاسباب الشرعية الموجبة للحكم بعدم الرجم



والنزاع انما هو في الحكم بالعلم دون ان يتقدم سبب شرعي ينافيه انتهى واهرح كلام مبسوط  
على هذه المسئلة في الفتح الرباني وفي دبل الغمام والسييل الجرار وغير ذلك من مولفاته فاجمع  
تشفي علمك تروى غلتك ان شاء الله تعالى وسياتي لنا ايضا كلام على تلك المسئلة في  
القسم الثاني من هذا الكتاب عن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
كيف نقدر امة لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم رواه ابن حبان وابن خزيمة وابن ماجه  
واه شاهد من حديث بريدة عند الزايد في الباب عن قابوس بن الحارث عن ابيه رواه الطبراني  
وابن قانع وفيه عن خولة بن مسعود قيل انها امرأة حمزة رواه الطبراني وابو نعيم والوادعي والظاهر  
امة من الذنوب لا يتصف لضعيفها من قويا فيما يلزم من الحق له فاه يجب قصر الضعيف حتى  
ياخذ حقه من القوي كما يروي حديث انصار خاك ظالم او مظلوما عن عائشة رضي الله عنها  
قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يدعى بالقاضي المعادل يوم القيامة فيلقى من شدة الحسرة  
ما يمتني انه لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان واخرجه البيهقي ولفظه في تمرة واخرجه  
العميلي ايضا قال البيهقي عمران بن حطان الراوي عن عائشة لا يتابع عليه ولا يثبت سماعتها  
ووقع في رواية الامام احمد من طريقه قال دخلت على عائشة فذكرنا القاضي فقالت  
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لياتين على القاضي العدل يوم القيامة ساعة يمتني انه لم يقض  
بين اثنين في تمرة قطفال في مجمع الزوائد واسناده حسن الحديث فيه دليل على شدة حساب  
القضاة يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر فينبغي له ان يتحلى الحق ويبلغ فيه جهده  
ويحذر من خلطاء السوء من الوكلاء والاعوان ويجتنب الغرر والوكلاء ويروي لعمري حديث من  
خاصم في باطل وهو يعلم له منزل في عخط الله حتى يفرغ وفي لفظ ابن امان على خصومة  
بظلم فقد لا يغضب من الله رواها ابو داود من حديث ابن عمر ولا عرفته تجنب كبار العلماء  
ولاية القضاء كما قدمناه واذا كان هذا في القاضي العدل فكيف قضاء الجور والجهالة  
وفي ترجمة عبد الله بن وهب في العوالي انه كتب الخليفة بقضاء مصنف اختفى في بيته فاطلع  
عليه بعضهم يوم فقال يا ابن وهب لا تخرج فتكلم بين الناس بكتابك وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال يا ابن وهب ان العلماء يحشرون مع الانبياء والقضاة مع السلاطين وعن ابي امامة



عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من رجل يلي امر عشرة فما فوق ذلك إلا أتى الله عز وجل يوم القيامة يد  
 إلى عنقه فلكه برة أو اوبقه اثمة أو لها سلامة أو وسطها ندامة وآخرها خزي يوم القيامة  
 رواه أحمد وعنه عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمير عشرة إلا جئ به يوم  
 القيامة مغلولاً يده إلى عنقه حتى يطلقه الحق أو يبقه ومن تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله  
 وهو أجدم رواه أحمد وعنه عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله مع  
 ما عملوا من الخير فإذا جار وكاه الله إلى نفسه رواه ابن ماجة وفي لفظ الله مع القاضي ما لم يحرف فإذا جاز  
 فخل عنه ولزمه الشيطان رواه الترمذي وعنه ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن  
 المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن وكلتا يديه يميز الذين يعدلون فحكمهم  
 وأهليهم وما أولوا رواه أحمد وصالح والنسائي وعنه أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري وأحمد والنسائي والترمذي وصححه وفيه دليل  
 على عدم جواز تولية الرأشياء من الأحكام العامة بين المسلمين وإن كان الشارع قد ثبت  
 لها أفعالية في بيت زوجها والمنع من أن تلي الأمانة والقضاة والجمهور ذهب الحنفية  
 إلى جواز توليتها الأحكام الحدودية وذهب ابن جرير الطبري إلى جواز توليتها مطلقاً وهي  
 رواية عن مالك وأحمد بن حنبل عن عدم فلاح من ولوا أمرهم امرأة وهم منهيون عن جلب  
 عدم الفلاح لأنفسهم بل مأمورون بالكتساب ما يكون سبباً للفلاح والحديث قاله رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لما بلغه أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بوزان بنت شيريه بن كسر بن يوز وذكروا الطبري  
 أن اختار زميخت تلك أيضاً ووزان ذكرت قصة توليتها أن قتيبة في المعارف وقد  
 حكمت النصارى هذا من عليهم امرأة منهم وبلغت ولايتها إلى إقليمها هذا المفسد التي  
 ترى ترى هي من هذا الجهة والحيشية ومكنت بلادها هذه نساء مسلمات منذ زمن ولا يخلو  
 ذلك أيضاً عن تبعات فلا جعلنا الله من القوم الذين لم يفلحوا حين ولوا عليهم امرأة قال  
 الشوكاني في نيل الأوطافيه أي في هذا الحديث دليل على أن المرأة ليست من أهل الولايات  
 ولا يحل لقوم توليتها لأن تجنب الأمر الموجب لعدم الفلاح واجب انتهى عن أبي مرير  
 الأزدي عن ابن عمر بن مرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب عن



حاجتهم وفقرهم احتجب الله دون حاجته اخرجهم ابو داود والترمذي وكفاه عند  
 الترمذي ما من امام يغلق بابا دون ذوى الحاجة والخلّة والسكنة الا اغلق الله تعالى  
 ابواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته واخرجه الحاكم عن ابن خزيمة عن ابي مريم رواه  
 قصة مع معاوية وذلك انه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من وكّاه الله الخلق  
 فجعل معاوية رجلا على حوائج المسلمين ورواه احمد من حديث معاوية بن وهب عن ابي مريم  
 المسلمين شيئا فاحتجب عن اول الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة و  
 رواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ يا امير احتجب عن الناس فاهمهم احتجب الله  
 عنه يوم القيامة وقال ابن ابي حاتم عن ابيه في هذا الحديث منكروا خرج الطبراني رجال  
 ثقات لا شخها فانه قال الترمذي لم نقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث ابي حنيفة  
 انه قال لمعاوية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا احببت ان اضعه عندك مخافة ان يتلقا  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها الناس من ولي منكم عملا فحجب به عن ذى حاجة المسلمين  
 حجب الله ان يلج باب الجنة ومن كانت همته الدنيا حرم الله عليه جوارى فاني بعثت بخراب  
 الدنيا ولم ابعث بعمارها والحديث دليل على انه يجب على من ولي اياي امور من امور عباد الله  
 تعالى ان لا يحتجب عنهم وان يسهل الحجاب ليصل اليه ذوا الحاجة من فقير غريم واحتجب الله عنه  
 كناية عن منعه من فضله وعطائه ورحمته قال الشافعي جملة انه ينبغي للحاكم ان لا يتخذ حجابا  
 قال في الفتح وذهب اخرون الى جوازه وحمل الاول على زمن سكن الناس اجتماعهم على الخيرة  
 طواعيتهم للحاكم وقال الاخرون بل يستحب الاحتجاب حينئذ لترتيب الخصوم ومنع المستطيل  
 ودفع الشر ونقل ابن التين عن الدراودي قال الذي احداثه القضاة من شدة الاحتجاب داخل  
 بطائق من الخصوم لم يكن من فعل السلف انتهى قال الشوكاني في النيل قلت صدق لم يكن من  
 فعل السلف لكن من لنا بثل رجال السلف في آخر الزمان فان الناس اشتغلوا بالخصومة  
 لبعضهم بعضا فلم يحتجب الحاكم الدخول عليه الخصوم وقت طعامه وشرابه وخواه باهله  
 وصلاته الواجبة وجميع اوقات ليله ونهاره وهذا عالم يقعد الله به احد من خلقه ولا جعله  
 في مسع عبد من عباده وقد كان المصطفى صلى الله عليه وسلم في بعض اوقاته وقد ثبت في الصحيح



من حديث أبي موسى أنه كان بوابا للنبي صلى الله عليه وسلم جلس على قف البير في القصة المشهورة  
 وأدخل نفسه بوابا في ذلك المكان وهو منفرد عن أهله خارج عن بيته في الأول اتخذ  
 في مثل البيت وبين الأهل وقد ثبت أيضا في الصحيح في قصة حلفه صلى الله عليه وسلم أن لا يدخل على  
 نسائه شهران عمر استاذن له الأسود لما قال له يارباح استاذن لي فذلك دليل على أنه  
 كان يتخذ لنفسه بوابا ولو كان مستاذن عمر لنفسه ولم يخرج ال قوله استاذن لي وقد  
 ما يخالف هذا في الظاهر وهو ما ثبت في الصحيح في قصة المرأة التي وجد هاتيك عند فحجته  
 إلى بابها فلم يجد عليه بوابا واجمع مكن اما اول فلان النساء لا يحجن عن المدخل في العالم  
 الامر الا من اخذ الحجاب هو منع دخول من يخشى الانسان من اطلعه على ما لا يحل اطلاق  
 عليه واما ثانيا فلان النفي للحاجب في بعض الافان لا يستلزم النفي مطلقا وغاية ذلك  
 انه لم يكن له صلى الله عليه وسلم حاجب تب قال ابن بطال اجمع بينهما انه صلى الله عليه وسلم لم يكن في شغل  
 من أهله ولا انفراج بيتي من امرأة رفع حجابها بينه وبين الناس ويبرز لطالب الحكمة ومثله قال  
 الروماني وقد ثبت في قصة عمر في منازعة امير المؤمنين علي والعباس في ذلك انه كان له حاجب  
 يقال له يوزا ومن العرب والمثبت في الحكم ان لا يدخل الحاكم جميع من كان ببابه من المتخاصمين  
 الى مجلس حكمته فنعى امره اذا كان في اجتماع كثيرا ولا سيما اذا كانوا مثل اهل هذه الدار المين  
 فافهم اذا وصار الى مجلس القاضي صرخوا جميعا فيتمشرون فها هو يتغير هذه فيقل تدبره و  
 نشبه بل يجعل ببابه من يرثه الواصدين من الخصوم الاول فاول ثم يدعونهم الى مجلس  
 حكمه كل خصم على حدة فالخصم لعموم المنع بمثل ما ذكرناه معلوم من كليات الشريعة  
 وجوزيها فاهم مثل حديث في الحاكم عن القضا حال الغضب التاذي بامر من الامور وكذلك  
 امره بالثبوت والاستماع كحجة كل واحد من الخصمين وكذلك السامرة باجتراح الرأي والخصومة  
 التي تعرض قال بعض اهل العلية وظيفة البواب ان يطالع الحاكم حال من حضر  
 ولا سيما من الاعيان فحال ان يجي فخاصما الحاكم يظن انه جاء زائرا فيعطيه حق من الاكرام  
 الذي لا يجوز لمن يجي بخاصما انتم ولا شك في انه يكره دوام الاحتجاب ان لم يكن محرما لما في  
 حديث الباب قال في الفقه وارتق العلماء على انه ليس بخصم تقويم الا سبق فلا سبق والسائق على



المقيم ولا سيما ان خشي فوت الرفقة وان من اتخذوا بابا وحبا ان يتخذ امينا ثقة عفيفا  
عارفا حسن الاخلاق عارفا بمقادير الناس انتهى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال لعن رسول  
الله صلام الراشي والمرشي في الحكم

وقد عزاه الحافظ في بلوغ المرام الى احمد والاربعة وهو وهم فانه ليس في سنن  
ابي داود وغير حديث ابن عمر بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على الراشي والمرشي رواه الخمسة  
الا نسائي وصححه الترمذي وهم ايضا بعض الشرح فقال ان ابا داود زاد في روايته حديث  
ابن عمر بلفظ في الحكم وليست تلك الزيادة عند ابي داود بلفظ لعن رسول الله صلام الراشي  
والمرشي قال ابن رسلان في شرح السنن وزاد الترمذي والطبراني باسناد جيد في الحكم حديث  
ابن عمر اخرجه ايضا ابن حبان والطبراني والدارقطني قال الترمذي وقوله الدارمي ايضا التنية  
واسناده لا مطعن فيه وفي حديث ثوبان قال لعن رسول الله صلام الراشي والمرشي في الحكم  
يعني الذي يمشي بينهما رواه احمد قال في النهاية الراشي من يعطى الذي يعينه على الباطل والمرشي  
الاخذ والرائش الذي يمشي بينهما وهو الصغير بين الدافع والاخذ وان لم يأخذ على سقارته  
اجرا فان اخذ فهو بالغ قال الشوكاني الراشي هو دافع الرشوة والمرشي القابض لها والرائش هو ما  
ذكره في الرواية قال ابن رسلان ويدخل في اطلاق الرشوة الرشوة للحاكم والعامل على اخذ  
الصدقات وهي حرام بالاجماع انتهى اي سواء كانت للقاضي او للعامل على الصدقة او لغيرهما  
وقد قال تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقد لو اباها الحكم لتأكلوا في قيام من الناس  
بالاثم وانتم تعلمون قال في النبل والتخصيص لطالب الحق يجوز تسليم الرشوة منه للحاكم لا ادرا  
باي محصر الحق التحريم مطلقا اخذ بعوم الحديث ومن زعم الجواز في صورة من الصور فان  
جاء بدليل مقبول والا كان تخصيصه ردا عليه فان الاصل في حال السلم الضرير ولا محل لـ  
امر مسلم الا بطبيعة من نفسه وقد انضم الى هذا الاصل كون الدافع انما دفعه لاحد امرين اما  
لينال به حكما الله ان كان محقا وذلك لا محل لان المدفع في مقابلة امر واجب وجب عليه عز وجل  
على الحاكم الصديق به فكيف لا يفعل حتى يأخذ عليه شيئا من الخطام وان كان الدافع الدافع من  
صاحبه لينال به خلافا ما شرعه الله ان كان مبطلا فذلك لا يقع لاهم مدفع في مقابلة



محظور فهو أشد تحريماً من المال المدفوع البغي في مقابلة الزنا بما كان الرشوة يتوصل بها إلى  
اكل مال الغير الموجب لأجراح صدره والاضرار به بخلاف المدفوع إلى البغي فالتوصل به إلى الشيء  
محرم وهو الزنا لكنه مستلزم للفاعل والمفعول به وهو أيضاً ذنب بين العبد وربه وهو سمح  
الغرماء ليس بين العاصي وبين المغفرة إلا التوبة ما بين عاصي الله وبين الأمرين بون بعينه  
انتمى قال في سبل السلام وحاصل ما يأخذ القضاة من الأموال على أربعة أقسام رشوة وهذه  
وأجرة ودرزق فالأول الرشوة ان كانت ليحكم له الحاكم بغير حق فهي حرام على الأخذ والمعطي  
وان كانت ليحكم له بالحق على غريمه فهي حرام على الحاكم دون المعطي لأنها لا تستيف حقها  
كجعل الألق وأجرة الوكالة على الخصومة وقيل تحرم لأنه يقع الحكم في الأثر وأما الهدية وهي  
الثاني فان كان ممن يهاديه قبل الولاية فلا تحرم استدانتها وان كان لا يهدي اليه إلا بعد  
الولاية فان كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عند جازت وكهنت وان كانت ممن  
بينه وبين غريمه خصومة عندة فهي حرام على الحاكم والمهدي ياتي فيه ما سلف في الرشوة  
على باطل أو حق وأما الأجرة وهي الثالث فان كان الحاكم رزق من الإمام وجراية من بيت  
المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير جازم فان أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه لأنه إنما  
يعطى الأجرة لكونه يعمل عملاً لا لاجل كونه حاكماً فاخذ لما زاد على أجرة مثله غير جائز إنما أخذها  
لأنه في مقابلة شيء بل في مقابلة كونه حاكماً ولا يستحق لأجل كونه حاكماً شيئاً من أموال الناس  
اتفقوا فأجرة العمل أجرة مثله فاخذ الزيادة على أجرة مثله حرام ولذا قيل ان تولية القضاة من  
كان غنياً أولى من تولية من كان فقيراً وذلك لأنه لفقره يصير متعرضاً للتناول ما لا يجوز تناول  
إذا لم يكن له رزق من بيت المال انتهى وهذا الذي ذكره السيد هو في الأصل قول ابن عقيل  
كما حكاه الكافض ابن الفيرج في بدائع الفوائد قال واصل هذه المسائل عامل الزكاة وقيم اليتيم  
فان الله تعالى أباح لعامل الزكاة جزأ منها وهو يأخذ مع الفقير والغنى النبي صلى الله عليه وسلم من  
تبول الهدى وقال هلا جلس في بيت أبيه وأمه فينظر هل يهدي اليه أم لا وفي هذا دليل على  
أن ما يهدي اليه وهو في بيته ولم يكن سببه العمل على الزكاة جاز له قبوله فذلك على  
أن الحاكم إذا الهدى اليه من كان يهديه قبل الحكم ولم تكن ولايته سبباً لهدى فله قبولها



وأما ناظر اليتيم فالله تعالى أمره بالاستعفاف مع الغنى وإباح له الأكل بالمعروف مع الفقر  
 وهو ما افترضوا إباحة على الخلاف فيه والحاكم رفع متره دين أصليين عامل الزكاة وناظر  
 اليتيم من نظره عموم الحاجة اليه وحصول الصلحة العامة الحققة بعامل الزكاة فيأخذ الزكاة  
 مع الغنا كما يأخذ حامل الزكاة ومن نظره لكونه باعثا منتصبا لعامة الرعية الحققة بولي اليتيم  
 ان احتاج اخذ وان استغنى ترك وهذا هو مذهب الخلفيتين الراشدين قال عمر بن الخطاب  
 اني انزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولي اليتيم ان احتاج اكل بالمعروف وان استغنى ترك والفقر  
 بينه وبين عامل الزكاة ان عامل الزكاة مستاجر من هذا المالك بحماية اموال المستحقين لها وجمعها فأيضا يأخذ  
 يأخذ بماله كمن يستاجر الرجل بحماية امواله وأما الحاكم فانه منتصب لا زام الناس بشرائح الرب  
 تعالى واحكامها وتبليغها اليهم فهو مبلغ عن الله بقضائه وفتياه ويميز عن المفتي بالا لزام  
 بولايته وقدرته والمبلغ عن الله المزمع للإمامة بدنية لا يستحق عليهم شيئا فان كان محتاجا فله  
 من الغنى ما يسد حاجته فهذا لون وعامل الزكاة لون فالحاكم مفتي في خبره عن الله ورسوله  
 شاهد فيما ثبت عند ملزم من توجه عليه الحق فيشترط له شرط المفتي والشاهد في خبره  
 بالقدرة على التنفيذ فهو في منصب خلافة من قال قل لا استأكم عليه اجوا فهو لا هم الحكم المقدس  
 وجودهم في الأذهان المفقودون في الأعيان جعلهم الله ظلالا يهوى اليها اللغاة ومناهل  
 يرد لها الظمان انتهى كلام البدائع وهو كما سمع بديع جدا وقال الحافظ ابن حجر لم ند لك في زماننا  
 هذا من يطلب القضاء الا وهو مصحح بانه لم يطلبه الا احتياجه الى ما يقوم باوده  
 مع العلم بانه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى وقد ذكر شيخنا وركتنا القاضي العلامة المجتهد  
 المطابق محمد بن علي الشوكاني في فتاواه الفتح الرباني في كتاب السير ما نصه وأما ثالث الثلاثة و  
 هو القاضي فهو عبارة عن رجل جاهل للشرائع اما جهلا بسيطا او جهلا مركبا وان اشتغل بشيء  
 من الفقه فتغاية ما يظفر به هو ما يظفر به وكيل الخصومة ومن يارس الحضور في مؤلف  
 الخصومات من مسائل تدور في مدحوى وأكاهبة وطلب الإيمان والبيئة وليس له من العلم  
 غير هذا لا يعرف حقا ولا باطلا ولا معقولا ولا منقولا ولا ليدا ولا مدلو ولا يعقل شيئا من  
 علوم الشرع فضلا عن غيرها من علوم العقل ولكنها اشتاق الى ان يدعى قاضيا وليست اسما



في الناس ويتفهم بين معارفه واهله فعمله الثياب الجيدة فلبسها وجعل على ناسه عمامة  
 كالبرج واطال ذيل كفه حتى صار كالحرج ولزم السكنينة والوقار واستكثر من قوله نعم و  
 وجعل له سبعة طويلا يد يرها في يده ثم جمع من الحطام قلاوا سعا وذهب به يد ذوقا لآب  
 ويتردد في السرك واستعان بالشفعاء بعد ان ارشاهم ببعض من ذلك المال ليشتروا له  
 هذا المنصب الجليل الذي هو مقعد النبوة ومكان من يترجم عن كتاب الله وسنة رسوله فيقول  
 الخصة يتبين عباد الله بما انزله في كتابه المبين وبينه رسوله الامين ثم يذهب هذا الجاهل  
 البائس الى قطر من الاقطار الواسعة فياتي اليه اهل الخصومات او اجا فيحكم بينهم فيحكم الطاعة  
 في الحقيقة وهو في الصورة حكم الشرع لان هذا القاضي الخذل لا يعرف من الشرع الا اسمه ولا  
 يدري من العلم بشي بل جاهل حله ورسمه فينتشر عنه في ذلك القطر الواسع من الطواغيت ما  
 يتكلم به عيون الاسلام وتتصاعد عنده ذرات الاحلام وكيف يهتدي الى فصل الخصومات  
 بالحق جاهل اشترى هذا المنصب كما يشتري ما يباع في الاسواق من المتاع فولاية مثل هذا  
 الخذل وتكلمه في الشريعة المطهرة هي جناية على الله وعلى كتابه وعلى رسوله وعلى العلم واهله  
 حله الدين والدين ولا فرق بين من بعث مثله ليحكم بجهالة وبين بعث رجل من اهل الطاعة  
 العارفين بالمسالك الطاغوتية بل بعث هذا القاضي اعظم عند الله ذنبا واشد معصية لانه  
 لما كان في الصورة قاضيا من قضاة الشرع الشريف وحكما من حكامه مولى من اليه الولاية  
 العامة كان في ذلك تفرير على الناس ونجاسة طهر فاجزوا اليه ليحكم بينهم شرع الله فحكم  
 بالطاغوت فقبول بناء منهم على انه حكم الشرع بخلاف بعث حاكم من حكام الطاغوت فانه  
 وان كان من المعصية واجرا على الله بالمكان الذي لا يخفى لكنه لا تغزير في بعثه على العباد  
 ولا فحادة في ما يجنبه من يجنبه ان لم يجتنبوا جميعا وينفردوا عنه ويأمنوا منه وكفى هذا  
 موعظة وعبرة يقشع لها بطر من كان في قلبه مثقال خردلة من ايمان وترجف منه قلوب  
 قوم يعقلون وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين هذا حال القاضي الذي هو من قضاة النار ومن  
 عصاة الملك الجبار فيما يتولا من الخصومات واما سائر ما هو كقول القضاة الشرع من الايام  
 والنبي عن النكر والخذل على يد الظالم وارشاد الضال وتعمير الجاهل والرفع عن الرعية من ظلم



من يظلمها والمكاتبه امام المسلمين بما يحدث في القطر الذي هو فيه مما يخالف الشريعة  
 المطهرة فلا يقدر هذا القاضي الشقي على شيء من هذه الامور سواء كان حقيرا وكبير ابل غاية امره  
 ونهاية حاله ان يبقى في ذلك القطر يشاهد المظالم دعيته وقد ينفذها بقلامه وقد يعين عليها  
 بنفسه وهو تارك لما اوجبه الله عليه وعلى امثاله من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو في الحقيقة  
 ضال مضل شيطان مريد بل اضر على عباده من الشيطان ومن ين الشيطان واني له ان يظهر  
 للناس في صورة قاضي مفوض اليه الحكم في قطر من الاقطار فيه الوف مؤلفة من عباده فيحكم  
 بينهم بالطاغوت بصورة الشرع ثم يكون شهيدا على ما يحدث بذلك القطر من المظالم ومعينا  
 عليها وموسعا لاثامها من دون ان يامر بمعروف وينهى عن منكر بل لا يجري قلبه قطبا فيه جلب  
 خير للرعية او دفع شر عنهم بل هو ما دام في هذا المنصب كلام له ولا مطلب الا جمع الحطام من الخوص  
 تارة بالرشوة وتارة بالهدية وتارة بما هو شبيه بالتلصص ثم يدافع عن هذا المنصب الذي هو فيه  
 ببعض هذا السحت الذي صار يجمعه ويتوسع في دنياه بالبعض الآخر هذا امر لا يقدر عليه الشيطان  
 ولا يتمكن منه ولا يبالغ كيد ابني ادم اليه وفي هذا ما يكفي من كان له قلب والعق السمع وهو شهيد  
 انتبه كالمه رج وقد شاهدنا مثل هذه الحال في جميع قضاة عصرنا هذا في العرب والعجم حتى في البلدان  
 التي نحن نزيلها اليوم بل وجدنا تلك الحالة في عصر من قبلنا منذ زمن طويل ودهر عريض كما تشهده  
 لك كتب التواريخ فليباك على غربة الاسلام وذهاب اهله من كان باكيا ومحققا للشرع الشريف  
 داريا عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين  
 يدي الحاكم رواه ابو داود وصححه الحاكم كالحكاية الحافظ في بلوغ المرام واخرجه احمد والبيهقي  
 كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وفيه كلام وهو ضعيف كما قال ابن معين  
 وابن حبان وابن الذهبي ذلك الضعف فقال فيه ابن الغلطة وقال ابو حاتم صدوق كثير الغلط و  
 قال النسائي ليس بالقوي وقال المنذري لا يحتج بحديثه واكدت دليل على شرعية تعود الخصمين  
 بين يدي الحاكم ويؤى بينهما في المجلس ما لم يكن احدهما غير مسلم فانه يرفع المسامحة في قصة عليه  
 السلام مع غريمه الذي عند شريح وهو ما أخرجه ابو نعيم في الحلية بسند قال وجد علي بن  
 ابي طالب رضي الله عنه دعه عند يهودي التقطها فعرضا فقال دعي سقطت عن جمل لي اوراق



فقال اليهودي دعي وفي يدي ثم قال اليهودي بيني وبينك قاض المسلمين فاقوا له ما قبل  
 رأي عليا عليه السلام قل اقبل تحريت عن موضعه وجلس علي عليه السلام فيه ثم قال  
 عليه لو كان خصي من المسلمين لسأوتيه في المجلس لكن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تشاؤهم  
 في المجلس ساقا الحديث قال شرح ما تشاؤا امير المؤمنين قال دعي سقطت عن جلي اوردني  
 فالتقطها هذا اليهودي قال شرح ما تقول يا يهودي قال دعي وفي يدي قال شرح صدقت  
 والله يا امير المؤمنين انها الدرعك ولكن لا بد من شاهدين فدعا قنبرا والحسن بن علي شهيدا  
 انها الدرع فقال شرح اما شهادة هؤلاء فقد اجزناها واما شهادة ابنك لك فلا تجزها  
 فقال علي عليه السلام تكلمت كما سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة قال اللهم نعم قال اذا تجزيت شهادة سيد شباب اهل  
 الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرع فقال اليهودي امير المؤمنين جاءني الى قاضي المسلمين ففضلي  
 لي ورضي صدقت والله يا امير المؤمنين انها الدرعك سقطت عن جلي لك النقطة بها الشهران  
 لا اله الا الله وان محمدا رسول الله فذهب اليه عليه السلام واجازة بتسعة مائة وقتل معه يوم  
 صفين ثلثة وقول شرح والله انها الدرعك كانه عرفها ويعلم انها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه  
 كما انه لا يرى شهادة الولد لابيها فانظر ما ابرك العمل بالحق من الحاكم والمحكوم عليه وما آل اليه من الخير  
 المدعي عليه قال الشوكاني في النيل فيه دليل لشرعية تعود الخصمين بين يدي الحاكم لعل  
 هذه الهيئة مشروعة لانها لا تجرد التسوية بين الخصمين فاما من يدعي القعود بين الحاكم بالبقاء  
 احدهما عن يمينه والاخر عن شماله او احدهما في جانب المجلس والاخر في جانب يقابله ويساويه او  
 نحو ذلك الوجه في مشروعية هذه الهيئة ان ذلك هو مفعول الامة والاصغار وموقف من  
 لا يعتد بشانه من الخدم ونحوهم لقصد الاعزاز للشرعية المطهرة والرفع من منارها وتوضيح  
 التكبرين لها وكثيرا ما ترى من كان متمسكا باذيال الكبر يعظم عليه قعوده في ذلك المقعد  
 فاعل هذه هي الحكمة والله اعلم ويؤيد ايضا من الحديث مشروعية التسوية بين الخصمين  
 لانها لا امر بالقعود جميعا بل تلك الصفة كالاستوائ في الموقف لازمالها ووضح من ذلك  
 حديث ام سلمة بلفظ من ابني بالقضايين المسلمين فليعدل بينهم في كخطه واشارته و



مقعد ومجلسه ولا يرفع صوته على احد الخصمين ما لا يرفع على الآخر رواه ابو يعلى الدارقطني  
 والطبراني في الكبير وفي اسناده عنادة بن كثير وهو ضعيف قصة امير المؤمنين علي عليه  
 السلام مع خصمه عند شرح وفيها تخصيص المسلم اذا كان خصمه كافرا فلا يساويه في الموقف  
 بل يرفع موقف المؤمن على موقف الكافر لان الاسلام يعلو ويستفاد من الحديث ان الخصمين لا  
 يتنازعان قائمين او مضطجعين او احدهما **باب الشهادات** هي جمع شهادة مصداق  
 شهد جمع لازمة الاقواع قال الجوهري الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة وموديعها  
 لانه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل ما خذ من الاعلام من قوله شهد الله انه لا اله الا هو اي علم  
 والفرق بين الشهادة والرواية ان الرواية يعي حكمها الراوي وغيره على ممر الزمان والشهادة تختص  
 المشهود عليه ولا يعتد بها الا بطريق التبعية الحضة فالزام الغير توقع منه العداوة وحده  
 المنفعة والقمة الموجبة للرد فاحتيط لها بالعد والذكورية وردت بالقرابة والعداوة وبطريق  
 القمض ويعد مثل هذا في الرواية التي يعي حكمها ولا يخص فلم يشترط فيها عد ولا ذكورية بل اشترط  
 فيها ما يكون مغلبا على الظن صدق الخبر قال الكافران القيمرح في بدائع الفوائد واذا كان كل  
 خبر شهادة فليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس  
 صحيح وعن احمد فيها ثلاث روايات احدها اشترط لفظ الشهادة والثانية الاكتفاء بمجرد الاخبار  
 اختارها شيخنا يعني ابن تيمية رح والثالثة الفرق بين الشهادة قس على الاقوال وبين الشهادة  
 على الافعال فالشهادة على الاقوال لا يشترط فيها لفظ الشهادة وعلى الافعال يشترط لانه اذا  
 قال بجمعه يقول فهو بمنزلة الشاهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يخبر به عنه انتهى عن زيد بن  
 خالد الجعفي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا خير لكم بخير الشهداء الذي يباقي بشهادته قبل  
 ان يسأله رواه مسلم واحمل وابوداود وابن ماجه وفي لفظ الذين يبدون بشهادتهم من غير  
 ان يسألوا اغنيها رواه احمد وفيه دليل على ان خير الشهداء من ياتي بشهادته لمن هو قبل ان يسأله  
 الا انه يعارضه حديث عمر بن الخطاب وفيه ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون في سياق الذم  
 لهم ولما تعارضوا اختلف اهل العلم في الجمع بينهما على ثلثة اوجه الاول ان المراد بحديث زيد  
 اذا كانت عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فياتي اليه ويخبره بها وموت



صاحبها في كل ورثة فيأتي اليهم ويخبرهم بان عنده لهم شهادة وهذا الحسن الاجابة وهو  
 جواب يحيى بن سعيد شيخ مالك الثاني ان المراد بها شهادة الحسبة وهي ما يتعلق بحقوق الأديان  
 المختصة بهم محضاً ويدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله او ما فيه شائبة منها كالصلوة والوقف  
 والوصية العامة ونحوها وحديث عمران المراد به الشهادة في حقوق الأديان المختصة الثالث  
 ان المراد بقوله قبل ان يسألها المبالغة في الاجابة وهذه الاجابة مبنية على ان الشهادة لا تؤدى  
 قبل ان يطلبها صاحب الحق ومنهم من اجاز ذلك عملاً برواية زيد وتناول حديث عمران باحد  
 تاويلات الاول انه محمول على شهادة الزور اي يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم بحكاية التهمة  
 عن بعض اهل العلم الثاني ان المراد اتيانه بالشهادة بلفظ الحلف نحو اشهد بالله ما كان الا كذا  
 وهذا جواب الطحاوي والثالث ان المراد بالشهادة على ما لا يعلم ما سيكون من الامور المستقبلية  
 فيشهد على قوم بالفهم من اهل النار وعلى قوم بالفهم من اهل الجنة بنحو دليل كما يصنع ذلك اهل الأهواء  
 حكاية الخطابي والاول احسنها والله اعلم واكمل ان اجمع مما يمكن فهو مقدم على الترجيح فلا  
 يصار الى الترجيح في احاديث الباب قد يمكن اجمع بهذه الامور قال الشوكاني في النيل المراد بخير  
 الشهد اكلهم في تبة الشهادة واكثرهم ثوابا عنده وهذه هي شهادة الحسبة فتشامد ماخير  
 الشهد لانه لو لم يظهر الضاع حكماً من احكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع وقيل ان ذلك في  
 الأمانة والودعة لئلا يبرأ لا يعلم مكانها غيره فيخبر بما يعلم وقيل هذا مثل في سرعة اجابة الشاهد  
 اذا استشهد فلا يمنها ولا يؤخرها كما يقال الجواد يعطي قبل سؤاله عبارة عن حسن عطائه وتجيلاه  
 انتهى عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيركم قري في ثمر الذين يلوهم  
 ثمر الذين يلوهم قريكون قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخوفون ولا يؤتمنون وينذرون ولا  
 يوفون ويظهر فيهم السمن متفق عليه القرن اهل زمان واحد متقارب اشتركوا في امر من الامور  
 المقصورة ويقال ان ذلك مخصوص بما اذا اجتمعوا في زمان ورئيس يجمعهم على ملة او مذهب  
 او عمل يطلق القرن على مدة من الزمان تختلف في تحديد ما من عشرة اعوام الى مائة وعشرين قال الحافظ ابن حجر  
 انه لم يرد صح بالتسعين ولا مائة وعشرين وما عد ذلك فقد قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فاما التسعون فنعمة واما المائة  
 والعشرون فصحة في القاموس فانه قال امانة او مائة وعشرين والاول اصح لقوله صلى الله عليه وسلم فاما مائة



لنته قال صاحب المطالع القرن امة هلكت فاميت منهم واحد قرنه صلوات الله عليهم اجمعين  
 في عصره وقوله صلوات الله عليهم اجمعين التابعون والذين يابون التابعين اتباع التابعين وهذا  
 يدل على ان الصحابة افضل من التابعين والتابعين افضل من تابعيهم وان التفضيل بالنظر  
 الى كل فرد فرد واليه ذهب الجمهور وذهب ابن عبد البر الى ان التفضيل بالنسبة الى مجموع  
 الصحابة لا الى الافراد فمجموع الصحابة افضل من بعدهم لا كل فرد منهم الا اهل بيته واهل بيته  
 فافهم افضل من غيرهم يريد ان افرادهم افضل من افراد من ياتي بعدهم واستدل على ذلك بما  
 اخرجه الترمذي من حديث انس وصححه ابن حبان من حديث عمار رضي الله عنهما من قول صلوات  
 امي مثل المطر لا يري اولا خيرا من اخره وبما اخرجه احمد والطبراني والدارمي من حديث  
 ابي جعة قال قال ابو عبيدة يا رسول الله احب خيرنا اسلمنا معك وهاجرنا معك قال قوم  
 يكونون من بعدكم يومنون بي ولم يروني وصححه الحاكم واخرج ابو داود والترمذي من حديث  
 ثعلبة يرفعه تاتي ايام للعامل فيمن اجر خمسين قيل منهم او من ايا رسول الله قال بل منكم  
 واخرج ابو الحسن القطان في مشيخته عن انس يرفعه ياتي على الناس من ان الصابر فيه على  
 دينه له اجر خمسين منكم وهذا قال الشيخ احمد بن علي الله الهادي وجمع الجمهور بين الاحاديث  
 بان الصعبة فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الاعمال فلم يحبه صلوات الله عليه وان قصر عمله  
 واجره باعتبار الاجتهاد في العبادة وتكون خيرية من سياي باعتبار كثرة الاجر بالنظر الى  
 ثواب الاعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة واما مشاهير الصحابة فافهم حازوا السبق من  
 كل نوع من انواع الخير بهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وايضا فان المقاضاة بين الاعمال  
 بالنظر الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة الصعبة مختصة بالصحابة لم يكن لمن عداهم  
 شيء من ذلك النوع وفي قوله ثم يكون قوم الى اخره دليل على انه لم يكن في القرن الثالثة من  
 تصف هذه الصفات المذمومة ولكن الظاهر ان المراد بحسب الاغلب استدلال به على تعدل  
 القرن الثالثة ولكنه ايضا باعتبار الاغلب وقوله لا يؤمنون اي لا يراهم الناس امنا ولا يؤثرون  
 بهم لظهور خيانتهم وقد ثبت ان الامانة اول ما ترفع من الناس ومعنى قوله يظهر فيهم السم  
 افهم يتوسعون في الماكل والمشرب هي اسباب السم وقيل اراد كثرة المال وقيل المراد اظهر يشمون



اي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف قاله ابن التين قال في الفتح ويحتمل  
 ان يكون جميع ذلك مراد او قد ورد في لفظ من حديث عمران عند الترمذي في صحيحه يوم يمشون  
 ويحسون السمن قال الحافظ وهو ظاهر في تعاطي السمن على حقيقته فهو اولى ما حمل عليه خبر  
 الباب انما كان ذلك مذموما لان السمن يكون غالبا بلبس القهر ثقيل لا عن العبادة كما هو المشهور  
 انتهى وعن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال انه لياتي الرجل العظيم السمن يوم  
 القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة واقرؤا ان شئتوا فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا  
 اخرج البخاري ومسلم والسيوطي اتخاف النبلاء باخبار الثقلان وكان حماد بن سلمة اذا رأى  
 من يستثقله قال ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون وقال مجير الدين بن تميم

ما حيلتي في ثقل قد بليت به      من قب صورته يستحسن الود  
 قد زاد في الثقل حتى ما يقاد به      في ثقله احد كلا ولا احد

وقال البهازي

وثقل ما برحنا      نتمنى البعد عنه      غاب عنا فخرنا      اجاءنا ثقل منه  
 ولبعضهم

انت يا هذا ثقل      وثقل وثقل      انت في المنظر انسان      وفي الميزان فيل

والسيد الامام اسمعيل بن صلاح بن محمد بن علي الامير السني دح      و  
 وثقل رايت      دونه في الثقل نعم      قلت لما رايت      ان قد عندنا فقم

ولو لا السيد العلامة المجتهد محمد بن اسمعيل الامير صاحب سبل السلام

وثقل يزورني كل حين      فهو لا شك قاتلي لا محالة

ادفوني ثم اكتبوا فوق قبري      ان هذا ثقل اهل الثقاله

ولنعم ما قيل

انت يا صاحب الخط ادب ثقل      وقلبي من الثقل كثير

وما احسن قول الشاعر

ومثقل وافي مقام جماعة      فيها السفاة تدور بالكاسات



فسمعت بعض القوم يدعون بعضهم  
توبوا هذا ما ذم اللذات

وفي الباب اخبار كثيرة واشعار كثيرة ليس هذا موضع ذكرها وانما اشترت الى ذلك مع كون اجنبيا  
عن هذا المقام عملا بالمثل الساكن في الشيء بالشيء يذكر وكما من حديث ورد في ذم السمن واهله وانه  
من اشراط الساعة الكبرى وقد بينا من ذلك ومعنا ما لا يقادر قدره ونعوذ بالله سبحانه  
وتعالى عما يكره ولا يرضى به عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز  
شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر على اخيه ولا يجوز شهادة القانع لاهل البيت والقانع الذي  
يتفق عليه اهل البيت رواه احمد واخرجه ابو داود وباستادين لا مطعن فيهما من حديث عمر بن  
شعيب عن ابيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة الخائن والخائنة واخرجه ابن ماجه  
والبيهقي وابن دقيق العيد قال في التلخيص سنة قوي واخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي  
من حديث عايشة الى قوله ذي غمر وفيه ضعف قال الترمذي لا يصح عنده اسناده وقال  
ابوزرعة في العلل منكر وضعفه عبد الحق وابن خزم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء  
عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية لابي داود ولا زان ولا زانية وهذه الاحاديث يقوي بعضها بعضها قاله  
الشوكاني في السيل والخائن قال ابو عبيدة لازاه خن به الخيانة في امانات الناس ومن ما اقتض  
الله على عباده واشتمهم عليه فانه قد يمي ذلك الامانة قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تحنوا  
الله والرسول وتحنوا امانا لكم من جميع شيئا مما امر الله تعالى به او ركب ما فني عنه فليس ينبغي ان يكون  
عدا فانه اذا كان خائنا فليس له تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التي منها الكذب فلا  
يحصل خيرة لانه مظنة قهمة او مسلوب الاهلية والحاصل ان الخيانة تكون في حقوق  
الله كما تكون في حقوق الناس من دون اختصاص والخمر يفتح المير وكسرها  
الحقد كذا في القاموس والحننة والشحناء وهذا يدل على ان العداوة  
تمنع من قبول الشهادة لانهما تورث القهمة وتحالف الصداقة فان في شهادة الصديق لصديقه  
بالزور ونفع غيره بمضرة نفسه وبيع اخوته بدينار غيره وشهادة العدو على عدوه يقصد بها نفع نفسه  
بالشفقة من عدوه فافترقا قال الشوكاني والحق عدم قبول شهادة العدو على عدوه لقيام  
الدليل على ذلك والادلة لا تعارض بحض الاراء وليس للقاتل بالقبول دليل مقبول انتهى واما الزاني



والزانية فالمانع من قبول شهادتها الفسق الصريح وقد حكى في البحر الإجماع على أنها لا تقبل لشهادتها  
من فاسق تصريح لقوله تعالى وإن جاءكم فاسق بنبأ وأما شهادة المرأة فقال الحافظ ابن القيم  
في بدائع الفوائد لما كان النساء ناقصات عقل ودين لم يكن من أهل الشهادة فإذا دعت  
الحاجة إلى ذلك قوت المرأة بمثلها لأنها تكون حينئذ أبعد من سهوها وغلطها المتزكيات<sup>حتم</sup>  
لها وأما اشتراط الخيرية ففي غاية البعد ولا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا إجماع انتهى وقد  
اختلفت في شهادة الولد والدة وبالعكس قال الشوكاني ولا ريب أن القرابة والزوجية مظنة  
للتهمة لأن الغالب فيها <sup>للمحبات</sup> وحديث ولا ظنين يمنع من قبول شهادة المتهم فمن كان معترفا عن  
القرابة ونحوهم بمثابة الدين البالغة الحد لا يؤثر معها محبة القرابة فقد زالت مطنة التهمة  
ومن لم يكن كذلك فالواجب عدم القبول لشهادته لأنه مظنة للتهمة انتهى وأما عدم قبول  
شهادة ذي السهو في وجهه واضح لأنه مع كثرة سهوه لا يوثق بشهادته كجوزان يسهو عن بعض ما  
يشهد به مما لا تتر الشهادته على وجه الصواب وهكذا لا تقبل شهادة ذي الكذب وهو واضح  
هو لا المعدودين حالا وبعدهم عن العدل التي لا شهادة بدونها وكذا شهادة الأعشى على ما لا بد  
فيه من الروية فإن فعل كان مجازفا كما ذابا بخلاف الشهادة على الصوت وعلى سائر ما لا يفتقر  
إلى الروية كذا في السيل وفي حديث عائشة زيادة ولا ظنين ولا قرابة وفيه مقال وفي حديث ابن  
عمر ولا خصم قال الحافظ ابن حجر إسناده صحيح لكن له طرق يقوي بعضها بعضها من ذلك  
ما رواه أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم بعث مناديا أنه لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين وروى البيهقي أيضا من طريق الأعمش  
مرسلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز شهادة ذي الظنة والحنة يعني الذي بينك وبينه عداوة  
وروى الحاكم من حديث عن أبي هريرة رفعه مثله والمراد باخيه المسلم المشهود عليه والكاف  
مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين فإن ذا الحقد  
مظنة عدم صدق خبره لمحبة أنزال الضرر بمن يحقد عليه وأما شهادة المسلم إذا لم يكن ذا<sup>حق</sup>  
عداوة بسبب غير الدين فإنها تقبل شهادته عليه وإن كان بينهما عداوة في الدين فإن  
عداوة الدين لا يقتضي أن يشهد عليه زورا فإن الدين لا يسوغ ذلك وإنما خرج الحد يشهد



على الاغلب قال ابن سنان وهذا من ذهب الشافعي ما لا شك فيه والجمهور والقانع هو الخادم  
 لاهل البيت والنقطع اليهم للخدمة وقضاء الحاجج وموالاهم عند الحاجة فلا تقبل شهادته  
 للخدمة بحسب النفع الى نفسه وذلك كالاجير الخاص اليه ذهب الشافعي لان منافعه قد رتب  
 مستغرة فاشبه العبد في تمام الحديث واجازها اي شهادة القانع لغيرهم اي لغير من  
 تابع لهم وانما منع من شهادته لمن هو تابع لهم لانه مظنة قربة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب  
 الخير اليهم فمنع من الشهادة ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة والشاهد عليه  
 دل قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم قال السيد العلامة الامير في سبل السلام وقد  
 رسموا العدالة بانها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والبرورة ليس معها بدعة وقد راعوا  
 في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما تم به الباي حكام الامة وحققنا  
 الحق في العدالة في رسالة ثمرات النظر في علم الاثر وفي منحة الغفار حاشية ضوء النهار و  
 لله الحمد واخترنا ان العدل هو من غلب خيره شره ولم يجر عليه اعتياد كذب في اقناع عليه  
 الادلة هنا كالتى وهذا هو الصواب ان شاء الله تعالى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوي على صاحب قرية رواه ابو داود وابن ماجه  
 والبدوي من يسكن البادية في المضارب والخيام ولا يقيم في موضع خاص بل يرحل من مكان  
 مكانا على غير قياس النسبة والقياس بادوي والقرية بفتح القاف وتكسر المصرا الجامع وصاحب  
 القرية هو الذي يسكن القرى وهي المصرا الجامع وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوي لصاحب  
 القرية لا البدوي مثله فصح والى هذا ذهب احمد بن حنبل وجماعة من اصحابه قال احمد بن حنبل  
 ان لا تقبل شهادة البدوي على صاحب القرية لهذا الحديث لانه متهم حيث يشهد بدوي ولم  
 يشهد قويا وآليه ذهب مالك لانه قال لا تقبل شهادة البدوي لما فيه من الجفاف في الدين  
 والجمالة باحكام الشرع لا يهر في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب اكثر الى قبول  
 شهادتهم وجمهور الحديث على من لا تعرف عدلته من اهل البادية اذا اختلف ان عدالتهم غير مبررة  
 قال ابن سنان قال الشوكاني في النيل وهذا اجل مناسك لان البدوي اذا كان معروفا فاعل الة  
 كان شهادة له لانه بدوي غير مناسب لقواعد الشرع لان المساكن لا تثير لها في الرد والقبول



لعدم صحة جعل ذلك مناطا شرعيا ولعدم انضباطه فالنطاق هو العدالة الشرعية فان  
وجد للشرع اصطلاح في العدالة والاتجه الحمل على العدالة الغوية فنحن نوجد العدالة  
يوجد القبول وعند عدمها يعدم ولم يذكر صلح المنع من شهادة البديهي الا لكونه مظنة  
لعدم القيام بما يحتاج اليه العدالة ولا فقد قبل صلح في الهلال شهادة بدوي انت كلامه  
واستدل ايضا في البحر الزخار لقبول شهادة قهر بقبوله صلح لشهادة الاعرابي على هلال رمضان  
قال الكافض ابن القيم ربح في بدائع الفوائد في رد القول بعدم شهادة المملوك وقد حكى احد  
عن انس بن مالك انه قال ما علمت احدا رد شهادة العبد والله تعالى يقبل شهادته على الامم  
يوم القيامة فكيف لا تقبل شهادته على نظيره من المكلفين وتقبل شهادته على النبي صلعم  
في الرواية فكيف لا تقبل شهادته على رجل في درهم ولا ينتقض هذا بالمرأة لانها تقبل شهادتها  
مع مثلهما والمانع من قبول شهادتها واحد هما منتف في العبد وعلى هذه القاعدة مسائل  
انت كلامه واما قبول العدالة في عورات النساء ففيها احوال اربعة لاصحاب المذاهب اربعة ذكرها  
الشوكاني في الفتح الرباني قال والراجح قول من قال انها تقبل العدالة في عورات النساء لوجه وذكر  
وجوه سبعة ثم قال ولا منافاة بين هذه الادلة والادلة على قبول العدالة في عورات النساء وبين  
الادلة الدالة على انه يعتبر في الشهادة رجلان او رجل وامرأتان لأمور ثلاثة الاول ان هذا  
خبر ليس بشهادة فلا يشترط فيه ما يشترط في الشهادة الثاني لو فرضنا انه شهادة لكان  
الجمع ممكنا بان يقال خبر العدالة في هذه الأمور لا تتعلق به خصوصية والشهادة الكاملة انما  
اعتبرت في الأمور التي تتعلق بها الخصومات الثالث ان الادلة هنا الدالة على قبول خبر العدالة  
اخض مطلقا من الادلة الدالة على اعتبار رجلين او رجل وامرأتين فيبني العام على الخاص  
قد تقر في الاصول انه واجب جمعها بين الادلة وفي هذا المقدار كفاية انت كلامه من  
عز بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب فقال ان ناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله  
صلعم وان الوحي قد انقطع واما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من اعمالكم فمن اظهر لنا خيرا امناه وقرنا  
وليس لنا من سريره شيء الله يحاسبه في سريره ومن اظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه وان  
قال ان سريره حسنة رواه البخاري واستدل به على قبول شهادته من لم تظهر منه ريبة



نظرا الى ظاهر الحال وانه يكفي في التعديل ما يظهر من حال العدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريره لان ذلك متعذر الا بالوحي وقد انقطع وانما اوردت هذا الخبر وان كان كلام صحابي ولا حجة فيه لانه خطب به عمر رآوه من سمعه فكان قول جامير الصحابة وكان هذا الذي قاله هو الجارى على قواعد الشريعة وظاهر كلامه انه لا يقبل الجور فيدل اصادواه ابن كثير في الارشاد انه شهد عند عمر رضي الله عنه رجل فقال له علمت اعرفك ولا يضرك ان لا اعرفك انت من يعرفك فقال رجل من القوم انا اعرفه قال يا بني تعرفه قال بالعدل والفضل قال اهو جارك الا الذي تعرفه ليله وفجاءه ومد يده وخرجته قال لا قال فعلمت انك بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الودع قال لا قال فرفيقك في السفر الذي يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا قال لست تعرفه ثم قال للرجل انت من يعرفك قال ابن كثير رواه البغوي باسناد حسن عن ابي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عد شهادة الزور في ابر الكبار واخرجه الشيخان قال الثعلبي الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل الى من سمعه اوداه انه يضل ما هو به فهو تويه الباطل بما يؤهم انه حق وقد جعل صلى الله عليه وسلم قول الزور عدلا لا شركا ومساويا له قال النووي وليس على ظاهرة المتبادر وذلك لان الشرك اكبر بلا شك كذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بان التفضيل لها بالنظر الى ما ينافيها في المفسدة وهي التسبب الى اكل المال بالباطل هي ابر الكبار بالنسبة الى الكبار التي يتسبب بها الى اكل المال بالباطل هي ابر من الزنا ومن السرقة وانما اهتم صلى الله عليه وسلم باخبارهم عن شهادة الزور وجلس في حجره التنبيه هو كواخباره كون قول الزور وشهادة الزور اسهل على اللسان والتهاون بها اكثر ولان الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرها فاحتيج الى الاهتمام بشأنه بخلاف الاشراك فانه ينبوع عن قلب المسلم ولانه لا يتعدى مفسدته الى غير الشرك بل هي مقصورة عليه بخلاف قول الزور فانه يتعدى الى من قيل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ترى الشمس قال نعم قال على مثلها فاشهد اودع اخوجه ابن عدي باسناد ضعيف وصححه الحاكم فاخطا لان في اسناده محمد بن سليمان بن مشعول ضعفه النسائي وقال البيهقي لم يرد من وجه يعتقد عليه وفيه دليل على انه لا يجوز للشاهد ان يشهد الا على ما بعلمه



علما يقينيا كما يعلم الشمس بالمشاهدة ولا يجوز الشهادة بالظن فان كانت الشهادة على فعل  
 فلا بد من رؤيته وان كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية المصوت <sup>او التقر</sup>  
 بالمصوت بعد اذن او عدل عند من يكتفي به الا في مواضع فانه يجوز الشهادة بالظن وقد يوجب  
 البخاري الشهادة على الظن بقوله <sup>باب الشهادة على</sup> الانساب الرضاع المستفيض <sup>والموت</sup> القدر  
 وذكر اربعة احاديث في ثبوت الرضاع وثبوته اما هو بالاستقاضة ولم يذكر على رؤية  
 الرضاع وأشار بذلك الى ثبوت النسب اما ثبوت الرضاة نفسها بالاستقاضة فانه مستفاد  
 من صريح الاحاديث فان الرضاة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً  
 عند من وقع له وحده الاستقاضة شهرة في المحلة تترطها او علما وانما الكافي بالمشقة في المذكورة  
 اذ لا طريق الى التحقيق بالنسب لتعذر التحقيق فيه في الاصل واداد البخاري بالموت القدر مما يطاول  
 الزمان عليه ووجه البعض بالحسين السنة وقيل الاربعين وذلك لانه يشق فيه التحقيق و  
 الى العمل بالشهرة في النسب <sup>في الشافعية</sup> واحمد ومثله الموت كذا ذهب اليه المذنبية و  
 في ثبوت الولا وقال الحافظ في الفتح اختلف العلماء في ضابط ما تعيد فيه الشهادة بالاستقاضة  
 فتصح عند الشافعية في النسب قطعاً والولاية وفي الموت والعق والولاية والولاية والوقف  
 والغزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه والملأه <sup>على</sup> الرأى  
 في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة  
 في قواعد العلائي الى اخوكلامه عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بيمين  
 وشاهد اخرج مسام وادود والنسائي وقال اسناده جيد قال ابن عبد البر لا مطعن لاجله  
 في اسناده كذا قال لكنه قال الترمذي في العلل سالت محمد بن يحيى البخاري عنه فقال لم يسمعه  
 عندي عمر من ابن عباس يريد عمر بن دينار راويه عنه وقال الحاكم قد سمع عمر من ابن عباس  
 عدة احاديث وسمع من جماعة من اصحابه فلا ينكر ان يكون سمع منه حديثاً وسمع من اصحابه  
 عنه واه شواهد منها عن ابي هريرة مثله عند ابي داود والترمذي وصححه ابن حبان و  
 اخرجه ايضا الشافعي وقال ابن ابي جابر في العلل عن ابيه هو صحيح وقد اخرج الحديث عن اثنين  
 وعشرين من الصحابة وقد سرح المغيرة اسماء هم في البدل التام والحديث دليل على انه ثبت <sup>القضا</sup>



بشاهد وبين واليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو من ذهب ثمانية  
 المدينة السبعة وما لك قال الشافعي وعدهم هذه الأحاديث واليمين وإن كان حاصلها  
 تأكيد الدعوى لكن يعظم شأنها فإشهاد الله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر  
 على خلاف الدعوى لكان مفترياً على الله تعالى يعلم صدق قولها كانت هذه المنزلة العظيمة  
 لها المؤمن بآياته وعظم شأن الله عنده أن يخلف به كاذباً بها الفاجر لما يراه من تعجيل  
 عقوبة الله لمن حلف يمينا فاجرة فلما كان اليمين هذا الشأن صلت للجزم على الحكم كشهادة  
 الشاهد وقد عتبرت الإيمان فقط في اللعان وفي القسامة في مقام الشهود وذهب بن  
 علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستلزم بقوله تعالى واشهدوا  
 ذوي عدل منكم وقوله فإن لم يكونا رجلين فجل وامرأتان قالوا وهذا يقتضي الحصر ويقتضي  
 مفهوم المخالفة لا غير ذلك والزيادة بالشاهد واليمين مخالفة وزيادة الشاهد اليمين تكون  
 نسخاً لمفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخها بالحد  
 الصحيح أعني حديث ابن عباس قد جازنا بهذا القضاء من جاءنا بالقرآن والسنة تنسخ الكتاب  
 وكمن زيادة على الكتاب قد ثبتت بالسنة المطهرة وعمل بها فالقول بعدم صحة هذه  
 الزيادة والقضاء بها قول باطل **هـ** دعو كل قول عند قول محمد فما من في دينه كتمان  
 وأستدلوا أيضاً بقوله صلوات الله عليه وآله وسلم شاهدك أو يمينه وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الباب  
 أيضاً صحيح فيعمل بها في منطوقها فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر هذا وفي سنن  
 أبي داود أنه قال سلة في حديثه قال عمر في الحقوق يريد أن عمر بن دينار الوادي عن ابن عباس  
 حض الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا خاص بالأموال دون غيرها فإن  
 الراوي وقفه عليها والخاص لا يعم به محله ولا يقاس عليه غيره واقضاء العموم غير جائز  
 لأنه حكاية فعل الفعل لا عموم له انتهى قال السيد العلامة الأمامي والحق أنه لا يخرج من الحكم  
 بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص والجماع **ط** لا يشترط أن يكون الشاهد واليمين جميعاً  
 أو ردة المانع من الحكم بشاهد وبين غير نافي في سوق المناظرة عند من له أدنى المام  
 بالمعارف العملية وأقل نصيب من انصاف فالحق أن الأحاديث العمل بشاهد وبين



زيادة على الكتاب على ما دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أو ميمينه غير صافية الاصل فقبولها  
 معتمد وغاية ما يقال على فرض التعارض وان كان فرضا فاسدا ان الآية والحديث يدلان على مفهوم  
 العدد على عدم قبول الشاهد باليمين والحكم بحجها وهذا المفهوم المردود عند اكثر اهل  
 الاصول لا يعارض المنطوق وهو ما ورد في العمل بشاهد يمين على انه يقال العمل بالشهادة المأثقة  
 مع الرجل مخالف لمفهوم حديث شاهدك أو ميمينه فان قالوا قد مناه هذا المفهوم على منطوق الآية  
 الكريمة قلنا ونحن قد مناه ذلك المفهوم منطوق احاديث الباب هذا على فرض ان الخصم  
 يعمل بمفهوم العدد فان كان لا يعمل به اصلا فالحجة عليه اوضح وقد قرر الشوكاني رح في النيل  
 والسيل وغيرهما من مولفاته القضا بالشاهد واليمين بادلة نيرة وبراہين قوية واجاب عن كل  
 قول للمخالف بما لا حاجة معه الى الكتاب اخرج وحققناه في فتح البیان والروضة الزكية والله  
 يقول الحق ويهدى السبيل ولو لا مخافة الاطالة لذكرنا الكلام كله في هذا المقام ولكن العاقل  
 يكفي حرفة احد المتعصب لا ينفعه الصحائف الدفنة **باب المدعى في جمع دعو**  
 وهو اسم مصدر من ادعى شيئا اذا زعم ان له فيه حقا سواء كان حقا او باطلا والبيانات  
 جمع بينة وهي الحجة الواضحة سميت بينة لوضوح الحق وظهوره بها عن ابن عباس رضي الله  
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال واموالهم ولكن اليمين على  
 المدعى عليه متفق عليه والبيهقي من حديثه باسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من  
 انكر وفي الباب عن ابن عمر عن ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عند الترمذي  
 والحديث دال على انه لا يقبل قول احد فيما يدعيه لغيره دعواه بل يحتاج الى البينة او تصديق  
 المدعى عليه فان طلب بين المدعى عليه فله ذلك والى هذا ذهب سلف الامة وخلفها  
 قال العلماء والحكمة في كون البينة على المدعى ان جانب المدعى ضعيف لانه يدعى خلافا  
 لظاهر فكلف الحجة القوية وهي البينة فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه  
 قوي لان الاصل فراغ ذمته واكتفي منه باليمين وهي حجة ضعيفة قال الشوكاني البينة اسم  
 لكل ما يبين الحق ويظهره ومن خصها بالشهادة فقط فقد قصر معناها على بعض ما تطلق عليه  
 ولا شك ان اللفظ اوسع من ذلك والمعنى يتناول ذلك وغيره وما ذكرناه في القرآن فلا يسر المراد



ألا كجة والبرهان لا مجرد الشهادة بل إحيات في القرآن مراد ابعاد الشهادة الامثلة في العزو  
 واشهد اذوى عدل منكم وقوله صلح شاهدك او يمينه كما يعرف ذلك من له ثبات قدم  
 في العلم وهكذا قوله صلح البينة على المدعي المراد بها البرهان الذي يدل على الشيء انتهى ثم بين  
 ان ذلك امثلة واردة في الشريعة واردة جزئية ولا ريب انه الحق الذي لا ينبغي غيره ولا يسوغ العدول  
 عنه والآحاديث الواردة في العلم بالقرآن القوية كثيرة جداً وقد عمل ائمة الفقه والفتوى على  
 القرآن في كثير من ابواب الفقه كقولهم القول قول البائع في كذا وقول المشتري في كذا وكذلك  
 يقولون ذلك في سائر ابواب المعاملات وهذا حكم شرعي فان كان يقول قوله قد صار  
 محكوماً له بالشيء الا ان ياتي خصمه ببرهان مقبول فمن انكم اهل العلم العمل بالقرآن فقد دخل  
 عن اقول اهل العلم جميعاً فضلاً عما ورد عن الشارع من القضايا الجزئية فقد برهن هذا البحث تشد  
 ان شاء الله تعالى انتهى واختلف الفقهاء في تعريف المدعي والمدعى عليه قال في الفتح والمشهور  
 فيه تعريفان الاول ان المدعي من يخالف دعواه الظاهر المدعى عليه بخلافه والثاني من اذا  
 سكت ترك وسكوت المدعى عليه من لا يخفى اذا سكت الاول اشهر والثاني اسلم واستدل  
 بالحديث على ان اليمين على المدعى عليه وفي رواية عن ابن عباس بلفظ قضى باليمين على المدعى عليه  
 متفق عليه وظاهر حديث الباب ان اليمين على المنكر والبينة على المدعي ومن كانت اليمين  
 عليه فالقول قوله مع يمينه ولكنه ورد ما يدل على انه اذا اختلف البيعان فالقول قول السائح  
 وظاهر حديث الباب ان اليمين على المدعى عليه فيكون القول قوله من غير فرق بين كونه بايعاً  
 ام لا الم يكن مدعياً فان كان كذلك فعليه البينة فلا يكون القول وفي شرح العمدة المسمى بالحكام  
 الكلام في شرح احاديث سيد الانام الحديث دليل على انه لا يجوز الحكم الا بالقانون الشرعي  
 الذي رتب وان غلب على الظن صدق المدعي ويدل على ان اليمين على المدعى عليه مطلقاً  
 وقد اختلف الفقهاء في اشتراط امر اخي في توجيه اليمين على المدعى عليه وفي مذهب مالك و  
 اصحابه تصرفات بالتخصيص هذا العموم خالفهم فيها غيرهم منها اعتبار الخلطة بين المدعى  
 والمدعى عليه في اليمين ومنها ان مدعى سبياً من اسباب القصاص لا تجب به اليمين الا ان يقيم  
 على ذلك شاهدان فوجب اليمين ومنها اذا ادعى الرجل على المرأة نكاحاً لم تجب عليها يمين في



ذلك ومنها ان من الامانة من يجعل القول قلاء لا يوجهون عليه مبيها ومنها دعوى المرأة  
 الطلاق على الزوج فكل من خالفهم في شيء من هذا فيستدل بهموم الحديث انتهى كلام الاحكام  
 واما يمين التعنت المذكورة في كتب الفروع فالرسول صلى الله عليه وسلم ياتنا عنه التعرض لتويع الايمان  
 وان هذه يمين كذا وهذه يمين كذا كما وقع من اهل الفروع بل جاءنا بحكم جامع شامل كما هو دليله  
 وهجرته في تشريع الاحكام في غالب الاحوال فان غالب هذه الشريعة انما ثبتت بالعموم واليكثرة  
 في الكتاب والسنة وهذا معلوم لكل من اعمر بالكتاب والسنة وهذا يعلم انه لا يلحق لقياس هذه  
 اليمين على يمين التاكيد ولا على غيرها فصاحبه قد شاء الحكم العام من سبيل الانعام عليه افضل  
 الصلوة والسلام وحكم الشرع اما الشاهدان او اليمين فلو كان للمدعي شهادة وطلب يمين  
 المنكر كان هذا تعنتا لان الجمع بين الشهادة من المدعي واليمين من المنكر لم يثبت في هذه  
 الشريعة ولا يحل بحكام الشرع ان يقبلا ومن طالب يمين التعنت هذا المطلب لانه خارج عن  
 قوانين الشريعة والمسالك المرضية بل مجرد عن تعنت وانتداب ما قيل من انه لا اثر لهذه اليمين لعدم  
 الحكم على كل من نكل عنها هذا كلام باطل بل يحكم عليه بانه متعنت بطلب اليمين فيرفع عن  
 المدعي عليه في الحال ويطلب منه البرهان لانه احد مستندي الحكم بل اجلها واوالاتها فاذا  
 تعدى البرهان ولم يبق الا اليمين التي هي المستند الاخر واعوز الامر ولم يظهر بوجه من الوجوه  
 كان الرجوع الى اليمين هو اخر ما دار من الخصومة وبها ينقطع النزاع ويرتفع التخاصم بحديث  
 شاهدك ساومينه وهذا يكفي وليس في تطويل البحث بالزيادة في الوجوه والدفع الا مجرد الايضاح  
 وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس  
 منه فهو رد وفي لفظ من عمل عملنا ليس عليه امرنا فهو رد رواه البخاري ومسلم هذا الحديث  
 اوردته صاحب عمدة الاحكام في باب القضاء وقال هذا الحديث احد الاحاديث التي هي من  
 اركان الشريعة لكثرة ما يدخل تحته من الاحكام وقوله فهو رد اي مردود واطلاق المصداق  
 على اسم الفاعل يستدل به على بطلان جميع العقود المنوعة وعدم وجود ثمراتها واستدل  
 به في اصول الفقه على ان النفي يقتضي الفساد نعم قد يقع الغلط في بعض المواضع لبعض الناس  
 فيما يقتضيه الحديث من الرد فانه قد يتعارض من ان فينتقل من احدهما الى الاخر فيكون العمل



بالحديث في أحدهما كافيا ويقع الحكم به في الآخر في محل النزاع فلم يخصم ان يمنع دلالة عليه  
 فيتنبه لذلك والله اعلم انتهى اقول هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الاسلام بل من  
 اعظمها واعلم بانها نفع من جهة منطقية لانه مقدمة كلية في كل دليل يتضح منه حكم شرعي  
 كما يقال في ما لم يرد به الشرع هذا امر ليس من الشرع وليس عليه امره وكلما كان كذلك فهو  
 باطل فلهذا العمل باطل مردود اما الكبر فلا نزاع فيها واما الصغر فدليلها ما نحن فيه من  
 احكام القضايا والخضومات قال بعض الائمة هو ثلث الاسلام وقال ابن حجر المكي يصح ان يكون  
 نصف الامة انتهى وقال بعضهم انه مما ينبغي حفظه وانه اصل عظيم في ابطال جميع المنكرات  
 وحوادث الضلالات افهون من جوامع كلمة صلوات الله عليه من قوله تعالى قل ان كنت تحبون  
 الله فاتبعوني يحببكم الله وقوله تعالى ان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق  
 بكم عن سبيله الآية قال مجاهد السبل البدع والشبهات وروى الدارمي انه صلوات الله عليه خطا  
 ثم قال هذا سبيل الله ثم خط خطوطا عن يمينه وعن شماله ثم قال هذه سبل عن كل سبيل  
 منها شيطان يدعوك اليه ثم نلى هذه الآية وقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله  
 والرسول قال الشافعي في الرسالة فردوه الى الله والرسول ويوافقه قول ميمون بن مهران  
 فقهاء التابعين الرد الى الله الى كتابه والى رسوله اذا قبض الى سنته وذكر كان صلوات الله عليه يقول  
 في خطبة خيرا الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد وشر الامور محدثاتها وكل محدثة بدعة  
 وكل بدعة ضلالة رواه مسلم وزاد البيهقي وكل ضلالة في النار وفي الحديث الصحيح اياكم  
 والمحدثات فان كل محدثة بدعة وروى الدارمي ان ابن مسعود رضي الله عنه انكر على جماعة  
 اجتمعوا في المسجد يعدون الاذكار بالخصى وأشار اليهم بان يعدوا شيئا تقرأه فافهم مفتحون  
 باب ضلالة واخرج البيهقي ان ابن عباس قال ان ابغض الامور الى  
 الله تعالى البدع وان من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور واخرج ابو داود عن  
 حنيفة كل عبادة لم تفعلها الصحابة فلا تفعلوها اي الا ان دليلا اخر ولا فكم من عبادة  
 صحت عنه صلوات الله عليه ولا فعلوا ولم تنقل عن احد منهم وورد انه صلوات الله عليه قال كل عمل قليل في  
 سنة خير من عمل كثير في بدعة ومعنى بدع مردود عليه وان لم يكن هو المحدث له فاستفبد



منها زيادة على ما مر وهي الرد لما قد يحتج به بعض المبتدعة من انه لم يخترع وانما الخذرع  
 من سبقه ويحتج بالرواية الاولى كعقد الحفل لعمل مولد صلواته وتفسير اليد على الاقسام  
 مثلاً فيخرج عليه بهذه الصريحة في رد مسائل الحول ثلث المخالفات الشرعية المطهرة سواء  
 احد ثلثها فاعل او سبق باحد ثلثها قال شيخنا وبركتنا الشوكاني في سبل الاوطار هذا الحديث من  
 قواعد الدين لانه يندرج تحته من الاحكام ما لا ياتي عليه الا حصراً ما اصرحوا به على ابطال  
 ما فعله الفقهاء من تفسير اليد على الاقسام وتخصيص الرد ببعضها بالاخص من عقل و  
 لا نقل فعليك اذا سمعت من يقول هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسنداً له بهذه  
 الكلية وما يشابهها من حقوقه صلواته كل بدعة ضلالة طال بالليل تخصيص تلك البدعة التي  
 وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على انه بدعة فان جاءك به قبلته وان كاع كنت قد القمته  
 حجر واسترحمت من المجادلة ومن مواطن الاستدلال بهذا الحديث كل فعل او ترك وقع  
 الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله صلواته وخالفك في اقتضائه للبطال  
 او الفساد متسكاً بما تقر في الاصول من انه لا يقتضي ذلك الا عدم امر يورث عدمه في العمل لا  
 او وجود امر يورث وجوده في عدم كالمانع فعليك بمنع هذا التخصيص الذي لا دليل عليه  
 الا مجرد الاصطلاح مسنداً لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد من افراد  
 الامم التي ليست من قبيل قبيل قنالا هذا الامر ليس امر وكل امر ليس امر وقد ورد في هذا رد  
 باطل فهذا باطل فالصلوة مثلاً التي ترك فيها ما كان يفعلها رسول الله صلواته وفعل فيها ما كان  
 يتركه ليست من امرة فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الامر المفعول او المتروك  
 مانعاً باصطلاح اهل الاصول او شرطاً او غيره فليكن مثلاً هذا على ذكره قال في الفتح وهذا الحديث  
 معد من اصول الاسلام وقاعدة من قواعد فانه معناه من اخترع في الدين ما لا يشهد له اصل  
 من اصوله ولا يلتفت اليه وليست الكلام على هذا المرام مجال واسع ولكن ليس هذا مقام بسطه بل التوفيق  
 عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فاسرعوا فامران يسوم بينهم  
 في اليمين ليهم يحلف رواه البخاري يفسره ما رواه ابو داود والنسائي من طريق ابي رافع عن  
 ابي هريرة ان رجلاً اختصما في متاع ليس لواحد منهما بينة فقال النبي صلى الله عليه وسلم استهما على اليمين







لم اقف على كيفيتها  
 الا حديث من وقف عليها  
 فليحتمل ما هو في نيتي  
 العلامة ابن قاسم القرني  
 الشافعي على حق الامام  
 جليلي من زيادة من  
 حاشية الباجي على النجاشي  
 المذكور بالفظ وكيفية  
 الاقتراح ان توجد ثلاث  
 دقايق او اكثر منها  
 ويكتب من كل رقعة منها  
 اسم توكيد من الشرح او جزء  
 من الاجزاء او عين  
 من غير

بطلانا وهو كقياس البيع على الربا وأحل الشارع القرعة وحرم القمار وقد قال تعالى أخبارا  
عن ذي النون فساهم فكان من المدحضين وقد حجت الأئمة بشرع من قبلنا جاء ذلك <sup>صا</sup> وضو  
عنهم في مواضع وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا أراد سفره أقرع بين نسائه فأيتهن خرج  
سهمها خرج بهامعه وثبت عنه في الصحيح أيضا أن رجلا اعتق ستة مملوكين كماله سواهم  
فخرجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أجزاء وضرب عليهم بسهمي حرق وسهمي حرية فاعتق اثنين وأرق أربعة  
وفي المسند والسنن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ذكره الاثنان اليمن أو استجباها فليستهما عليه وفي السنن  
عن أم سلمة أن رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختصم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الميراث بينهما ثلث  
وفيه أما إذا قلتما فاذبافا قسما ثم توخيا الحق ثم استهما به ثم لجل كل واحد منكما صاحبه  
أقرع سعد بن القادسي قريشيين فذهبت قرعة في الأذان والعتق وفي السفر والبداءة بها  
في القسم وفي الحلف على الحق وفي تعيين الحق للمشاع فيه وصح عن علي بن أبي طالب أنه سئل عن رجل أقرع  
نسوة طلق أحدهن ونكح ثمرات لا يرى الشهود أيتهن طلق فقال أقرع بين الأربع واتسحر  
بينهن الميراث فذهبت قرعة أما في الطلاق وأما في استحقاق المال سواء بسواء وأيضا لما كان ذلك  
مجوزا عن علمه نزل منزلة المعدم ولم يضركون المستحق في نفس الأمر غير المستحق بالقرعة فلسنا  
مواخذين بما في نفس الأمر ما لم نعلم به وهذه قاعدة أيضا من قواعد الشرع وهي أن المواخذة  
ورتب الأحكام على المكلف إنما هي على ما علمه ما في نفس الأمر إذا لم يعلم به وعليها حل الشريعة  
في الطهارة والنجاسة والمعاملات والمنكحات والأحكام والشهادات فان الشاهد إذا  
عرف أن زيدا قبل فخر حقا وجب عليه أن يشهد به وإن كان قد دعى إليه منه ويحكم به الحاكم  
فالشريعة على غير منكر فيها ذلك وهل تترتب مصالح العباد إلا بذلك فالقول بالقرعة أصح وقد ثبت  
لها اعتبار في الشرع وهي أقرب إلى العدل وأطيب للقلوب أبعد عن قهمة الغرض الميل بالهوى  
أذ لو ألزم أحد الأمرين إما الترجيح بالميل والغرض أما التوقف تعطيل الانتفاع وفي كل منها  
من الضرر ما لا يخفى به فكانت القرعة من محاسن هذه الشريعة وكما لها وعموم صلاحها وهي  
غاية ما يفكر عليه المكلف لم يكلف الله عام الغيب لا موافقة ما في نفس الأمر بل القرعة عندنا  
لا تزيد على البينة والأمارات الظاهرة التي هي طرق لفصل النزاع والله أعلم عن أبي أمامة البجلي

من الامم من ادعيت  
من غيرهم لها و  
توحي تلك الرقا في  
بنادق متساوية وزنا  
وهو من طين بوب  
تجفيفه او شمع او عجين او  
خام عام ثم وضعه في النار  
سبع جحش من اعطى الكفاية  
والادراج ثم يخرج من  
يحضر عمارقة على الجوز  
الاول من تلك الاجزاء  
ان كئيبت اساء الشرباء  
في الرقا كزبد وكرخاله  
فيطبخ من فيه اسه في  
تلك الرقة ثم يخرج  
رقة اخرى على الجوز  
الذي يبي الجوز الاول  
ويطبخ من فيه اسه في  
الرقة الثانية ويتركها  
تخرج من كبر الحرق  
والانسلج رقة على  
زيد مثلاً ان كتبت في  
الرقاع اجزاء الشرباء  
على اسه خلد وكيو  
نوراني



رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقطع حقا مسلم يمينه فقد اوجب الله النار  
 وحرم عليه الجنة فقال له رجل وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيا من  
 ادك رواه مسلم واحمد ابن ماجه والنسائي الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف لميلخه  
 حقا لغيره او يسقط عن نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقطاع حتى المسلم والتعبير بحق امر مسلم  
 يدخل فيه ما ليس بالشرع كجل الميتة ونحوه وذكر المسلم خرج مخرج الغالب الا الذي مثله  
 في هذا الحكم ويحتمل ان هذه العقوبة تختص من اقطع يمينه حق المسلم لا حق الذي وان  
 كان محرما فله عقوبة اخرى وايضا بالنار وتخريم الجنة مقيد بما لم يثبت ويخلص من الحق الذي  
 اخذه باطلا ثم المراد باليمين اليمين الفاجرة وان كانت مطلقة في الحديث فقد ثبت وقوله قضيا  
 من ادك هذا مبالغة في القلة فان استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقطاع الحق وان كان  
 شيئا يسيرا لا قيمة له عن الاشعث بن قيس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على يمين يقطع  
 بها مال امرء مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان رواه الشيخان التقيين بالمسلم ليس بالخارج  
 غير مسلم بل كان تخصيص المسلمين بالذكر كون الخطاب معهم ويحتمل ان تكون العقوبة العظيمة مختصة  
 بالمسلمين ان كان اصل العقوبة لازما في حق الكفار والكراد بكونه فاجرا فيها ان يكون متعمدا  
 عالما انه غير حق واذا كان تعالى عليه غضبان حرمة جنته واوجب عليه عذابه قال  
 الشوكاني وهذا وعيد شديد لان غضب الله سبب انتقامه وانتقامه بالنار والغضب منه عز وجل  
 يستلزم دخول الم غضوب عليه النار عن ابي موسى رضي الله عنه ان رجلا اختصم في  
 دابة ليس لواحد منها بينة فنقض بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نصفين رواه احمد وابوداود  
 والنسائي وهذا لفظه وقال سنده جيد قال الخطابي يشبه ان يكون هذا البعير والدابة كانت  
 في ايديهما معا فجعله صلى الله عليه وسلم استوائهما في الملك بالبدل ولو لا ذلك لم يكونا بنفس الدابة  
 يستحقانه لو كان الشيء في يد احدهما وقد روى ابو داود وعقبيه حديثا فقال ادعيا بعيرا  
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واحد منهما بشاهدين نفسه النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال الخطابي وهو مروي بالسند الاول الا ان في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما بينة  
 وفي هذا ان كل واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل ان تكون القضية واحدة الا ان السند

٢  
 في غير البخاري  
 في غير البخاري  
 في غير البخاري



لما تعارضت قمارت فصارا كس بينة له وحكم بالشي بينهما نصفين لاستوائهما في اليد  
ويحتمل ان يكون البعير في يد غيرهما فلما اقام كل واحد شاهدين على دعواه نزع الشيء من يد  
المدعي عليه ودفعه اليهما قال ابن رسلان وهذا اظهر لان حمل الاسنادين على معنيين مستعدين  
اربع من حملها على معنى واحد لان القاعدة ترجح ما فيه زيادة علم على غيراته قال الخطابي  
وقد اختلف العلماء في شيء يكون في يد الرجل يتداعاه اثنان بغير كل واحد منهما بينة فقال  
احمد بن حنبل واسحق بن راهويه يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة قصاراه وكان الشافعي يقول  
به قد يثبت في الجدي فيه قولان احدهما يقضيه بينهما لصغره به قال اصحاب الرأي سفيان  
الثوري والي قول الثاني يقرع بينهما فافيا خرج سهمان حلف لقد شهدا بشهوده بحق ثم يقضى له به  
وقال مالك لا حكم به لواحد منهما ان كان في يد غيرهما وحكي عنه انه قال هو لا مد لهما شهودا  
واشهرهما في الصلاح وقال الاوزاعي تؤخذ بالكثر البينتين صد او حكي عن الشعبي انه قال هو بينهما  
على حصص الشهود انتهى كلام الخطابي وفي المنازل ان القرعة ليس هذا محلها وانما وظيفة حيث  
تعد التقريب الى الحقيقة من كل وجه وكون المدعي هنا مشدكا احد المحتملات فلا وجه لربط  
بالقرعة واختار قسمة المدعي قال السيد الامير وهو الصواب في هذه الصورة انتهى لكونه موافقا  
حديث الباب قال الشوكاني وقد طول ائمة الفقه الكلام على قسمة الشيء المتنازع فيه بين  
متنازعيه اذا كان في يد كل واحد منهم او في يد غيرهم مقرا لهم واما اذا كان في يد احدهما  
فالقول قوله واليمين عليه والبيعة على خصمه واما القرعة في تقدير احدهما في الحلف فالذي  
في فروع الشافعية ان الحاكم يعين اليمين منهما من شاء على ما يراه قال البرماوي لكن الذي ينبغي  
العمل به هو القرعة للحديث انتهى قال الشوكاني في ويل الغمام خرج الشافعي والبيهقي والدارقطني  
من حديث جابر ان رجلا من اعداء اية الرسول صلى الله عليه وسلم ففرض على الذي هي في يده ولكن  
اسناده ضعيف حديث الكندي انها ارضى وفي يد قتل انه يجب الحكم لصاحب اليد على خصمه  
البيعة فان اقامها وجب الحكم له بمجرد اقامة البيعة ولا حكم لبيعة ذي اليد فيكون ذلك جليلا  
على ترجيح بيعة الخارج واما ما اخرج الطبراني من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بين  
خصمين اتى كل منهما بالبيعة وقضى لمن خرج له السهم وكذا ما اخرج البيهقي من حديثه وهو



عند أبي داود من مراسيل ابن السيب فلا يقوى على معارضة محدث القصة ويمكن  
الجمع بين هذه الروايات بحمل بعضها على كون المدعى في يدها وبعضها على كونه في  
أيديها أو يد غيرهما مقرها ولا يفاد ذلك من تكلف المقام من موطن الاشكال والارجح عندنا  
القصة على جميع التقادير اما اذا كان في أيديها جميعا أو في يد غيرهما وهو مقرها او كان لا يد  
لاحد مما عليه فظاهر اما اذا كان في يدها فبينة التي اقامها اول وان لم تكن عليه  
في الاصل كما يدل عليه احاديث على المدعى البينة والتمتر البين لكن لا ملازمة بين كونها  
ليست عليه وبين عدم الاعتداد بها فانها قد انضمت حجة وهي البينة الحجة وهي الثبوت  
فكانت في غاية القوة وبينة غير التي كانت حجة واحدة لكنها لما كانت مقتضية لمزيد  
اختيار الشهود وعدم استنادهم الى مجرد ثبوت اليد كانت في القوة كالحجتين اللتين في يد  
الاخر اتفق الله اعلم وما ذكره الخطابي من مذاهب العلماء في ذلك كلها مبني على الاراء الخلقية  
النصوص فلا تغتر به واقض بما قضيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فدع عنك فيها صحيح في حجة  
وهات حديثا حديثا رواه عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على  
منبري هذا يمين اثمة تبوأ مقعده من النار رواه احمد ومالك وابو داود والنسائي وصححه ابن  
حبان ابن خزيمة والحاكم وغيرهم كذا في الفتح ورجال السناد عند ابن ماجه تكلمهم فقالوا خرج النسائي رجالا ثقات  
من حديث أبي امامة مرفوعا من حلف عند منبري هذا يمين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم  
فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والحديث دليل على  
عظمة اثر من حلف على منبره صلى الله عليه وسلم كاذبا واختلف اهل العلم في تغليظ الحلف بالمكان والزمان  
على يجوز للحاكم او لا والحديث لا دليل فيه على احد القولين انما فيه عظمة اثر من حلف على منبره  
صلى الله عليه وسلم وذهب الجهابذة والحنفية الى انه لا تغليظ بزمان ولا مكان فانه لا يجب على الحالف الاجابة  
الى ذلك وذهب الجمهور الى انه يجب التغليظ بالزمان والمكان قالوا ففي المدينة على المنبر وفي  
مكة بين الركن والمقام وفي غيرها في المسجد الجامع وكأهم يقولون في الزمان ينظر الى الاوقات  
الفاضلة كبعد العصر وليلة الجمعة ويومها ونحو ذلك واجتبه الاولون باطلاق احاديث البين  
على المدعى عليه وبقوله شاهدك او بينه واجتبه الجمهور حديث جابر وحديث أبي امامة



وبفعل عمر وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف وأستدلوا بالتغليظ بالزمان بقوله تعالى  
تخسرونها من بعد الصلاة قال المفسرون هي صلاة العصر قال آخرون يستحب التغليظ بالزمان  
والمكان ولا يجب في قيل هو موضع اجتهد الحاكم إذا رآه حسنا الزم به قال الشوكاني في النبل  
وقد استدل بأحاديث الباب على جواز التغليظ على الخالف بمكان معين كالحرم والمسجد  
ومنبره صلام وبالزمان كبعد العصر يوم الجمعة ونحو ذلك وقد ذهب إلى هذا الجمهور كالحاكم  
صاحب الفتح وذهب الحنفية إلى عدم جواز التغليظ بالشو عليه دلت ترجمة البخاري  
وقد رد عن جماعة من الصحابة طلب التغليظ على خصوصهم في الأيمان بالخلف بين الركعتين المقام  
وعلى منبره صلام ورد عن بعضهم الامتناع من الإجابة إلى ذلك روي عن بعض الصحابة  
التخفيف على المصحف وأما حاصله لم يكن في أحاديث الباب ما يدل على مطلوب القائل بجواز  
التغليظ لأن الأحاديث الواردة في تعظيم ذنب الخالف على منبره وذنب الخالف بعد العصر  
لا تدل على أنها تجلب حاجة الطالب للخلف في ذلك المكان أو ذلك الزمان وقد علمنا النبي صلام  
كيف اليمين فقال للرجل الذي حلفه أحلف بالله الذي لا إله إلا هو وفي حديث ابن عمر في  
من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض فليس من الله رواه ابن ماجه  
وهذا الأمر منه صلام بالرضي لمن حلف له بالله ووعيد لم يرض بأنه ليس من الله فغلب  
دلالة على عدم وجوب الإجابة إلى التغليظ بما ذكره عدم جواز طلب ذلك ممن لا يساعده  
وقد كان الغالب من تخليفه صلام لغيره وحلفه هو الاقتصار على اسم الله مجردا عن الوصف  
فالمحقق عدم وجوب الإجابة لمن أراد تخليفه في زمان مخصوص ومكان مخصوص بالفاظ  
مخصوصة وقد روى ابن رسلان أنهم لم يختلفوا في جواز التغليظ على الذي فان صح الإجماع  
فذلك عند من يقول بحجته وإن لم يصح فغاية ما يجوز التغليظ به هو ما ورد في حديث  
الباب ما يشابهه من التغليظ باللفظ وأما التغليظ بزمان معين أو مكان معين على أهل  
الذمة مثل أن يحلف في الكنائس أو نحوها فلا دليل على ذلك انتهى عن أبي هريرة رضي الله  
عنه قال قال رسول الله صلام ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم  
ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما بالغلاة فمنعه ابن السبيل ورجل بايع رجلا بسبعة



فحلف له بالله لاخذها بكذا وكذا وصدة وهو على غير ذلك ورجل بايع اماما لا يبايعه الا  
 للنيا فان اعطاه منها وفي وان لم يعطه منها لم يف اخوجه البخاري ومسلم متفقان  
 فيه دليل على ان حالهم يوم القيامة حال المغضوب عليهم لان هذه الامور لا تكون الا عنه  
 الغضب فهي كناية عن حلول العذاب بهم وفيه ان هذا الرجل ارتكب امرين عظيمين بالحلف  
 بالله والكذب في قيمة السلعة وخص بعد العصر لشرف الوقت بسبب اجتماع ملائكة الليل  
 والنهار وهو من ادلة من غلط بالزمان ووقع البخاري ورجل حلف على بين كاذبة بعد  
 ليقطع بها مال رجل مسلم فيكون من توعد بهذا النوع من الوعيد اربعة وفي مسلم مثل  
 حديث ابي هريرة قال قال شيخ زان ومالك كذاب عامل مستكبر وعند مسلم ايضا حديث  
 ابي حمزة مرفوعا المنان الذي لا يعطي شيئا الا مئة والمتفق سلعة بالحلف الفاجر والمسبل ازاره  
 فتحصل من مجموع الاحاديث تسع خصال ان حملنا المتفق سلعة بالحلف الكاذب والذي  
 حلف بعد العصر لقد اعطي كذا وكذا شيئا واحدا وان جعلنا هما شيئين كما هو الظاهر من المتفق  
 سلعة بالكذب اعم من الذي يحلف لقد اعطي يكون عشرا عن جابر رضي الله عنه ان رجلين  
 اختصما في ناقة فقال كل واحد منهما نتجت عندي واقام اي كل واحد بينة تقضيها رسول الله  
 صلوات الله عليه في يده شيان من اخوجه واخرج الذي بعد وقد اخرج هذا البيهقي ولم يضعف  
 اسناده واخرج نحوه عن الشافعي الا ان فيه تداعيا دابة ولم يضعف اسناده ايضا والحديث  
 دليل على ان اليد مزججة للشهادة الموافقة لها وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك وغيرهما قال الشافعي  
 يقال لها قد استوتيتا في الدعوى والبينة والذي هو في يده سببه بكينوتته في يده هو اقوى من سببك  
 فوله لفضل قوة سببه وذكر هذا الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم رد اليامين على  
 طالب الحق رواهما في هذا والذي قبله الدارقطني وفي اسنادهما ضعف لان هذا الحديث  
 على عمن بن مسروق عن اسحق بن الفرات في محل لا يعرف اسحق مختلف فيه كما قال الحافظ ابن حجر  
 وقال الذهبي في الكاشف ان اسحق بن الفرات قاض مصر ثقة معروف وقال البيهقي لا يثبت في هذا  
 الباب على احاديث القسمات فانه قال صلوات الله على اولياء الدم تخلعون فابوا فقال تخلف يهود و  
 حديث صحيح وساق الروايات في القسمات وفيها حرج اليامين قال فلهذا الاحاديث هي المعتدلة



في داليمين على المدعي اذا لم يحلف المدعي عليه قال السيد العلامة الامير هذا من قياس  
 الا انه قد ثبت عندهم ان القسامة على خلاف القياس و ثبت انه لا يقاس على ما خالف القياس  
 قد استدل بحديث الباب على ثبوت داليمين على المدعي والمراد به انها يجب لليمين على المدعي و  
 لكن اذا لم يحلف المدعي عليه وقد ذهب الشافعي واخرون الى انه اذا نكل المدعي عليه فانه لا يجب  
 بالشكل شيء الا اذا حلف المدعي عن عايشة رضي الله عنها قلت دخل علي رسول الله صلى  
 ذات يوم مسرورا تبوق اساري ووجهه فقال الم تري الى محزن المدعي نظر انفا الى زيد بن جارية  
 واسامة بن زيد فقال هذه اقدام بعضها من بعض متفق عليه والحديث دليل على اعتبار القيا  
 في ثبوت النسب والقائف الذي يتتبع الاثار ويعرف بها ويعرف شبه الرجل بابيه واخيه والاعتبار  
 في ثبوت النسب ههنا لك الشافعي جماهير العلماء مستدلان بهذا الحديث ووجه دلالة ما علم  
 من ان التقرير منه صلى الله عليه وسلم حجة لانه احد اقسام السنة وقد استبشر صلى الله عليه وسلم بكلام محزن في اثبات  
 نسب اسامة الى زيد فلذلك على تقرير كون القيافة طريقا الى معرفة الانساب وقد قضى عمر بن  
 الخطاب يحضر من الصحابة بالقيافة من غير نكاح من واحد منهم فكان كالا جماع تقوى به ادلة  
 القيافة قالوا وهو مروي عن ابن عباس وانس بن مالك ولا يخالف لهما من الصحابة ويدل عليه  
 حديث اللعان وقوله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فقول فلان او على صفة كذا وكذا  
 فقول فلان فجاءت به على الوصف المذكور فقال لولا الايمان لكان لي لها شأن فقول فلان اثبات النسب  
 بالقيافة وانما تمتعت الايمان عن الحاقه بمن جاء على صفته وذهبت الخفية اليه لانه لا يعمل  
 بالقيافة في اثبات النسب الحكم في الولد المتنازع فيه ان يكون للشريكين او المشتركين  
 او الزوجين وتاؤدوا واحد يثبت محزن هذا وقالوا ليس من بالتقرير لان نسب اسامة كان معلوما  
 الى زيد وانما كان يقدح الكفار في نسبه لاختلاف اللون بين الولد وابيه والقيافة  
 كانت من احكام الجاهلية وقد جاء الاسلام بابطالها وعوارها فسكوتها صلى الله عليه وسلم عن  
 الانكار على محزن ليس تقرير الفعل واستبشارها هو الامام الخصم الطابع في نسب اسامة  
 بما يقوله ويعتد به فلا حجة في ذلك قال السيد العلامة الامير قلت ولا يخفى ان هذا الجواب  
 مبني على انه قد سبق من النبي صلى الله عليه وسلم انكار القيافة والحاق النسب بها كتقدم انكار مضي كاؤا الى



كنيسة وهذا دليل عليه بل الدليل قاطع على خلافه وهو قول مسلم في قصة النعمان  
 بما سمعت ترفع في الحكاية من بعده وقولهم بثبوت النسب من أدلة على عدم انتكاح مسلم  
 له وأما قوله الوالد المفاضل فذلك فيما إذا علم المفاضل فانه معلوم ان الحكماء بمقدم وضعا  
 انما الغيافة عند عدمه ثم لا يصح عند القائلين باللاحاق انه يكفي قاطع واحد قيل لا بد من  
 اثنين وحديث الباب دل على الاكتفاء بالواحد عن عن ابن حنبل عن معاوية بن حيدة  
 القشيري عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في قبة فخرج به ابو داود والترمذي  
 والفسائي وقال الترمذي حسن وراجه والنسائي يخرجه عنه وفي رواية يخرجه بسند معتل الحاكم  
 هذا الحديث صحيح الاستدلال به شاهد من حديث أبي هريرة فخره بلفظ ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم خرج في قبة فخرج به ابو داود والترمذي والنسائي يخرجه عنه وفي رواية يخرجه بسند معتل الحاكم  
 ويدل ايضا على جواز الحبس ما ورد في باب لزومة الغريم فان تسليمه في حق عايد لا يثبت  
 له نوع من الحبس كذا في الحديث مطلق الغنى بطلان محل عرضه وعقوبته لان الغنى  
 سطة وقوة الحبس من جملة ما يصدق عليه المطلق يورى اليه بقيان عبيد كان بين رجلين  
 فاعتق احدهما فخص به فحبس النبي صلى الله عليه وسلم حتى باع غنما له وفيه انقطاع وفي البخاري باب الربط  
 والحبس في الحرم قال في الفقه كانه اشار بهذا التبريد الى رد ما نقل عن طاوس انه كان يكره الحبس  
 بمكة واورد البخاري في الرد عليه ان نافع بن عبد الحارث اشترى وارا الحبس بمكة وكان نافع  
 عاملا لبلعج عليه مكة قال الشوكاني في النيل والحاصل ان الحبس وقع في زمن النبوة وفي ايام الصحابة  
 والتابعين فمن بعدهم الى الان في جميع الاغصار والامصار من دون انكار وفيه من المصالح  
 ما لا يخفى ولو لم يكن منها الا حفظ اهل الجرائم لكانت المحارم الا انهم يريدون ان لا يتركوا بل يتركوا  
 ويعتادون ذلك بعرف من اهل الاقضية ولم يتركوا ما يوجب جلا ولا غيره من ذلك بل يتركوا ما يوجب  
 عليهم فيراح منه العباد والبراءة من ذلك كما هو فيهم وبما فيهم من بلنوا من اضرار  
 بعزالي كل عاية وان فعلوا كان سعدا فما فيهم من حقهم فلم يبق الا منعهم من ذلك في السجن كما يحول  
 فيهم وبين الناس بل لا بد من منعهم من ذلك في السجن كما يحول فيهم من ذلك في السجن كما يحول  
 بالاعمال المعروفة والنهي عن المنكر انما هو في حق من كان له ان لا يمكن من كماله في بيته و



بين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الجنس قد استدل البخاري  
 على جواز الربط بما وقع منه صلاح من بطئ ثمانية نثال يسارية من سوارى مسجد الشرف  
 كما في القصة المشهورة في الصحيح انتهى قلت أصل مادة الحبس في اللغة موضوعة لمنع المنع قال السيوطي  
 حبسه ضبطه ومنعه واحتبسه اتخذ حبسا والحبس الاحتبس اسم للموضع الذي يكون فيه  
 الحبس أي موضع كان والمراد بالحبس في ذلك تعويق الحبس ومنعه من التصرف بنفسه سواء  
 كان ذلك المنع حاصل في بيت أو مسجد أو غيرها ولعل المراد به السجن في مكان يختص على النقص  
 الذي استقر عليه الحال فيما بعد لأن ذلك لم يعمد في زمنه صلواته لو كان لنقل المعهود في  
 الحبس أخاك إنما هو ما ذكر وكان لا غلب أن يقع ذلك بالضرورة في الحق لا بنفسه أو بنائبه و  
 لهذا سمي صلاح الحبس بذلك سيرا في الحديث الذي رواه أبو داود في سننه وابن ماجه عن  
 الحسن بن محبوب عن رجل من أهل البادية عن أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لي فقال الزمته ثم قال  
 يا أخا بني قحطليم ما تريد أن تفعل يا سيرك هذا كان هو الحبس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد أبي بكر رضي الله  
 عنه وصدور من خلافة عمر قال البخاري وكان شرح يامر الغريبان بحبس هكذا أوردته مع ما ذكرنا  
 ابتداء اتخاذ السجن أنه لما انتشرت الرعية في عهد عمر رضي الله عنه اتخذ جننا خاصا بدار عيادة الخراج  
 حينئذ إلى ذلك فوضاه عنه أول من اتخذ كما أنه أول من مصل أمصار واستقضى القضاة  
 واتخذ الدويان ووض الغرائض وعرف العرفاء ثم مضى على اتخاذ السجن من أتى بعد عمر من الصحابة  
 فمن بعدهم ومن ثم قال الشافعية يستحب للقاضي أن يتخذ ردة للتأديب في جننا الحبس كما اتخذ عمر  
 قالوا وينبغي الحاكم تفقد حال من في السجن فإن السجن من العقوبات البليغة ويكفي في الأدلة على ذلك  
 قوله تعالى ألا إن ليبي وعذاب اليم ولا شك أن السجن عذاب وأي عذاب حديث الباب من أقوى  
 الأدلة في حبس المتهم وقد ترجم عليه صاحب نكت الأحكام في أبواب القضا بقوله باب الحبس في القضا  
 وباب حبس المتهم بالسرقة حتى يظهر أمره وأما ضرب المتهم المأخوذ من قصة بريرة في حديث الإفك  
 لقوله ثم ضربها يمينه عليا كرم الله وجهه فقال الحافظ ابن حجر عجل أن يكون الضرب المذكور لها  
 من قبل التبرية والتدقيق والتأديب حيث اعتاد جمع الفكر عند الحاضرة وصر في غير المراد لاسيما  
 عند حاضرة الأكابر ومثل هذا الإمام أن يفعله بنفسه ويناسبه ويحتمل أن يكون ذلك بالضرب



الذي وقع الجارية من قبيل السياسة الدينية وهذا هو الاقرب قد اشيع العلماء الكلام فيها  
 سيما ما ورد في الاحكام السلطانية ومثله في الآثار الادبية وغيرها وعلى الجملة فلا حجة على  
 عقوبة المتهم بالحبس بل والضرب موجودة في افعال النبي صلى الله عليه وآله وسياسة الخلفاء  
 والملوك وفي ذكر ذلك طول وقد قال الحافظ العلامة ابن القيم رحمه الله في هذه المسئلة  
 ما علمت احدا من المسلمين يقول انه اذا رفع متهم بقطع طريق او سرقة او سفاح من المذنبين  
 بهذه الدعوى وما اشبهها يحلف ويرسل بالحبس ولا غيره بل ليس تخليفه وارسله مذهبنا  
 لاحد من الائمة الاربعة ولا غيرهم ولو حلفنا كل واحدنا لقتناه وخلينا سبيله مع العلم باننا  
 بالفساد في الارض وكثرة السرقة وقتلنا لا نأخذ الا بشاهدي عدل كان مخالفا للسياسة الشرعية  
 ومن ظن ان الشرع انما يقتضي تخليفه وارسله فقد غلط غلطا عظيما ولاجل هذا اللطائف  
 في الولاية على مخالفة الشرع وهو ان السياسة الشرعية تقاصر عن سياسة الخلق ومصلحة  
 الامة فتعد احكام الله تعالى وخروجها عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه  
 لا يجوز وسببه الجهل بأسرار الشريعة قلتم عن ربيعة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله  
 عليه السلام في قوله تعالى فذوقوا نعمة الله ذوقا فاما اخذ بعد ذلك فهو قول رواه ابو داود ورواه صاحب الشكوة في  
 يارب ذوق الولاية وهذا ياهم والحديث له الفاظ وشواهد فيه ان النبي صلى الله عليه وآله كان يفرز الارزاق  
 لمن يستعمله ولا شك ولا ريب ان احوال المصالح كالخراج والبحرية والمعاملة وسائر ما يصدق عليه  
 اسم بيت المال مصرفه الذي ينبغي وضعه حكوما كان فيه للمسلمين مصلحة واعظم مصالح  
 المسلمين تشييد معالم الدين والعمل فيهم بما شرعه الله لهم فان المصالح الدنيوية ليست بمنظور  
 اليها مجنب المصالح الدينية بعضها اهم من بعض فيها ما هو مقدم على غيره ولا تزال متفاضلة  
 في ذات بينا حتى ينتهي الفضل الى راسها واولاها وهو نشر هذه الشريعة التي طبع الله من عبادة  
 وارسل اليهم بهار رساله وخلق الجنة لمن عمل بها والنار لمن تركها وخلق عبادة ليعبدوه وسائرهم  
 احسن عما نطق به كتابه العزيز واذا كانت هذه الخصاصة في المصلحة التي لا بد ان يكون لها مصلحة  
 ولا توارى بها منفعة فلا شك ولا ريب ان اعظم الناس ما بها وقيل لها هو القاضي العادل فان الذي  
 يقطع الخصومات العارضة لعباد الله بما شرعه لهم في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وآله



وهكذا من يعلم الناس معالم دينهم من العلماء العاملين وهكذا من يفتيهم في أمر دينهم فهو لا اذ لم يكنوا مصارف الاموال المصالح فلا مصارف لها واذا لم تحمل لهم لم تحمل لغيرهم وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يجمعون مال الله ثم يفرقونه بين المسلمين وليسمون ذلك العطاوي فاضاؤون بينهم بتفاضل درجاتهم في العلم والدين والسبق هذا معلوم من فعالهم لا يشك فيه احد وكان المشتغلين بالعلم منهم والمتصلين<sup>ين</sup> رواية رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفسير كتابه ومن يوخى عنه العلم منهم ينوع من انواع الاخذ كالقاضي والمفتي وغيرهم النصيب الاوفر والحظ الاكبر بل قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين المسلمين ما يوافيه من مال الله كمال الجرين ونحو ذلك كما ثبت ذلك بثبوت الاشك فيه ولا ريب فاذا لم يكن لمن يقضي بين المسلمين بشرع الله في اموال الله حظ لم يكن لمن يغزو او يربط في غورهم او يدفع عن حوزهم او نحو ذلك حظ وعند هذا تصير اموال الله الى امرامة المسلمين وسلاطينهم يقبضها من اهلها ووضعها ضائعة متروكة هالكة فتذهب ثغور المسلمين ويبطل الغزو وتهدم دروع الشرع ويذهب نقه وتتغير هجته ويصير الناس في فتنه عمياء صماء وينخرم النظام وتتقطع السبل ياكل القوي الضعيف وتتفكك الحرم وتراق الدماء وتهدك اموال فانها انما انتظم المعاش وقام الايمان وحفظت الحرم بصر هذه الاموال في هذه المصارف العائدة على المسلمين بمصالح الدنيا والدين فان الناس انواع فمنهم من يشتغل بالزراعة ومنهم من يقوم بالتجارة ونحوها من الحرف ومنهم من يسعى في تحصيل الامور التي يحتاج اليها في المعاش ومنهم من يحفظ للناس دينهم ويعلمهم معالم الاسلام ومنهم من يجاهد الاعداء ويكف يد القوي عن الضعيف وينصف المظلوم من الظالم ويومئ السبل ويقيم الحدود وهم الائمة ومنهم من يخرج من الجحوق فاذا لم تؤخذ اموال الله من مواضعها وتصرف في مصارفها لم يبق من يحفظ على الناس دينهم ولا من ينظم به امر معاشهم ولا من يخرج الجحوق المتطوعة الذين لا يرتقون لا يوجدن الا في اند الا زمنة واكل الاحوال كذلك القائمون بالوظائف الدينية من القضاء والافتاء والتعليم وعلى فرض جوع الفرح والافراد في الاحوال النادرة فليس في ذلك من النفع والدفع ما يكون عند ادراك اموال الله على مصارفها



فلا يزال في ضعف وسقوط وانطباع حتى ينتهي الحال إلى إيجاب أحوال الدنيا مع أحوال الدين  
 فلا يامن الزارع على نفسه ولا على ماله ولا التاجر على ربحه ولا المحتسب على حرفه <sup>هـ</sup> وبه  
 الدين والدنيا والعاجل الأجل ويعم الضر جميع العباد ويدثر في الأرض الرضا ومن يام  
 أن يحيط بهذا علما ويقبله خيرا ويعلمه علما لا يداخله بك ولا شبهة فلينظر ما يقع فيه  
 عباد الله عند اضطراب الدل من الهرج والرج وهنالك الحرم وذو صاب مع عالم الدين ضياع  
 الشرع وتقاصر طرافه وتقاصر ظاه ومن نظر في النواحي المتضمنة لشرح أحوال الدول علم  
 علما يقينا أنه لا انتظام للدين ولا الدنيا إلا بوضع حقوق الله في مواضعها مع انبعاثها على  
 الوجه الذي جاء به الشرع وباجمالة فلا تطيل المقال في هذا فهو من الوضوح بكان في العباد  
 الأيمان أن القاضي المفق والمعلم هم الحق الناس بوضع أموال الله فيهم وادارها عليهم  
 وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرض الرزاق لمن يستعمله كما في الحديث المتقدم عن بريدة  
 وهو هذا كما ورد في رزاق أهل الأعمال قد كان يستعمل على القضاء كما يستعمل على غيره من  
 الأعمال وكان عماله يأكلون من أموال الله وكذلك الخلفاء الراشدون كانوا يفرضون <sup>لأنفسهم</sup>  
 ولمن يليهم لأعمال الرزاق من أموال الله وهذا معلوم عنهم لا يختلف أهل العلم فيه وهم  
 الذين يقول فيهم الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم على بكر بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين  
 المهديين كما في الحديث الصحيح فإن قلت ما هو العمل الذي جعل للقاضي من أموال الله قلت  
 هو رزقه الذي يكفيه ويكفي من يعول الكفاية في الكفاية بالمعروف فلا ينفق على نفسه  
 اتفاق أهل الأسراف ولا اتفاق أهل التقتير بل يقتدر بعادة أمثاله من أهل بلاد الذين  
 يسلكون مسالك التوسط ويمشون مشي من لا يبسط يدها على البسط ولا يقبضها على القبض  
 وفي قصة الصديق العتيق رضي الله عنه قدرة واسوة فانه قال لما استخاف لقد علوا  
 قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي وشغلت بأمور المسلمين وسبا كل آل أبي بكر من هذا  
 المال واحترف للمسلمين فيه هكذا في البخاري فانظر ما في هذا الكلام الصادق عن الصديق  
 رضي الله عنه من الفوائد التي ينبغي لمن عمل عملا للمسلمين أن يفكر فيها ويمشي على سننها  
 فانه قال لقد علم قومي أن حرفتي لم تكن تعجز عن مؤنة أهلي فقدم هذه المقدمة أمام المقصة <sup>التي</sup>



يريد ليعلم الصحابة انه لا يأخذ من بيت مالهم لنفسه شيئا يستأثر به - وظهر كونه قد  
 صار اماما لهم مالكا لهم بل الذي يأخذ هو اجرة عوضا عن عمله الذي كان يعمل ليعم  
 به على اهله وهي الحرفة التي كان يزدق بها هو واهله وقد كانت تقوم بكفايته ولا تنجز عنها  
 حاجة يحتاج الي غيرها وهو الان قد صار مشتغلا بالاحتراث للمسلمين في امورهم العامة  
 والخاصة وغير ممكن من العمل في حرفته الاصلية فهو لا يطلب من غير الاماكن يحصل له من حرفته  
 الخاصة وهو الكفاية والكفاف على وجه يكون الحاصل له من بيت مال المسلمين في كل يوم  
 ما كان يحصل له من حرفته في كل يوم ولم يجعل لنفسه وقاين حاله وهو مودة قبحه وهو  
 مالك ولا يبين كونه كان يدور في الاسواق كاحد المسلمين وبين كونه صار امير المؤمنين فله  
 در هذا الورع الشحيح والصلابة الشديدة والدين القوي فكذا ينبغي ان يكون ولاية امير المؤمنين  
 من القضاة واهل الاعمال فان كل ولاية وان جلت وعظم شأنها في حق الولاية العامة والخاصة  
 التي لا يكون فوق يد صاحبها يد وينبغي للامام العادل ان ينظر الى من يوليه الاعمال في نفسه  
 ومؤنة اهله فيجعل لهم ما يقوم به على وجه لا يحتاج معه الى ان يرفع راسه الى رزق من جهة  
 اخرى لقصور رزقه الذي يجعله له امامه عن مؤنة نفسه واهله ولا يجعل له من اموال  
 الله ما يجاوز كفايته التي يحتاجها فان غيره من المسلمين اخرج بها ومصارف اموال الله على  
 ظهر البسيطة فان بيوت الاموال وان بلغت في الكثرة كل مبلغ لا تفضل عن ارزاق من يستحقها  
 بل يفضلون عنها ولو لا ذلك ما كان في كل عصر من العصور فقراء عالة على الناس يسالوهم  
 ويحتاجون الى ما في ايديهم فان قلت قد كان بحاجة من الصحابة والتابعين من الاموال التي يطول  
 ذيلها ويتعاضد في عمارة الدار الانيقة والاداب الفارحة والضياع المستبكر  
 والاهوار المطرحة والذخائر الكثيرة حتى مات الواحد منهم عن مئتين الف والوفى الف  
 مما تركه لمن يرثه بعد ان عاش مرفعا موسعا على نفسه واهله يعطى العطايا الواسعة ويبذل  
 البذل والرائعة لمن يقصد من الفقراء والشعراء واهل الحكالات وارباب الغرامات قلت  
 صحيح ما ذكرته وغير مستنكر ولا مستعظم ذلك عليه فقد كان لهم من الغنائم التي عادت  
 بها عليهم سم سيوفهم ما لا يقادرون له ولا يمكن التعبير عنه وتضييق الاذهان عن تصور فان الله



سبحانه ما كنهم من الممالك العظيمة كمملكة كسرى وقصرها وتكونه هو قليل بالنسبة الى ما  
اعطاهم الله عز وجل وذلك شئ خارج عما نحن بصدده من كفاية الامام لمن يقوم بامر  
امور المسلمين فان قلت اذا كان الرجل القادر يعمل من اعمال المسلمين اعوان فيفدون له ما يريد  
من الامور التي غير اهله ومن يعول ولا يترك له ما يريد من القيام بالحق الا بهر نحو من يحتاج اليه  
لاخذ على يد الظالم والصفة للظالم ثم استخلص الحق من عليه هؤلاء ومن يحتاجه لخير السجلا  
وتقرير الخصومات حفظ ما يكون له من الاحكام ومن يحبه عن الناس في الاوقات التي يغاد  
فيها بنفسه واهله وكواثره الخاصة التي يسوغ له الشرع الاحتياط لها ولا سيما اذا كان مفرا  
بنفسه لتدبير الامور المتعلقة به واليحيث من ادلة المسائل التي تعرض له والنظر في دوائر العلم  
المدونة وفي مجاميع السنة وكتب التفسير فان ذلك من اهم الامور بل من واجب ما يجب عليه  
فقد يعرض له في اليوم الواحد من المسائل العويصة الدقيقة ما يحتاج الاوقات كثيرة يستغرقها  
في البحث والنظر حتى يظفر فيها بالصواب ويجهل اية فيما لا يتضح وجه دلالة او يتعارض  
اخذة قلت يجب على الامام ان يفرض هؤلاء جميعا من الارزاق ما يغنيهم عن التكالب على  
اموال الناس والتهافت على الحطام والتلاعب باهل الخصومات فان كفاية هؤلاء الوزعة  
والحجابة والكتابة من اهم الامور التي تلزم ائمة المسلمين فيجعل لهم ارضا تقوم بهر اذ يوفى على  
القاضي نحوه رزقه توفير يقوم به وباهله ووزعته وحجبه وكتبته فان تقاضى اموال  
الله عن القيام بما يحتاج اليه هؤلاء كان على القاضي ان يفرض لهم من الاجرة على من يستحق الفر  
عليه من اهل الخصومات بقدر اعمالهم على التفصيل الذي قد مناخرية ولا نقول ان القاضي  
ياخذ الاجرة من اموال الله على نفس الحكم ولا على مقدماته بل نقول ياخذ من بيت المال ما يقوم  
بكفايته وكفايته من يورثه لانه قد شغل بجهة الاعمال التي هي في مصالح المسلمين ومنافعهم  
عن التكسب لنفسه ولاهله والسعي فيما يقوم بمعاشه ويغنيه عن تكفت الناس كما كان من  
الصدوق رضي الله عنه ما سمعته قريبا فاشد يدك على هذا واحرص عليه ودع عنك  
ما يقوله المشتغلون بعلم الراي من كون هذه اجرة على واجب هذه اجرة على حرام ونحو  
ذلك من العبارات فان الحلال بين والحرام بين وبينهما امور مشبهة والمؤمنون وقانون



عند الشبهات فما يأخذ أهل الأعمال كالقاضي من بيوت الأموال قد ثبت بالشرع وصح  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخلفاء الراشدين ولم يسمع عن أحد منهم أنه قال في أعمال القاضي  
 أو الوالي ما هو واجب عليه فلا يحل له أن يأخذ عليه أجرا بل قالوا أنه قد شغل عن أعماله  
 الخاصة بنفسه وأهله في تحصيل رزقهم والاحتراف لهم بالأعمال العامة لمصالح المسلمين  
 فكان رزقه ورزق أهله ومن يعول من بيت مال المسلمين فغن نقول كما قالوا ويغفل على  
 ما عملوا عليه ونفق بما افتوا به ولا نجاوز ذلك تلك التفاصيل التي جاء بها أهل الرأي  
 فقد اغتنت الرواية عن الرأي والدليل عن الدراية وإذا جاء نهر الله بطل فمر معقل فإن قلت  
 فما تقول فيما يأخذ القاضي ونحوه من الرزق الذي يفرضه له الإمام والسلطان من بيت  
 المال إذا كان بيت المال قد اختلط فيه المعروف بالإنكار والحق بالباطل والعدل بال جور  
 قلت إن كان يقنعك الجواب بما قاله أهل العلم المتكلمين على هذه المسئلة ونحوها من المسائل  
 فاعلم إن في كلامهم ما يغنيك عن هذا السؤال لأن هذا المال غاية ما فيه أن بعضه  
 ما هو على وجه العدل وبعضه ما هو على وجه الجور وما أخذ على وجه الجور كان متميزا عما وصاحبه  
 معروف فلا يلتبس بخير كان على صاحب العمل العايش رزقه من ذلك أن يردده على صاحبه إن  
 كان ما قبضه هو عين مظلمة ذلك الرجل المعين فالحلال بين والحرام بين وإن كان ما  
 يدفعه السلطان إليه قد اختلط على وجه لا يتميز بل كان بعضه من أموال الله ما هو  
 على وجه الأرض بعضه مظلمة ملتبسة فصار في المظالم الملتبسة على كلامهم معروفة  
 وهذا القاضي ونحوه منهم وإن كان لا يقنعك الجواب بما قاله أهل العلم فاعلم أن ما يأخذ  
 القاضي ونحوه هو عوض ما تركه من الاحتراف على نفسه ومن يهون به الاحتراف على ما هو مصلته  
 عامة من مصالح المسلمين فما دفعه إليه السلطان أخذه وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم كما ثبت  
 في الصحيح أنه قال ما جاءك من هذا المال وأنت غير مستشرف ولا سائل فخذ وما لا تتبعه  
 نفسك فإياخذ ما دفع إليه أن كان لا يعلم فيه بشي مجرم عليه فإن علم فيه بشي مجرم  
 عليه وجب عليه أن يردده لصاحبه إن كان معيناً معلوماً فإن كان ملتبساً بالمفروض  
 أن يردده متوارداً إلى القضاء ونحوه مجتهد منكم من النظر لنفسه فيما يعرض له من الأمور الخاصة



كتمكنه من النظر فيما يعرض له من الأمور العامة فعليه ان ينظر في هذا المال المتصف بتلك  
 الصفة نظر ايلقي به الجواب بين يديك الله عز وجل ويعمل على ذلك فيصير فيما يوجب هذا النظر  
 ويقتضيه وجه الشرع وموافق وتعمل بنفسه كما يعلم بين الخصم فيجعل الخصومة بينه  
 وبين نفسه والحاكم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ان كان رزق هذا الذي  
 فرضه الامام من بيت المال معلوما وكان لا يقوم ذلك بما توسع به في النفقة والكسب فها  
 خائن ان كان متوليا على شيء من بيت المال او من الاوقاف او سائر الاعمال وان كان قاضيا  
 فهو مرتشك اكل اموال الناس بالباطل هذا على تقدير ان دخله معلوم وانه لا دخل له من عمل  
 اخر غير ذلك وان كان له من بيت المال دخل غير ما هو معلوم عند من لا يعرف حاله او هو متول  
 على اعمال متعددة بحيث يمكن فيها ان يتوسع التوسع الذي صار فيه فينبغي تحسين الظن به  
 واعمال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في شأنه ونشاطه فهو ان كان من اهل العلم لا يخرج من  
 ذلك واما ما يجوز له تناوله فان كان له من بيت المال ما يكفيه لا يجوز له ان ياخذ اجرة  
 غير ذلك بل يقتصر على ذلك واذا قصرت الجراية عن تكليفه طلب من الامام ان يزيد على ما  
 جعله له من بيت المال الى القدر الذي يقوم به فان لم يفعل الامام ترك العمل الذي فرضه اليه  
 واشتغل بغيره واكمل على خالقه في رزقه فقد جرت عادة الله عز وجل ان من ترك ملائجه  
 له عوضه الله من حاله ووسع عليه فقد تكفل سبحانه برزق عباده وامرهم بطاعته  
 والقيام بامره لهم هذا خلاصة ما ذكره الشوكاني في منحة المنان في اجرة القاضي والحاكم  
 وفي هذا المقدار كفاية لمن له هداية وحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

### خاتمة القسم الاول

في حكم قبول عطايا السلاطين **اعلم** ان الاصل في ذلك  
 الحديث المروي في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي العطايا  
 فاقل اعطاه من هو اقرب مني قال فقال خذ فما جارك من هذا المال وانت غير شرف ولا  
 سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك واسم الاشارة موضوعا لشاهد محسوس كما صرح  
 به الرضي وسعد الدين والشريف وسائر ائمة النحو والبيان والمشهد المحسوس في قوله



صلى الله عليه وسلم المتقدم هو المال الذي اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر فقول بعضهم لمنا  
 تناولت الإشارة بما كان منه في زمنه صلى الله عليه وسلم او مثله او بعد آهال لظاهر الدليل على اسم  
 الإشارة على الحقيقة والجاز وهو غير صحيح عند فحول اية الاصول ومعنى قوله وما لا  
 فلا تتبعه نفسك وان لا يثبتك لانه عطف على الشرطية فيقد نقيضها كما يقتضيه  
 الكلام وتقد بهذه الصيغة ربما يقتضيه السياق لكنها لا يقدوم ما ياتي من الادلة  
 على ان المال الذي اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر منه كان من الزكاة عمالة على قبضها  
 كما هو معروف في الحديث فيلزم ان لا يقبض المعطى الا ما كان عمالة على عالة في قبض الزكاة  
 لا غير لانه الذي كان على صفة المال المشار اليه وهو غير صحيح على انه يلزم ان يكون الخبز  
 قضية عين لا يستدل بها اصلا ويتحقق لك المراد من الحديث ان شاء الله تعالى في الحديث  
 الذي رواه ابو داود بلفظ اذا تجاحفت قریش الملك فيما بينها وعاد العطار شافد عوة  
 وفي رواية يا ايها الناس خذوا العطا ما كان عطاء فاذا تجاحفت قریش الملك وكان  
 عن جين احدكم قد عوه قد اذ الامر ياخذ العطا في كل حال من الاحوال الا اذا كان رشوة و  
 قد ذهب بعض العلماء الى وجوب قبول عطية السلطان للامرية في خذ العطا هنا وفي  
 حديث عمر فخذوه وانه لا يجرم الا اذا اختلفت السلاطين واقتلت على الملك واعطى  
 الشخص الخارج على السلطان ليحارب معه السلطان المستقر الوطأة كحديث التجاحف  
 والرشوة قد علم حرمتها من احاديث اخر وانما هذه رشوة خاصة وانما المراد هنا ما يعطيه  
 السلطان في هذه الاعصار مع تقر يروطاته وعدم منازعته واما اخذ عطية  
 السلطان الجائز من مال غير معلوم انه حرام او حلال فهو للبحث فيه اذا ما علم انه حرام  
 كان ياخذ ثوب زيد من فوقه ويعطيه غيره مثلا فهذا الكلام فيه لاشبهة انه من  
 احرام البين وكذلك باتعين انه حلال كان يعطيه الملك من ميراثه من ابيه وقد كان  
 معلوما حل ماله انما الكلام ومحل البحث فيما هو ملتبس هو الذي سماه الرسول صلى الله  
 مشتبهات كما في حديث النعمان بن بشير الكلال بين الحرام بين وبينها مشتبهات  
 الحديث فاذا علمت محل البحث فاعلم ان مسئلة اخذ عطايا السلطان مسئلة شهيرة



تكلم في هذا العلم السلام قديما وحديثا ومن ذكرها ابن بطاينة حكى في شرح البخاري  
 عن العلامة محمد بن جرير والعلامة ابن المنذر جواز أخذ مائة ألف فقهية وغيره من الاما  
 تعين انه مظلمة معينة لرجل معروف حكاه ابن جرير عن الائمة من الصحابة والتابعين  
 بهذا اللفظ وحكاها عن جماعة كثيرة عين اسماءهم منهم تسعة من الصحابة وعشرة من  
 التابعين اما الصحابة فعلى بن ابي طالب رضي الله عنه وابنه الحسن وابن مسعود وابوذر  
 وابوهريرة وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عمر وعثمان واما التابعون فالباقر وسعيد  
 بن جبيرة وعلقمة والاسود والنخعي والشعبي والحسن البصري ومكحول وعكرمة والزهري  
 وابن ابي ذئب قلت والحجة في ذلك من الكتاب العزيز ان الله تعالى اخبر عن اليهود بقوله  
 اكلون السحت بقوله تعالى من الذين هادوا الى قوله واخذهم الربا وقد فوا عنه و  
 اكلهم اموال الناس بالباطل فاخبر تعالى عنهم انه ياكلون السحت في اكلون اموال الناس  
 بالباطل وياخذون الربا ثم امر باخذ الجزية منهم فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى  
 قوله ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ثم قال حتى يعطوا الجزية فواجب باخذ الجزية وهي مال  
 يعطيه الكتابي الذي لا يحرم ما حرم الله ورسوله بل يأخذ الربا واكل اموال الناس بالباطل  
 فهذا مال حرام في ايديهم ومعالم ان في ايديهم شيئا من الحلال لكن لا يعلم بعينه فاخذ الجزية  
 من مال ليس بجلال بين ولا حرام بين واجبا جماعا وحلها للمسلمين كذا في السنة  
 انه عليه السلام اكل طعامهم مرارا ومن ثمة سموا له الذراع واخبره الذراع بانهم في القصة  
 يعرفها من اءادني المام بالمطالعة لكتب السنة ومنها انه عليه السلام رهن درعه عند  
 ابى السخم اليهودي ومات صالح وهي رهينة عندة كما في البخاري وغيره ومن الاجماع معاملة  
 المسلمين لليهود منذ اسلام اهل المدينة ثم قد ايم صالح واصحابه اليه كانه كان تجارا اهل  
 المدينة هم اليهود وكان الصحابة يخرجون اليهم الى اسواقهم للتسبب معهم وخرج عبد الله  
 ابن عوف الى سوق بني نينقاع اول قدومه الى المدينة وتزوج فمارس في ذلك وفيه  
 قال صالح اول ولوبشة وهي قصة معروفة في تاريخه في جامع المسلمين في حرم انظار الدنيا  
 الى يومنا هذا يعاملون اهل الذمة من اليهود والنصارى وغيرهم يبيعون الخمر والحمار

في نسخة  
 من تاريخ  
 ابن عوف  
 في حرم  
 انظار الدنيا  
 الى يومنا هذا



والربا وما كانوا موالا للمناجب اطل هذه اموال فخذ من جماعة في يدك مطلقا حرام ولا فرق بين كونها بمعاملة  
 كالنجارة او اخذ بغير معاملة كالنجاسة وعطية الجائر من السلاطين والخذل من اعطيا السلطان من علماء الال  
 الكرام لا يحصر من يقرأ كتابك بعد حاسب من غير اهل البيت فالاخذ من الجائر من الظلمة والهيبة لا يخصرنا بخبر  
 النور عن ان لا يرى غير افعال رسول الله صلى الله عليه وسلم دليله وانما ذكرنا ما ذكرنا اعلالا للسائلين <sup>المسئلة</sup>  
 كشمس ظاهرة يعرفها كل من له بصيرة والثابت بالادلة القطعية هو احكام البين وليس من محل  
 النزاع فليتأمل المسئلة من جملة القسم الثالث في الحديث النبوي وهي قوله وبينهما مشتمتا  
 يعرفها كل من عرف الاحلال بين واحكام بين وقد حكى النووي في شرح الحديث في المشتمتا  
 ثلاثة اقوال احل الحرمة والكراهة قال وهو المختار لانه ظاهر الحديث لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم جعل الاحلال بينا واحكام كذا وجعلها قسما ثالثا وشبهها بما حول المحي وجعل  
 العلامة في تحريمها خوف الوقوع في المحي لانه صلاهم فهي عن اجرة الجحام وقال في الثالثة احلفه  
 ناصحك واطعمه رقيقا فدل على كراهته قال ابن عبد البر هي عندنا من احلال الطيب وليس هذا  
 من المعارك بل من معاد كهم معاملات العباد في البيع والشري والنزول عليهم واكل طعامهم  
 لا يجهل احد من الناس انه يباع في الاسواق بالرب بالجمع على تحريمه وهذه الاطعمة التي تباع في  
 سوق الطعام فانه يمتلي بالطعامات من طعامات اهل القطع المأخوذة غصبا المقبوضة  
 من غير نصيب شرعي ولا على وجه مضي هي في ايدى محرمة لانه ان كان الاخذ من من اهل  
 البيت فهي عليهم محرمة وغالبهم اغنياء وان كانت من غيرهم فهي غصب كذا النزول  
 على من له قطعة والاكل من طعامه والمخالطة له فيه ثم هذا الطعام ياخذ اهل البيت  
 والخبازون وغيرهم فيختلط احكام بالاحلال ثم هذا السمن يدخل به في الاسواق القبائل و  
 تباشره نساء فاسقات لا يعرفن اقامة الصاوة ولا يوثقن على طهارة ثم هذا القشر حريشه  
 من يوثق به من فاسقات القبائل لا يؤمن على طهارة بل قد يغلق عليه من يستاجر خوافا من  
 سرقة القشر فيحدث البول فيبول افسيه وقد اخبرني بعض الثقات عن نفسه بهذا ثم هو لا التجار  
 يعاملون اهل القطع ويتولون من طعام قطعهم المحرم من ثلاث جهات ان فرض انه زكوة  
 من جهة الهم من الهاشميين ومن جهة ان غالبهم اغنياء ومن جهة انه ياكلون فوق النسا







فاضلة من ح فاضلها ان وجد الا فاما من عرفنا انفسنا زى الصالح التقي يقتصر على ما  
 يدخله من كذا من خياطة او تجارة او نحوها ولكنه لا يجد من يأخذ منه او يستاجر  
 الا من في يده حلال مختلط يعني غيره وهذه الاوقاف التي يظن الكثير من الناس انها من الحلال  
 انما الص فيهما من الشبهات ما يجعلها من المشتبهات لمن عرفها فلم يبق الا ترك التسرع لعين  
 ما عرف انه حرام وما كان مشتبها ان امكنه تركه استبراء لرضاه ودينه والمسئلة تحت الطول  
 وفي هذا كفاية واما قولهم واذا قبض الرجل العطيير فان قبضه يوم الحل يقال عليه قبض  
 الجزية من اهل الذمة ومعاملتهم مع ما قد عرف من جاهر ومعاملة سيد البشر صلوات  
 لهما ان اهتمت حل الرى والسحت الذي بايد فهم فلا يضر من قبض من السلطان ما اعطاه ان  
 يومه الحل لما يقبضه فان القابض فعل ما فعله معام الشرائع صلوات وهم السلطان لا ينفعه  
 فانه يعامل الحلال من الحرام قبضا واقباضا كما يعامل اهل الكتاب حرمة الرى واكل اموال الناس  
 بالباطل وفضل علماء الاسلام من قبضهم عطيا السلطان كفعاله صلوات في معاملة اهل  
 الكتاب فالوهم الذي حصل له لا يقاوم العلم الذي عنده فان قلت على تقدير ان الجزية من  
 المشتبهات التي قال فيها صلوات ان تركها فقد استبرأ لرضاه ودينه ومن اخذها فقد حرم  
 حول المحي فيوشك ان يقع فيه اي حرم بقبضه المشتبهات حول حرم فيحرم فيقر بان يقع في  
 الحرام وقد قبض الجزية النبي صلوات وامرنا بقبضها قلت التحقيق ان الجزية من المشتبهات في  
 ايدي اهل الذمة والكفار لان اموالهم مجموعة مما عرفت فاذا صادرت الى ايدينا صادرت من  
 الحلال البين والدليل عليه من وجهين الاول ان الله تعالى امرنا بقبضها وهو الذي اخبرنا بالامر  
 يا كلون اموال الناس بالباطل وياخذون الربا والسحت ولا يامر رسول الله صلوات الا باخذ ما هو  
 حلال له ولا يامرنا الا باخذ ما يحل لنا الثاني ان هذه الاموال التي غنمت من اهل الكتاب في حرب  
 بني النضير وقريظة وحرب البصرى والكفار مجموعة من قيمة خمر وخزير وربا وورثه او  
 نهب او سرقة والغنيمة احل الاموال لعباد الله بالاجماع والنص والطيب الارزاق كما قال تعالى  
 فكادوا ما غنمتم حلالا طيبا وذلك صلوات على الله رزقي نعمت ظلي محي وجعل من خصايسه  
 اي الحسد ايسر التي في حديث جابر المروي في نسخ اصناف في الغنائم فالاموال في ايدي المؤمنين



منهم تحت حرام عليه حروهي لنا حلال طيب في الجزية تؤخذ منهم كرها كما تؤخذ الغنمة  
بل هي عوض عن دما ظهر في من الحلال البين بلا شبهة ألا ترى أنه يملك الكفار ما أخذ من  
مال أهل الإسلام ويملكونه غصبا وظلما فإذا أخذناه في الغنم قل أن نقسمه بين الغانمين  
لأنه صار ملكا لهم وإن أصابه صاحبه قبل أن نصيبه المقاسم فوله هذا مال منسوب  
على مسلم صار حلالا للمسلمين بدو له تحت أيديهم وهذا الذي فتح الله به أقوى ما قوتنا فاعلم  
فإن قلت فيبطل القول بجل عطية السلطان الجائز أذهي من الشبهات كما قوتروا الجحش صا  
من الحلال البين فلا يقاس عليها عطية السلطان قلت نعم على ذلك التفسير ولكن التحقيق أن  
عطية السلطان الواصلة لمن يعطيه من غير سؤال ولا استئذان نفس من الحلال البين  
أيضا ويدل لذلك ما رواه صلوات الله عليه من الأحاديث وقوله فإنا هي رزق ساقه الله إليك  
كما قال وجعل رزقي تحت ظل رمحي وبديل قوله صلوات الله عليه في جوابه لعمرك كل تصدق وقوله  
أن شئت مع أنه صلوات الله عليه قد أخبر أن الله لا يقبل الصدقة إلا من الحلال فدل ذلك على أن حلال  
طاهر لا شبهة فيه ألا ترى أنه لم يأذن للحكام الأكل من كسبه بل قال أكله ناضحا واطعمه  
رقيقا ولم يأمره بالأكل منه ولا بالتصدق به لما كان منهيك عنه في الجملة ويدل له أيضا أنه  
يجب على من في يده شيء من الشبهات المظالم أن يخرجها إلى مصارفها في يده شبهات وفي  
يد غيره حلال طيب لأن الله أوجب أن يصرفها إليهم وهذا الذي يخرج به السلطان ليس بصدقة  
نافلة بل أمر واجب عليه إخراجه كما يجب على البغي التصديق بما تأخذ في مقابل البغي وكما أن  
الكاهن وخن الكلب فإن هذه ليست من الصدقة التي لا يقبل الله منها إلا ما كان حلالا إذا  
لكل أن يطلبها من الله الأجر وهي متاجرة لله عز وجل كما في الأحاديث إذا افتقرت فرتاجروا  
بالصدقة وأما من في يده مال غير طيب من مظالم وغيرها فإنا يطلب بإخراجه لها الخواص عن  
أثر الظلم والغصبية ونحوها فإن قلت فيلزم حل الحرام المعين الذي في أيدي الظلمة إذا  
أعطاه أحد كما لزم حل مال المسلم الذي يأخذ الكفار في الغنائم فإنه مال منسوب على معين  
مثل ذلك قلت لا سواء فإن الكفار يمكن أن يكون علينا ما انتزعه ما دام في أيديهم فإذا أخذناه من  
أيديهم وأدركه صاحبه قبل التهمة فله وهو لا فهو للمسلمين وأما الظالم فلا يملك ما أخذه



عنه بان يجب عليه ردة الى اربابه المعينة فان قلت فكيف تورع قوم صالحون  
 وعملهم مأمون عن تبعض جواز السلاطين أيجوزة وهي من الحلال البين قلت قبضها  
 قوم صالحون وعملهم مأمون والتورع عن الحلال البين منذ رتب محو إلى الله فما  
 كل ما تورع عنه المتورعون محرم ولا شبهة بل المقاون في الدنيا والله يكون الحلال الطيب  
 أحب إلى الله من المكثرين فيها وقد ثبت ان عبد الرحمن بن عوف أحد العشرة لا يدخل  
 الجنة الا رخصا لكثرة ماله ولا شك ان ماله أحل الاموال قلت لكن قال الامام الحافظ الزبني  
 محمد بن علي الشوكاني لم يثبت هذا الحديث بل هو موضوع كما صرح بذلك أئمة هذا الشأن  
 وقد امر الامام احمد بن حنبل بان يضرب عليه في مسندة ائمة وثبت ان الفقهاء يدخلون الجنة  
 قبل الاغنياء بخمسمائة عام والمراد من الاغنياء هنا الاغنياء من الحلال لا غير الذين يدخلون الجنة  
 اما الاغنياء من الحرام فالنار اولى بهر فان قلت فاموال المعاملة والتجارة ونحوها من اهل الكتاب  
 ونحوهم هل لها حكم الجزية تكون في ايديهم حراما او شبهات في ايديها حلالا لطيبا قلت اما بالنسبة  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في من الحلال الطيب ذلك لانه حل اجتناب الشبهات بامر الاستبراء  
 للعرض والدين وبانه من حرم حول الحى وشك ان يقع فيه وقد علم من دليل عصمته انه يطرق  
 عرضه ودينه ما يستبرئ له وانه لا يواقع الحرام الذي لا حله ارشد الى عدم الحوم حول الحى  
 فمعاملته لغير رهنه ودعه ونحوه ما يقبضه من الحلال البين الا تراها نفى عن القبلة للصحة  
 لتلايتداع بها الى الحرام من الواقع وكان صلى الله عليه وسلم يقبل كما قالت عائشة وهو صائم وكان  
 املاكهم لاربه ومن هنا يعلم انه لا يندب في حقه صلوات ترك ذريعة الحرام لانه لا يواقعها  
 اصلا واما بالنسبة الى الامة فاذا نظرت الى انه صلوات ارشدهم الى ترك الذائع وتلا الشبهات  
 استبراء للعرض والدين فلماذا نفى عن الحوم حول حى المحرمات خوفا من الوقوع فيها فمعاملتهم  
 اليهم مثل امم الشبهات الاولى تركها وفعلا ليس يحرم عليهم وان كان الاولى خلاف ذلك  
 ان نفيهم الى اقراره صلوات المسلمين على معاملاتهم اهل الذمة علت انه جاز وان كان الاولى  
 خلافا وهذا اقرار من ادلة ما اختاره ابن عبد البر والنووي واختاراه من ان الشبهات من  
 شمر الحلال اليكته غير تقيت قيات حديث عمر بن الخطاب حقه الكرام عليه كما وعدت به سابقا



قلت حديث عمر لا يصح فيه حمل الاشارة على معناها الحقيقي اصلا ولا حمل كاف الخطاب  
على الحقيقة اذ لو حملناها عليها كما هو الاصل فان الاصل حمل الالفاظ على الحقيقة للزم  
ان الحديث قضية غير موقوفة لا تتعدى ولا يصح الاستدلال بها وذلك ان المشارة اليه <sup>التي</sup>  
المشاهد هو المال الذي اعطى منه عمر رضي الله عنه لان معنى ذلك اذا جاءك بعض هذا المال  
يا عمر كما تفيد الكاف فخذ وهذا فاسد لغة وفها أمالغة فان اذا كلمة شرط معناه الاستقبال  
فهو في معنى في اي وقت من الأوقات المستقبلية بحيث بعض هذا المال فخذ ومعنا ان فخذ  
المال الذي وقعت الاشارة اليه لا يبقى ولا يدخره صلام ولا ياتي عمر مرة ثانية وأما فها فلان عمر  
رضي الله عنه لما استعمل في خلافة ابن السعد على الصدقة فتمراه بعالة فقال انما علمت الله  
فقال خذ ما اعطيت فاني علمت على عهد رسول الله صلام فعملي فقلت مثل ذلك فقال رسول  
الله صلام اذ اعطيت شيئا من خير شيئا فكل وتصدق اخوجه الشيطان وله الفاذ عند غير  
فحملاه عمر رضي الله عنه على معنى العموم لكل زمان واذا عرفت بطلان ارادة المعنى الحقيقي <sup>سم</sup>  
الاشارة وكاف الخطاب عرفت ان اسم الاشارة يراد بها ما في الاذهان من الاموال فهو مثل حديث  
ان هذه الدنيا حاوة خضرة ليس المراد الماضي منها ولا الحاضر ولا المستقبل بل معناها الذي  
يعلم من الاذهان وهو هذا الكثير والخطيب لا يريد بحمري الخطاب بخصوصه بل هو من  
باب قوله تعالى ولو ترى اذ البحر من الآية فانه ليس المراد انما معينا بل يصيد على كل متباني منه  
الرؤية كما ذكره ائمة البيان والتفسير وهذا التحقيق تعرف ان ما قاله الائمة بن بطل وغيره  
ان عطية السلطان من باب اخذ الجزية وان الكل من البشريات غير صحيح وهذا الذي ذكرنا  
هنا هو الحق الصريح وان شئت الاطلاع على تفصيل ذلك فراجع القول المبين في قبول عطية  
السلطين السيد الامام الحافظ البدر المنير محمد بن اسمعيل الامير رحمه الله تعالى لثاني وجد  
كلاما لابي محمد بن خرم في المحل وشرحه ما افظه قال مسئلة من اعطى شيئا من غير مسئلة  
ففرض عليه قبوله وله ان يهبه بعد ذلك ان شاء الذي وهبه له وهكذا القول في الصدقة  
والهدية وسائر وجوه النفع برهان ذلك ما دونناه عن حمري الخطاب رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلام ما اتاكم من هذا المال من غير مسئلة ولا اشراوت نفس فاقبله ثم قال لا نعام



حدثنا رواه الأربعة من الصحابة في نسق بعضهم عن بعض إلا هو وأخرجه ابن عمر عن أبيه أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي عمر العطاء فيقول لا عمر يا رسول الله أعطه أفقر مني فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خذ فتموله أو تصدق به ومما جاء من هذا المال وانت غير مشروط ولا سأل فتعوله وما لا فلا تقبضه  
 نفسك قال سالم فمن أجل ذلك كان ابن عمر لا يسأل أحدا شيئا ولا يرد شيئا أعطيه ثم ساق بسند  
 إلى خالد بن عدي الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاءه من أخيه معروف فليقبله ولا يرده  
 فمما هو رزق ساقه الله ثم ساق آثارا عن الصحابة لفعل ذلك ثم قال قال علي يريد نفسه هذا من  
 طريق الأثر وأما من طريق النظر فإنه لا يخلو من إعطائه سلطان أو غير سلطان كائنا من كان من  
 براوظ الأمر من أحد ثلاثة أوجه الأول ما ان يتيقن المعطى أن الذي يعطيه حرام وأما ان يتيقن أنه  
 حلال وأما ان يشك فلا يدي أحلال هو وحرام ثم ينقسم هذا القسم إلى ثلاثة أقسام أما  
 ان يكون اخذ ظمته أنه حرام او يكون اخذ ظمته أنه حلال وأما ان يكون كلا الأمرين ممكنا على  
 السواء فان كان موقنا أنه حرام وغصب وظلم فان رده فانه فاسق حاص لله تعالى لانه يعان  
 ظالما على الأثر والعدوان بابقائه عنده ولا يعين على البر والتقوى في انتزاعه منه وقد  
 هيأ الله من ذلك حرام بخلاف ما فعل بقوله سبحانه تعاونا على البر والتقوى ولا تعاونا على  
 الأثر والعدوان ثم لا يخلو أما ان يكون يعرف صاحبه الذي اخذ منه فيخرج ولا يعرف فان كان  
 يعرفه فافسقه بتضاعف ظلمه فهذا ادحافه ونصره على ظلمه واتى كبدية من الكبار وصار اظلم  
 من ذلك الظالم لانه قد دخل في مظلمة المظالم وعلى ذلك التماس الظالم فلم يفعل بل اعان  
 الظالم وايداه وقواه واعان على المظالم وان كان لا يعرف صاحبه وكل مال لا يعرف صاحبه  
 فهو في مصالح المسلمين فالقول في هذا القسم كالقول في الذي قبله سواء بسواء اذ منع الفقراء والمستاكين  
 حقهم واعان على هلاكهم وقوى الظالم بالاحل له وهذا عظيم جدا يغزو بالله منه فان كان  
 يوقن انه حلال فان الذي اعطاه مكتسب بذات الحسنات جملة بلا شك فهو في رده عليه ما  
 اعطاه غير ناصح له اذ منعه الحسنات الكثيرة وقد قال صلى الله عليه وسلم النصيحة إلى قوله ولائمة المسلمين  
 وندامتهم فمن لم ينصح لأخيه المسلم في دينه فقد عصي به ذلك ولعله ان رده لا يخضر  
 فيه وودعه به نية أخرى في باله فيكون قد رده بالاجرة من رده من سبيل الخير



وان كان لا يدرى احلال هوام حرام فذه صفة كل ما يتعامل به الناس الا في اليسير الذي  
يوقن انه حلال او حرام فلو حرم اخذ هذا حرمت المعاملات كلها الا في النادر القليل جدا  
فقد كان على عهد رسول الله صلوات سرقات ومعاملات فاسدة غير مشروعة فما حرم عليه  
السلام من اجل ذلك اخذ ما لم يتعامل به الناس الا ان قومًا من اهل الورع اتقوا ما الاغلب عنهم  
فيه انه حرام مما كان من هذا القسم فهو داخل تحت وجوب النصيحة ياخذة فان طابت نفسه  
عليه فحسن فان انفقته ونصدق به فيوجر على كل حال فهذا برهان لا يخفى انتم كلامه رح قلت  
والكلام على هذه المسائل يطول جدا وقد اوضحت ما هو الحق في هذا الباب في الخوكتا في  
دخول الحق في اداب المفتي فاجابه بعين النصفة لعلك لا تجد مثله كلاما شافيا في كتاب  
اخر ان شاء الله تعالى

### القسم الثاني في مسائل القضاة ما تقدم ولم يتقدم

مسئلة قد اتفق المسلمون اجمعون على وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقالوا  
انهم العماد ان الاعطان من ائمة هذا الدين وانها واجبان على كل فرد من افراد المسلمين وجوبا  
مضيقا فالقاضي القادر على الحكم بالحق والعدل وبما انزل الله عز وجل اذا امتنع من الدخول  
في القضا فقد اهل ما اوجبه الله تعالى عليه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وترك اعظم ما  
اوجبه الله تعالى على عباده واهم ما كفهم به هذا على تقدير انه يغني عنه غيره اما اذا  
كان لا يغني عنه غيره فاي اجبا وجب عليه من الدخول واي تكليف شرعي يعدل هذا التكليف  
واي فرار عن تعبد الله تعالى به عبادة يساوي هذا الفرار ولا سيما اذا خشي من الاهط من  
العام يبلغ به الى الحكم بين عباد الله بما شرع لهم ان يشب على هذا المنصب الشريف الذي  
هو مقعد من مقاعد النبوة ومنصب من مناصبها من لا يتعقل حجج الله ولا يبلغ به علمه الى  
معرفته فانه حج يتضيق عليه الوجوب فيتعين عليه الدخول والا كان مشاركا في الاثر  
لمن احرى احكام الله تعالى على غير عجا ربها وادقها في غير مواقعها اذا عرفت هذا  
فاعلم انه لا شك في وجوب الدخول في القضا على من لا يغني عنه غيره ولا شك في تحريمه على



من لا يصلح له اما لقصور في علمه او في ادراكه او في دينه لانه تلبس بما لا يصلح له و  
 دخل فيما ليس هو من شأنه ومن عدا هذين فهو متردد بين احاديث الترغيب والترهيب  
 والترهيب منها من احاديث الترغيب ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث عبد الله بن  
 عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين عند الله عز وجل على منابر من نور عن يمين  
 الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم واھليهم وما ولوا ومن ذلك حديث  
 لا حسد الا في اثنين وفيه ورجل اتاه الله تعالى الحكمة فهو يقضي بها بين الناس هو في صحيح  
 البخاري وغيره وثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث ابي هريرة وعمر بن العاص عنه صلى الله  
 عليه وسلم انه قال اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر وان اجتهد فاصاب فله اجران وفي هذا الحديث  
 فضيلة للقاضي عظيمة لانه صلى الله عليه وسلم رده في حكمه بين اجراء اجرين وجعله ماجورا على  
 الخطأ بل اخرج الحاكم والدارقطني من حديث عقبة بن عامر وابي هريرة وعبد الله بن عمر هذا  
 الحديث بلفظ اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر واذا اصاب فله عشرة اجور وفي اسناد فتح  
 بن فضالة وتابعه ابن لهيعة وهما وان كانا ضعيفين لكن اذا انضم الضعيف الى الضعيف  
 قوي الحديث ويشهد له ما أخرجه احمد من حديث عمر بن العاص بلفظ ان اصبحت القضا  
 فلك عشرة اجور وان اجتهدت فخطأت فلك حسنة وفي اسناده ضعف وفي الترغيب  
 في القضا احاديث قد ذكرها الشوكاني في شرحه المنتقى وفيما ذكرناه كفاية وقد امر الله تعالى  
 في كتابه بالحكم بالعدل والحق وبما ادى الله تعالى الى الحكم وقال عز وجل يحكم بها النبيون  
 الذين اسلموا للذي رآوا والآية واما احاديث الترغيب فمنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث  
 ابي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا ابا ذر اني اراك ضعيفا واني احب لك ما احب لنفسي لا تمرن على  
 اثنين ولا تولى مال اليتيم وفي صحيح مسلم ايضا من حديثه قال قلت يا رسول الله الاستغفار  
 قال ف ضرب بيده على منكبي وقال يا ابا ذر انك ضعيف واذا امانة واذا يوم القيامة خزي  
 وندامة الا من اخذها بحقها وادى الذي عليه فيها وهذا الحديثان مقيدان بما  
 قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يذري اراك ضعيفا ويقول انك ضعيف فلا تزع في ان الدخول  
 في الولاية لمن يضعف عنها الا يحل له الاستغفار في الحديث الثاني بقوله الا من اخذها بحقها



وادى الذي عليه فيها ومن احاديث الترهيب ما أخرجه احمد واهل السنن والحاكم والبيهقي  
 والدارقطني وحسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث ابي هريرة رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا بين الناس فقد فسخ بغير سكين فهذا الحديث هو  
 ما ورد مطلقا عن التقييد من احاديث الترهيب في الدخول في القضا وقد اوله جماعة بما يدل  
 على انه من احاديث الترغيب والترهيب وقد اجاب عنه شيخنا القاضي العلامة محمد بن علي  
 الشوكاني رح في نيل الاوطار شرح منتقى الاخبار ولكن ها هنا جواب آخر عن هذا الحديث يوجب  
 تاويله وهو اننا قد منا حديث اخر على منابر من نور عن عيينة الرضائي وحديث انه من التخصيصات  
 اللتين لا حسد لافيهما وانه متردد بين الاجرين مع الاصابة واجمع الخطا وما كان بهذه المذلة  
 ولهذه المزية قال دخل فيه من اعظم اسباب الفوز بالخير والاجر فيجل حديث الذي بغير سكين  
 على ان الداخل في القضا محبوب بمانع يمنع عن الفوضى اما الضعف كما قاله صاحب الكافي في  
 اوائله لا يقدر على ان يجتهد كما في التردد بين الاجر والاجرين واجمع بينهما امكن فهو مقدم  
 على الترجيح بالاجماع وقد امكن هنا وعلى تقدير جواز المصير الى الترجيح فالاحاديث الثابتة  
 في الصحيحين من طريق جماعة من الصحابة ارجح مما لم يثبت فيها كما هو معلوم في وجوه الترجيح  
 المذكورة في الاصول وفي علم اصطلاح الحديث واما حديث القضاة الثلاثة فلا شك ان  
 القاضي اذا قضا باجمل عامد او جاهل لا يلحق فهو مستحق لهذا الوعيد الوارد في هذا الحديث  
 ولكن ليس محل النزاع الا في فاض يعلم بالحق ويقضي به وقد جعله صاحب القضا في الذي في  
 الجنة فهذا الحديث ينبغي ان يكون من احاديث ترغيب المتاهلين للقضا في الدخول فيه لا  
 من تهديهم وهذا الحديث لفظه في سنن ابي داود وسانن ابن ماجه من حديث بريدة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فاما الذي في الجنة  
 فوجل عرف الحق وقضى به ورجل عرف الحق وجاهل في الحكم ورجل قضى للناس على جهل فها في  
 النار واخرجه ايضا الترمذي والنسائي والحاكم وصححه واما سائر الاحاديث الواردة في  
 الترهيب عن الدخول في القضا فهي على ما فيها من الضعف محمولة على ما قد منا في الجمع بين  
 حديث فقد فسخ نفسه بغير سكين وبين احاديث الترغيب فتبين لك بهذا ان الدخول في



القضاء ما واجب مضيق وهو على من لا يغني عنه غيره أو حرام مجت وهو على من لا يغني بما هو معتبر  
 فيه ولم يستجمع فيه ما لا بد منه ومن هذا هذين فالدخل الفقيه قربة كمثل عليه الأحاديث  
 المتقدمة وقد يكون الدخول واجبا عليه إذا وثق من نفسه بالقيام بالحق وأجرا له الأمر  
 بحاريفها والوقوف على الحد الذي جعلها الله تعالى للقائمين بالأمر وإن كان يعني عنه غيره وأما  
 من كان لا يثق بنفسه بما ذكرنا فهو لم يكمل في حقه المقتضي للدخول وأما ما ورد من النبي  
 عن سؤال الأماره كما في البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عبد الرحمن بن سمران النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال يا عبد الرحمن لا نسأل الأماره فانك إن أوتيتها عن مسئلة وكلت إليها وإن أوتيتها من غير  
 مسئلة اعنت عليها فهو في عن سؤال الأماره وهو غير محل النزاع لأن قبولها من غير سؤال فإنه  
 رغب فيه بقوله اعنت عليها وهكذا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي موسى عنده  
 أنه قال والله لا ولي هذا العمل أحد سألوا أحدا حوص عليه فإنه يدل على عدم جواز قبوله  
 من أراد العمل أو حوص عليه لا على عدم قبوله من غير سؤال ولا طلب ولا إرادة وهذا هو الذي  
 كلامنا فيه ومثله ما في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال أنكرت صحاب  
 على الأماره وسنكون نداء يرمي لنبيامة فإن هذا تنفير عن الحوص عليها وهو مسلم وهكذا  
 ما ورد في هذا المعنى فإنه محمول على ما وقع فيه من التصريح منه صلى الله عليه وآله وسلم أنه إذا جلس  
 الحاكم في مكانه هبط عليه ملكان يسدانه ويوقفانه ويرشداً أنه ما لم يجز فإذا جاز جاز  
 وتركاه أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس والطبراني من حديث ابن الأسقع والبراء من حديث  
 أبي هريرة وفي أسانيد عام قال لكن بغوي بعضاً وبعضاً وليشهد لها الحديث الصحيح المتقدم  
 بلفظ وإن أوتيتها من غير مسئلة اعنت عليها فإن هذا المذكور في حديثه هو ط الملائكة هو  
 نوع من الأمانة ومن هذا ما أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث انس  
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القضاء وكل إلى نفسه ومن جبر عليه نزل عليه ملائكة  
 حسنة منهم شروط القضاء المذكور لأن النساء ناقصات عقاب دين والاعتق ليست من  
 أهل إمامه إدارته ولا نفوي عليه نداء بامر أعباد والبلا دبل في ضعف من ذلك وأعجز  
 والتكليف لأن النبي لم يرفع له التكليف عنه وليس من يصلح للنظر في خاصة نفسه تنيف



ينظر في مصالح غيره فلا بد ان يكون مكلفا بالغا عاقل احرسا سالما من العجز والخرس والاعتناء  
في الاصح لان القاضي ما مويدان يحكم بالعدل والحق وبما انزل الله تعالى وبما اراده الله عز وجل  
كما وقع النص على هذه الامور في الكتاب العزيز والمقلد لا يقدر على تعقل حجج الله سبحانه فضلا  
عن ان يفد على القميزين العدل والجور والحق والباطل وعلى الحاكم بما اراده الله تعالى  
فانه سبحانه لم ير شيئا وفي الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله اجر وان اجتهد  
فاصاب فله اجر وان المقلد من ان يجتهد بمعنى يبلغ الجهد والطاقة في البحث عن حكم الله  
في الحادثة فانه يقر على نفسه انه انما يطالب من قلده برأيه لا بروايته ويقر على نفسه  
انه لا يطالب به حجة ولا علم له الا ما تلقاه عن امامه بهذه الطريقة وعلى هذه الصفة  
والحاصل ان نصب المقلد للحاكم بين عباد الله اذن له بالحكم بالطاغوت لانه لا يعرف الحق  
حتى يحكم به وما عد الحق فهو طاغوت ولو قد نانا انه طابق الحق في حكمه لكان قد حكم  
بالحق وهو لا يعلم به فهو احد قاضي النار وان حكم بين الناس بالشرع الذي بعث به محمد  
بن عبد الله صلا من هو في كلتي حالتيه من اهل النار وكفالك من شرسماعه ان الله لا يصح  
عمل المفسدين ان الله لا يهدي كيدا الخائنين وقد ثبت عن رسول الله صلا ان من علامات  
القيامة ان يتخذ الناس رؤسا جاهلا يفتنون بغير علم فيضلوا ويضلوا وراس الرياسات الدينية  
هو القضاء لا شبهة فلا ينبغي ان ينسب الغضا الى المقلد ولهذا نقل عصدا الدين الاجماع على انه  
لا يسمى المقلد عالما فقيها واماماصا ريسا روح اليه من جوز قضاء المقلد من قلة المجتهدين  
في الازمنة الاخيرة وانه لو لم يل القضاء الا من كان مجتهدا لتعطلت الاحكام فكلام في غاية  
السقوط فالمجتهدون في كل قطر واكد هم في زمان غربة فمنهم من يخفي اجتهدا هذه مخافة صولة  
المقصرين ومنهم من يحتقره المقلدون عن ان يكون مجتهدا الضيق اعطاهم وحقارة عرفاهم  
وتبدل اذ هاهم وجمود وانهم وخود افكارهم ولا يعرض الفضل لاهل الفضل الا امره قال شيخنا  
وبركتنا الشوكاني رح في دبل الغناء وقد عرفت مشائخي الذين اخذت عنهم العلم فاكثروهم  
مجتهدون بل اخذتني جماعة من المجتهدين يزيدون على ثلاثين رجلا وعند كثير هذه الاحرف  
في مدينة صنعاء من المجتهدين من ليس غنى به عن القضاة المقلدين في جميع الاقطار اليمنية



مع انه لا يسلم الاجتهاد الا من كان متلهرا ومقاربا لهم واما اسراء التقليد فهي بات  
 ان يدعن واحد منهم لاحد بالاجتهاد ولعمري ان القاضي اذا جمع بين الجمل وعدم الرفع  
 لشدة على عباد الله من الشيطان لانه يقضى بين الناس بالطاغوت وموها لهراته انما يقضي  
 بينهم بالشرعية المطهرة ثم يصالح بالاكل لاقتناص مواهمها بالباطل لا سيما اموال الدنيا  
 والنساء اللهم اصلح عبادك وتداركهم من كل ما لا يرضيك انتهى فان قلت اذا كان التقاصم  
 ببلد لا يوجد فيه مجتهد هل يجوز للخصمين الترافع الى من به من القضاة المقلدين قلت اذا كان  
 يمكن وصولهما الى قاض مجتهد لم يجز للمقلدان يقضي بينهما بل يرشد هما الى القاضي المجتهد او  
 يرفع القضية اليه ليحكم فيه بما اراه الله فان كان الوصول الى القاضي المجتهد يتعذر او يتعسر  
 فلا بأس بان يتولى ذلك القاضي المقلد فصل خصومة ما لكن يجب عليه ان لا يدعي علم ما  
 ليس من شأنه فلا يقول صح له ولا صح شرعا بل يقول قال امامه بكذا ويعرف الخصمين انهم يحكم  
 بينهما كما قاله الامام الغلاني وفي الحقيقة هو محكم لا حاكم وقد ثبت التحكيم في هذه  
 الشريعة المطهرة كما جاء في غير موضع من الكتاب والسنة ولا يغتر العاقل بما يزخفه المقلدان  
 ويوهون به على العامة من تعظيم شأن من يقلدونه ونشر فضائله ومناقبه والموازنة  
 بينه وبين من يبلغ رتبة الاجتهاد في عصر هؤلاء المقلدين فان هذا خروج عن محل النزاع  
 ومغالطة تبعية وما اسرع نفاقها عند العامة لان افهامهم قاصرة عن بادراك الحقائق  
 والحق عندهم يعرف بالرجال والاموات في صدرهم جلالة وفخامة وطبائع المقلدين  
 قريسة من طبائعهم فهم الى قبول اقوالهم اقرب منهم الى قبول اقوال العلماء المجتهدين لا المجتهدين  
 قد باينوا العامة وارتفعوا الى تبة تضيق اذهان العامة عن تصورها فاذا قال المقلدان مثلا  
 انا احكم بهذا الشافعي وهو اعلم من هذا المجتهد المعاصر لي واعرف بالحق منه كانت  
 العامة الى تصديق هذه المقالة والاذعان لها اسرع من السيل المنير وتتفعل اذها لهم  
 لذلك اكمل انفعال فاذا قال المجتهد مجيبا على ذلك المقلدان محل النزاع هو الموازنة بيني و  
 بينك لا بيني وبين الشافعي فاني اعرف العدل والحق وما نزل الله واجتهد رأيي اذ لم اجده  
 في كتاب الله وسنة رسوله نصا وانما لا تعرف شيئا من ذلك ولا نقدر على ان نتجسد



رأيك اذا رأيك لا اجتهاد لان اجتهاد الرأي هو ارجاع الحكم الى الكتاب والسنة المتقنة  
 او بعبارة يسوغها الاجتهاد وانت لا تعرف كتابا ولا سنة فضلا ان تعرف كيفية الارجاع  
 اليها بوجه مقبول كان هذا الجواب الذي جاء به المجتهد مع كونه حقا مجتبا بعيدا عن تفهمه  
 العامة او تدعى لصاحبه ولهذا ترى في هذه الازمان الغربية الشان ما ينقله المقلد  
 عن امامه او وقع في النفوس مما ينقله المجتهد من كتاب الله وسنة رسوله وان جاء من ذلك  
 بالكثير الطيب وقد اينا وسمعنا ما لا يشك فيه انه من علامات القيامة على ان كثيرا  
 من المقلدين قد ينقل في حكمه او فتواه عن مقلد مثله قد صار تحت اطباق الثرى وامامه  
 عنه براء فيجول ويصول وينسب ذلك الى مذهب الامام وينسب من ياتي بما يخالفه من كتاب  
 او سنة الى الابتداع ومخالفة المذهب ومباينة اهل العلم ولو ارتفعت رتبته عن هذا الخضير  
 قليلا لعل امرانه هو المخالف لامامه لا الموافق له ومن كان بهذه المنزلة فهو صاحب الجمل للركب  
 الذي لا يستحق ان يخاطب بل على كل صاحب علم ان يرفع نفسه عن مجادلته ويصون نفسه  
 عن مقاولته الا ان يطلب منه ان يعلمه مما علمه الله والاوامر القرآنية ليس فيها الامر  
 الحاكم ان يحكم بالعدل والحق وما انزل الله ومن المعلوم لكل عارف انه لا يعرف هذه الامور  
 الا من كان مجتهدا المقلد انما هو قائل قول الغير دون حجته ولا طريق الى العلم بكون الشيء  
 حقا او عدا الا الحجة والمقلد لا يعقل الحجة اذا جاء فكيف يفتدي الاحتجاج بها وهكذا  
 لا علم عنده بما انزل الله انما عنده علم بقول من هو مقلد له فلا فرض انه يعلم بما انزل الله  
 وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مقلد بل هو مجتهد وهكذا لا نظر للمقلد فاذا حكم  
 بشي فهو يحكم بما انزل الله بل ما اراه امامه ولا يدري اذ لك القول الذي قاله موافق للحق ام  
 مخالف له **وبالجملة** فالقاضي هو من يقضي بين المسلمين بما جاء عن الشارع كما في حديث  
 معاذ المتقدم في مقدمة هذا الكتاب وقد دل الحديث على انه يجب على القاضي ان يقيمه  
 القضا بكتاب الله ثم اذ لم يجد فيه قضيه بما في سنة رسول الله ثم اذ لم يجد فيها اجتهاد  
 برأيه والمقلد لا يمكن من القضا بما في كتاب الله لانه لا يعرف الاستدلال ولا كيفيته ولا يمكن القضا  
 بما في سنة رسول الله لانه لا يمكن بين الصحيح والموضوع والضعيف المعاول باي حلة



ولا يعرف الأسباب لا يدري بالتقدم والمتأخر والعام والخاص والمطلق والمقيد والجميع والمبايد  
والناسخ والمنسوخ بل لا يعرف مفاهيم هذه الألفاظ ولا يتعقل معانيها فضلا عن ان يتمكن من  
ان يعرف انصاف الدليل بشيئ منها **وبالحكمة** فالقلد اذا قال صح عندي فلا عند له و  
ان قال صح شرعا فهو لا يدري ما هو الشرع وغاية ما يمكنه ان يقول صح هذا من قول فلان وهو  
لا يدري هل هو صحيح في نفس الامرام لا هو بالربا حد قضاة النار لانه اما ان يصادف حكمه  
الحق فهو حاكم بالحق ولا يعلم انه الحق او يحكم بالباطل وهو لا يعلم انه باطل كالأرجنتين في النار  
كما ورد بذلك النص عن المختار واما قاضي الجنة فهو الذي يحكم بالحق ويعلم انه الحق ولا شك  
ان من يعلم بالحق مجتهد لا مقلد هذا يعرفه كل عارف فان قال المقلد انه يعلم انه ما حكم به من  
قول امامه حتى لان كل مجتهد مصيب فيقول له هل انت مقلد في هذه المسئلة يعني ان كل مجتهد  
مصيب ام مجتهد فان كنت مقلدا في هذه المسئلة فقد جعلت ما هو محل النزاع دليلا لك وهو  
مصادرة باطلة فانك لا تعلم باحق في نفسها فضلا عن ان تعلم زيادة على ذلك وان كنت  
مجتهدا في هذه المسئلة فكيف خفي عليك ان المراد يكون كل مجتهد مصيبا هو من الصواب لا من  
الاصابة كما اقر بذلك القائلون بتصويب المجتهدين وحرورية في مولفاهم المعرفة الوجودة  
بايدي الناس فاذا كان ذلك من الصواب كما من الاصابة فلا يستفاد من المسئلة ما تزعمه من ان  
مذهب امامك حق فانه لا ينافي الخطا وهذا اصح عنه صلاحيته قال اذا اجتهد الحاكم  
فاصاب فله اجر وان اجتهد فاخطا فله اجر وهذا لا يخفى الا على اعمى واذا لم تعقل الفرق  
بين الصواب والاصابة فاستتر نفسك بالسكوت ودع عنك الكلام في المباحث العلمية  
وتعلم ممن يعلم حتى تذوق حلاوة العلم هذا حاصل ما في هذه المسئلة وان كانت طويلة  
الذيل والخلاف فيها مدون في الاصول والفرع والله اعلم بالصواب في شروط القضاء العدة  
واذا كانت العدة شرط فيمن يشهد بقضية فودة فكيف لا تكون شرط فيمن يتولى القضاء  
في كل قضية ترد اليه والحاصل ان من ادلة له لا يوثق بحكمه ولا يلزم الخصوم قبوله وهذا  
يبتل الغرض من نصبه مع كونه مظنة للحكم بخلاف الحق زاعما انه الحق لغرض من الاعراض  
الدرية فان فاقد العدة لا يتورع من شي **مسئلة** لم يتصد احد في زمن النبوة



للقضا إلا بامر صلح ولا قصد أحد في أيام الخلفاء الراشدين للقضا إلا بامر من الخليفة  
 وهذا امر ظاهر واضح لا ينبغي أن ينكر **مسئلة** التحكيم باب الخريش من القضا في شيء  
 الخصمين الزما أنفسهم بما قبل ما حكم به المحكم بينهما وكان هذا الإلزام هو سبب الزوم قد  
 فتح الله تعالى باب التحكيم في كتابه العزيز وثبت في السنة المطهرة كما في جزاء الصيد وفي  
 تحكيم سعد في قضية بني قريظة وفي شأن الزوجين وأنه يوكل الأمر إلى حكم من أهل الزوج  
 وحكم من أهل الزوجة وغير ذلك ومن لم يجد ماء تيمم بالتراب العور خير من العي وهكذا  
 استمر الأمر بعد انقضاء عصر الخلفاء الراشدين فلم يسمع بقاض الإولاية من سلطان زمانه  
 إلى هذه الغاية **مسئلة** قد ثبت وجوب الطاعة لمن بايعه المسلمون بالأحاديث المتواترة  
 وثبت الأمر بالصبر على جور الجائرين وظلم الظالمين مع أمرهم بما هو معروف وفيهم عما هو منكرو  
 ومن الطاعة الواجبة أن لا يتولى أحد ولاية إلا بإذن منهم وإلا كان ذلك من المنازعة  
 في الأمر وقد ثبت تحريم ذلك ما أقاموا الصلوة ما لم يظهر منهم كفر وبواح والأحاديث الصحيحة  
 في مثل هذا أكثر من أن يحصر وقد كان القضاة من التابعين وتابعيهم وهما القرنان الذين  
 هما خير القرون بعد قرن الصحابة يأخذون الولاية من الملوك المعاصرين لهم من الأموية  
 والعباسية ثم هكذا من تولى القضا من علماء الإسلام بعد عصرهم إلى الآن وهذا امر من  
 الجلال والوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان قال في وبل الغمام وأمر الإمام العاشر أن يكون فاضيا  
 هو أمر بطاعة يجب امتثاله بنص الكتاب السنة ولا يقدح في ذلك كونه مرتكبا لشيء مما لا  
 يحل له أو يظلم الرعية في بعض ما لا يحل له فان ذلك امر آخر لا يوجب سقوط طاعته ولنعم  
 القدوة السلف الصالح فقد كانوا يعاونون لسلطين بني أمية الأعمال ويأبون لمر القضا  
 مع كونه في العل والعلم مكان لا يجهله أحد سلطين تلك الأزمنة فيهم من بني أمية والصلح  
 بغير حقها والأموال بدن حلها **مسئلة** ومن لا يبايعه المسلمون ولا ولاية له  
 ولا يستحق أن يباشر ما يباشره الإمام لا ولاية له لجزء لأن الولاية سببها البية بنو أمية السلطان  
 أنفسهم بما يجب من الطاعة وهذا الذي قام محاسبها هو كما حال المسلمين في الغنائم  
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولكن يصلح للقضا أن يحسب كحسابه ولا يجب جبر الولاية



منه لانه لا مزيد له يميزه عن غيره الا مجرد اظهرها بنفسه للتصديق لما ياتي اليه من امر الدين  
او يبلغه منها فالصالح القضاء اذا اظهر نفسه كاظهارة كان مستغنيا عنه والنصب  
عن الامام اذا كان امرا لا بد منه وجب على القاضي ان يتوقف على ما يرسمه له من عموم او  
خصوص فان امره الامام بشي يخالف ما يدن الله به سبحانه اوضح له الحجة فان قبلها فذلك  
وان لم يقبلها فقد قلص من معرفة المخالفة لما اوجبه الله تعالى عليه ويجعل الحاكم على  
الامام او على غيره من احكام **مسئلة** الذي ثبتت له الصلاحية له مزيد خصوصية  
في القيام بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن جملة ذلك القضاء وتنفيذ الاحكام الشرعية  
والاخذ على يد الظالم وانصاف المظلوم من مظلمته وكل مسلم اذا قدر على ذلك فهو مكلف  
به وانما اقتصرنا على من له الصلاحية لان مدخلته في وجوب ذلك عليه امر وهو باليقين وقا  
عرفنا ان القضاء شعبة من شعب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو واجب على كل مكلف وعلى  
القادرين اوجب لاسيما العلماء العارفين بالمدارك الشرعية والمفروض ان القاضي منهم كما قد  
وحينئذ فاذا لم يتم حكم الشرع منه الا باعوان تشدد باوطائه على المرتكبين للمنكرات المتساهلة  
في تادية الواجب والمترحين على امتثال ما يقضي به شرع الله عز وجل كان اتخاذ من يحصل  
به التمام من الاعوان ونحوهم واجبا على القاضي واذا لم يحصل امتثال الحق الا بالتشديد فتغليظ  
الوعيد فن ذلك ايضا متعين على القاضي **مسئلة** من مقتضيات القضاء احضار الخصم  
ودفع الزحام والاصوات لان ذلك يشوش ذهن الحاكم ويحول بينه وبين سماع الدعوى والاجابة  
على وجه الكمال والاستقصا واتخاذ عدل ليسا لهم عن حال من جيل من احسن السبل الشرعية  
وان كان يغني عن ذلك فتح باب الجرح والتعديل لكن قد يحصل باخبار هؤلاء بالحكام ما لا يحصل  
بالجرح والتعديل لو ثوق الحاكم لهم وطائفة النفس اليهم زياد قلة ما تظن من تاتي بهم  
الخصوم من شهود الجرح والتعديل وايضا قد يعرفونه بحال الخصوم ومن هو منهم جميل  
الحال كثير الورع ومن هو سيئ الحال متهافت على الطمع **مسئلة** التسوية بين الخصمين  
اول ما يتبين به عدل الحاكم من جوده فانه اذا لم يتيقن بينهما فقد وقع في طريق من الجور ياء  
بدن وهو ما يوجب الحاكم بالحق وبالعدل وليس هذا ما اذا اخرج احمد وابو داود والبيهقي في الحاكم



عن عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخصمين يقعدان بين يدي الحاكم وفي  
اسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وهو مختلف فيه وقد صحح هذا الحديث  
الحاكم واذا كانت التسوية بينهما في نفس المجلس اجبة فما عداها من التسوية في الخطاب الجواب  
والتعزير والتقييد بالاولى ومثل هذا حديث ام سلمة عند ابى يعلى الدارقطني والطبراني  
في الكبير بلفظ من ابتلي بالقضا من المسلمين فليعدل بينهم في خطاه واسارته ومقعده و  
مجلسه ولا يرفع صوته على احد الخصمين ما لا يرفع على الآخر قال الحافظ ابن حجر وفي اسناده عبا  
بن كثير وهو ضعيف واخرج ابواحمد الحاكم في المعنى عن ابراهيم التيمي قال عرفني علي بن ابي طالب  
كوم الله وجهه ودرعاه مع يهودي فقال يا يهودي ادعي سقطت مني فيه انه رافعه الى القاضي  
شرح فجلس علي بجانبه وشرح وقال لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك لكن سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يقول لا تسادوهم في المجالس قال ابواحمد وهو مستكر واورد ابن الجوزي في العلل قال لا يصح تفرد  
به ابو سير ورواه البيهقي من وجه اخر عن الشعبي عن علي وفي اسناده ضعيفان قال ابن الصلاح  
في الكلام على الوسط لم اجد له اسنادا ثبت وقال ابن عسكر في الكلام على احاديث المذهب  
اسناده مجهول ثم ان المدعي هو الطالب بحكم الشرع فلا يسمع الحاكم من المدعي عليه قبل ان يسمع  
من المدعى لكان ذلك عكس قالب ما تقتضيه الخصومة عرفة اورد اخرج ابوداود والترمذي  
وحسنه واحمد وابن حبان وصححه من حديث علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني اذا جلست اليك  
الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الاخر كما سمعت من الاول فانك اذا فعلت خالسا بين  
القضا وله طرق استوفاهما الشوكاني في نيل الاوطار **مسئلة** لا يترأى الحاكم بالحق كما ينبغي الا  
بالثبوت والا كان نايقاع الحكم على غير الوجه الذي يقضي به العدل والحق وقد امر الله سبحانه  
بالحكم بالحق وبالعدل وبما انزل وايضا التثبت هو من الاجتهاد المذكور في الحديث الثبوت  
بلفظ اذا اجتهد الحاكم لان المراد بالاجتهاد هنا الابلاغ الجهد في تتبع وجوه الحكم والبرهان  
مشتبهات الادلة والموازنة بين الحجج التي لها مدخل في تلك الحادثة **مسئلة** لا يترأى الحاكم  
يكن وثبت للحاكم ما عنده من العدل فلا يلبس بينة ولا يترتب عليه حكم فاذا انقضت  
بينه لا يعرف الحاكم حاله انه بقبلة ما حتى ياتي من جملتها بما يصح وما طامس به امره



فليس هذا من وظيفة الحاكم ولا الحاكم بل على الحاكم ان يخبر من عليه البينة بانها قد ثبتت  
بكذا وانه لا قادح قد تبين له فيها فان قال لا ما يدفعها امهاله وان لم يقل حكم عليه الا ان تبين  
له ان الشهود عليه لا يدري ان الجرح مسالك شرعي فله ان يعترف بذلك ولا يكون تلقينا لهذا  
يقول صلوات الله عليه وسلم يقول انك بينة مسئلة الامر بالتسليم هو الثمرة المستفاد  
من التخاصم الى الحاكم فاذا استوفى طرف الحاكم امر من عليه الحق بتسليمه الى من هو له فان ابي  
فوائد من حق اوجبه الله عليه وامر قضى به شرعه وقد نفى الايمان عن لم يقع بحكمه عز وجل  
فقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحسوك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما  
قضيت ويسلموا تسليما فعلى الحاكم وعلى كل قادر ان ياخذ على يد هذا الذي لم يذعن بحكم الله  
ويأطر على الحق اطرافه فان كان لا يتخلص مما عليه الا بالحس فحوزه من انواع التغليظ عليه ذلك  
واجب فلا يتم الواجب الا به وما لا يتم الواجب الا به وجب كوجبه كما تقر في الاصول واما انكار  
كثير من الفضلاء من الحاكم من حبس من امتنع من الخروج ما يجب عليه فهو من قصور الفهم عن  
ادراك المدارك الشرعية كيف والقاضي يحتاج اليه في تنفيذ الاحكام والزام المبطلين  
بالخلاص عن حقوق المخلوقين ولا سيما في زماننا هذا فان غالب من عليه الحق لا يمثل بحكم الشرع  
بدون الحبس له او ما يقوم مقامه وتنفيذ الاحكام الشرعية واجب وما لا يتم الواجب الا به يجب  
كوجبه وكذلك الانتصاف من الظالمين للظالمين واجب وما لا يتم الواجب الا به يكون احكامه  
مسئلة الظلم حرمة الله بين عباده ولم يستثن والد ولا ولدا فاذا لم ينزع الاب عن ذلك  
كان الحاكم يحبس حتى يتخلص من ظلمه لولده وان كان حق الابوين عظيم لكنهما لا يقران  
على ما هو ظاهر منعه من الشرع ونفقة المحبوس من ماله لانه محبوس بحق قد تبين لزومه له  
عند الحاكم فامتنع منه هو الجاني على نفسه فلا يخاطب احد بنفقته حال حبسه حتى يتخلص  
مما عليه فاذا بقي بعد ذلك كان انفاقه على الحبس له لانه ظالم له وما لزمه بسبب هذا الظلم  
رجع به على ظالمه واذا كان المحبوس فقيرا ولم يمثل الحق فهو احد المحتاجين الى بيت مال المسلمين  
من جهة كونه فقيرا سواء كان محبوسا او غير محبوس من جهة كونه ممتدحا عن حق واجب عليه وهذا  
اذا كان محبوسا في غير مال عليه من جوار وقصاص او خسارة او نحو ذلك واما المحبوس في المال



✓

✓



وسائل المنكر وذرائع الوقوع في المعصية والواجب عليه التسوية بين القوي والضعيف  
على وجه لا يطع القوي في جوره ولا يأس الضعيف من عدله هذا هو العدل الذي قامت  
به السموات والأرض ولا يجوز تأثر الضعيف على القوي بشئ فيما يرجع إلى التسوية ولا كان  
في السبب طلب القوي وجوراً عليه وأما تقدير البادي من النخاصين على الحاضر منهم فوجه  
أنه يصح البادي من المشقة ما لا يلحق الحاضر فلهذا التقدير فيه ضرب من الصالح والحكم  
أن يفعل ما يراه أدق لمراعاة سبحانه وتعالى وأدق بأهل الخصومات في هذا التشريع  
لأنه مع اجتهاده لنفسه قد يقع الحاكم حال القوت المقتضي لعدم التثبت والحكم حال الغضب  
ففي هذا ضرب من الصالح وهو لا يأخذ إلا بما يقدر عليه ويدخل تحت طاقته مسئلة  
يستحب للحاكم استحضار العلماء لأن الاستحضار قد يتسبب عنه حفظ الحاكم وتحريمه لما يقتضيه  
المسالك الشرعية وإن كان الحاكم العدل المتورع يفعل في تنبته مع الخلو ما يفعله مع الخصم  
ويراقب الله سبحانه في كل حالاته نعم أعظم فائد حضور أهل العالم الذين هم أهل إن يستعان  
بهم في تقويمه إذا زاع عن الحق وياذن لهم بذلك فإن هذه فائدة عظيمة وإن كان من الأئمة  
المجتهدين فانه قد تشعب طرائق الاجتهاد فيكون بعضها أدق من بعض وأقرب إلى قطع  
الخصومة وطبقة نفس الخصوم والموافقة للحق قال شيخنا في ربل الغمام لا ريب أن في هذا أي  
استحضار العلماء من المصلحة ما لا يعرفه إلا من مارس القضاء لأن القاضي عند حضور العلماء  
يحفظ ويحرم الأمور على سنن لا ينكره عليه أحد من الحاضرين من أهل العالم وإذا نابا مر  
مشكل عرضه على الحاضرين لأنه إن لم يكن له وازع من الورع فاقول الأحوال أن يخشى الاعتراض  
عليه فيما يدرمه من حصة بخلاف ما إذا كان خالياً فإنه قد يتساهل إذا لم يكن متورعاً  
لأنه عن المعارضة والانتقاد ولكن العلماء الذين يكون بحضورهم مصلحة هم العلماء  
الراسخون العالمون العارفون بأدلة المسائل ومسائل الاجتهاد وأما من كان من المقلدين  
فليس في حضوره إلا مفسد أقل الأحوال أن يتكرر خاطرة من مخالفة الحاكم لما يعتقده  
تقليداً فيستنع عليه بذلك وقد يكون الحاكم كثير المراقبة فيجاءه ذلك على أن يميل عن  
الذي يميل لمخالفة القال والقال فهو لا ليس بحضورهم من الفائدة إلا ما ذكرناه أنه من

له  
التشريع  
تتبعاً  
لغيره  
في  
الأمور  
التي  
تستحق  
الاعتناء  
فانظر



**مسألة** تترتب الخصم بما يجب له وعليه واجب على الحاكم كما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حيث قال الكلبية وقال فالكيمية وقال شاهدك اوميمية كيف واحكام الشريعة ليست  
 بمقامة ولا محاماة ولا مكر بل هي المجادة الواضحة التي ليها كنهها لا يرفع عنها الا جاحدا  
 اوضح الحاكم الخصمين لواحد مما يجب وما لا يجب في وجه الشرع فذلك من عهدنا ومن تمام  
 ما يحصل به الحاكم بالحق والعدل وبما انزل الله تعالى وما اذا كان التلقين بنسبها احد  
 الخصمين على ما يدل على عدم اقراره بالحق واعتراؤه بما يجب عليه ونحو ذلك فهذا  
 من اعظم الحرمات وليس الفاعل لهذا منزل نفسه بمنزلة الحاكم بين الخصمين بل منزلة خصم  
 ثالث اخرج نفسه من القضاء وادخلها في الخصومة والنحوض معا في قضية من اقم  
 ما يفعله احكام الجور لان التسوية بين الخصوم واجبة عليه فانحوض مع احد الخصمين  
 في قضية يخالف ما هو واجب عليه من التسوية وعلى فرض انه ما اراد الا التثبيت فقد وقع  
 في امرين محظورين احدهما اخراج صديقه بالخصم الاخر والثاني ادخال نفسه في التهمة  
 هذان الامران منضمان الى ما يحرم عليه من ترك التسوية **مسألة** ان كان المفتي الذي  
 افق مظنة تهمة يتعصب لما قد سبق به القول منه في فتواه كما يقع ذلك في كثير من طباع  
 من لم يهذب نفسه بمواعظ الكتاب والسنة وزواجها كما عرفناه من كثير من طباع من  
 سبق ذهنه الى قول وتسارع فهمه الى معنى فانه بعد ذلك يجادل عنه ويناضل ويقوم و  
 يقعد محاماة للناس الطاغوتي وتقويما للضمحمة الرفعة والغلبة والظهور فلا ينبغي  
 تفويض امرا الحاكم اليه بعد فتواه بل الاجل تفويض شيء من احكام الله اليه لانه متعصب  
 قد اخذ الله هواه واضل الله على علم وان لم يكن المفتي بهذه المنزلة فلا مانع من تولية  
 الحاكم ودرعه وعليه يزجرانه عن مخالفة الحق لتقوية حفظ النفس وان كان التاذي  
 بما اصابه يقتضي ان يقصر في البحث عن مسالك الحق وطرائق الحكماء عن استيفاء ما  
 تورده الخصوم من الحجج التي لهم وعليهم فهو ممنوع من هذه الحشية لانه ما موبى بالحكم  
 بالعدل والحق وقد حدث له ما لا يمكن معه منهما تمكنا كاملا فيؤخر الحكم الى وقت  
 اخر وليس عليه ان يحكم قبل ان يتمكن من المقضى للحكم وبعد ان وجب المانع منه هكذا



اذ التفت ما عرض له من التناذي الى ان يقع في الغضب فيحكم وهو غضبان فان ذلك لا يحل له كما  
 ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي بكره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقض  
 حاكم بين اثنين وهو غضبان ولا يصح الاستدلال للجواز بما وقع منه صلى الله عليه وسلم من الحكم للزباني  
 في شرح الحرة بعد ان اغضب خصمه لان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فلا يصح المحاق غيره به وقد  
 قيد حديث النبي عن الحاكم حال الغضب بعض اهل العلم بما اذا كان الغضب لغير الله تعالى  
 واجيب بانه تاول فخالف لظاهر الحديث بدون دليل يدل على التقييد وهكذا الذهول  
 لانه ما نفع من البحث عن مستند الحكم لانه في تلك الحالة قد استغنى عقله بما طرأ عليه  
 من الامور التي اقتضت خوله فلا يسأل ان يعرض نفسه للحكم في دماء العباد واموالهم واعراضهم  
 ولا يجوز له ذلك بوجه من الوجوه لانه لم يرب بالحكم كيفما اتفق وعلى اي صفة وقع بل امر  
 بان يحكم بالحق والعدل واني له الوقت على ذلك وهو ذاهل العقل مستغرق الفكر متشوش  
 الفهم مبطل البال **مسئلة** الحاكم ما مود بان يحكم بين الناس هو وان كان من الناس فهي  
 خارج عنهم من هذه المحبة لان الحاكم لا يصدق عليه هذا المعنى وهو احد الخصمين وقد  
 وردت الادلة الدالة على المنع من شهادته للتهم واي جهة اقوى من ان يحكم الحاكم لنفسه  
 وهو وان كان ممن له وازع من الورع وزاجر من الدين لا يقدم على الحكم لنفسه بالباطل لكن  
 الحاكم للغالب ولا اعتبار بالنادر وهكذا الحكم لعبد فانه حاكم لنفسه لان ماله لسيد عنه  
 من لا يقول بان العبد يملك هكذا الحكم لشركيه فانه حاكم لنفسه لثبوت ذلك في  
 مسجد صلى الله عليه وسلم ومن خلفائه الراشدين ولم يرد ما يدل على المنع من ذلك ولا ثبت في النبي  
 عنه شيء وامام ادري من النبي عن رفع الاصوات في المساجد على فرض قيام الحاجة به فغاية  
 ما هناك انه يزجر من رفع صوته من الخصوم ويعاقب فان القاضي اذا فعل ذلك تجنب  
 الخصوم ما يشوش على المصلين من اصوات وغيرها وقد انزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثقيف  
 المسجد وهم باقون على شركهم واذن الحبشة بان يلعبوا فيه بجر الجمر وكانوا يتناشدون فيه  
 الاشعار وفي هذه الامور من التشوش على المصلين زيادة على ما يحصل من قعود خصمين  
 او اكثر بين يدي الحاكم في المسجد مع ما هو معلوم من ان القضا بالحق هو من العمل بالشرعية



وتبليغها إلى العباد ونشر أحكامها بينهم وفي ذلك من الصالح ما لا يخفى مسئلة  
الحاكم القضا بما علم فإن غاية ما يحصل للحاكم بشهادة الشهود أو بين المنكر أو إقرار المقر  
هو مجرد الظن المختلف قوة وضعفاً لأن الصدق قد يكون في المقر على نفسه وقد يقر بالباطل  
لغرض ولكن هذه لما كانت أسباباً شرعية وردت في الكتاب والسنة واجمع عليها أهل  
الاسلام كان القضاء بها حقا في ظاهر الشرع وجزاء للقاضي الاستناد في حكمه إلى الظن لأن  
هذه الأدلة الواردة في أسباب الحكم هي من جملة مخصصات الأدلة الواردة في النهي عن العمل  
بالظن والوعيد عليه كما قيل في أخبار الأحاد ونحوها من الظنيات في معلوم لكل عاقل أنه  
إذا كان الحاكم يعلم بالقضاء يدعي بالشيء على جليته وحقيقته فهذا مستند فوق ما يحصل  
له من تلك الأسباب لأنه علم والحاصل أن تلك الأسباب ظن ولا خلاف في أن العلم  
أقوى من الظن وإن الاستناد إليه مقدم على الاستناد إلى الظن بل لا يبقى للظن تأثير مع وجود  
العلم أصلاً فالحاكم الذي حكم بما يعلمه قد حكم بالعدل والحق والقسط بلا شك ولا شبهة  
ولم يكن مع علمه يجوز أن يكون حكمه باطلاً وليس ذكر تلك الأسباب الألبان ما هو ممكن في الواقع  
من التوصل إلى معرفة الحق مع عدم القطع والابت ببطاقة الحكم للواقع ولهذا يقول الصادق  
المصدق صلوات الله عليه أنا بشر أنا بشر أنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض  
فانصبر حتى يسمع من قضيت لأمر حتى أخيه شيئاً فلا يأخذ فإنا قطع له قطعة من النار  
هكذا لفظ الحديث في الصحيحين وغيرها فلا شك ولا ريب أن قضاء الحاكم بعلمه أسكن لخاطر  
وأقوى لقلبه وأقرب عينه من الحكم بالظن والعمل بما هو أو لما هو مقبول لا يخالف فيه إلا من لا  
يتعقل الحقائق كما ينبغي كما تقدم في الأصول في الكلام على نحو الخطاب هذا لو قد نأنا تلك الأسباب  
لم يرد ما يدل على سببية غيرها ومعلوم أن التخصيص على بعض الأسباب لا ينفي سببية غيرها وأما  
ما قيل من أنه قد ورد ما يدل على إحصاء الأسباب فيها وهو قوله صلوات الله عليه ليس لك إلا ذلك بعد  
قوله صلوات الله عليه فيجاء عنه بأن هذا إنما يكون دليلاً لو علمنا أن النبي صلوات الله عليه قد علم  
بالواقع في تلك القضية وترك العمل بعلمه ودل على البينة واليمين ولم يثبت ذلك على أنه  
يؤد على هذا إحصاء أقرار من عليه الحق فإنه أقوى في السببية للحكم من البينة واليمين



**فالحاصل** ان الحاكم يعدل بالعدل والحق والتعليان بالحق لا وجه له ولا التقاطع  
 اليه فان الحق عن الحكم العادلين العارفين بما شرعه الله عز وجل المتعقلين بحججه سبحانه  
 منفية ولا يعود عليهم من ذلك غرض يصلح لجماله علة اصلا وليس محل النزاع هو الحاكم المتمم  
 بل محل النزاع هو الحاكم الجامع وهو بعيد عن الريب وانزه من ان يزن بعيب اما استثناء الحد  
 فوجهه انه اذا لم يحصل النصاب المعتبر فيها كان ذلك شبهة وهي تدر بالشبهة واما ما استدلل  
 به على هذا الاستثناء من قوله صامرو كنت اجماعا احد بغير بينة لوجهها كما في قصة الملا عنة  
 فليس فيه ان النبي صامرو قد علم بوقوع الفاحشة منها ولكنه استدلل على ذلك بما ظهر من القرائن  
 كما تضمنته القصة وليس ذلك من باب العلم ومع هذا فالبينة هي ما يتبين به الشيء ويظهر عنده  
 حقيقته والعالم من الحاكم من هذه الحثية بينة بل هو اقوى بينة وقد حقق هذا البحث بكتنا  
 الشيخ القاضي محمد بن علي الشوكاني في نيل الاوطار والفتح الرباني وغيرها من مولفاته تحقيقا بالغا  
**مسئلة** اعلم ان الله تعالى قد جعل لحكم الحاكم اسبابا معلومة يعرفها الحاكم وهي الاقرار بالبينات  
 او اليمين ويلحق بذلك مثل النكول والرد فالحاكم اذا قامت لديه الشهادة العادلة المرضية بشروط  
 الحق على الغائب والذي لا يعرفه من هو او المتمرد من حضور مجلس الحاكم فقد اوجب الله عليه انصافا  
 المحكوم له بحكم الله تعالى والقضا بما شرعه الله تعالى ولا يتم امر الله سبحانه به من الحكم  
 بالحق والعدل وبما انزل الابهة وهكذا لا يتم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا بهذا ومن زعم  
 ان غيبة الذي عليه الحق عند الحاكم في مثل من له الحق وعدم انصافه ودفع ظلامته  
 فعليه الدليل وهكذا اذا كان الذي عليه الحق في موضع لا يعرف فان جواز الحكم عليه  
 اظهر من جواز الحكم على من كان غائبا في مكان معروف وهكذا اذا كان من عليه الحق متمردا  
 عن حضور مجلس الحاكم تاركا لما اوجبه الله تعالى عليه من الاجابة الى شرعه فان جواز  
 الحكم عليه اظهر من الامر بالسابقين ولو تم للمتمرد من الشرع تمردهم لم ينقد الحق على  
 خالف الناس حيث ينبتل الاحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملة بين العباد ويبطل ما هو اس  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومثل قيام البينة عند الحاكم المتصفة بالصفة السابقة  
 اقرار متقدم من الغائب المجهول او المتمرد ومثلا ايضا علم الحاكم بثبوت الحق عليه ولكن



على الحاكم ان يؤذن الغائب بانه قد توجه الحاكم عليه بان ينفق له ما يدفع به عن نفسه  
اوردته اذا كان غائبا في مكان لا يلحق مشقة زائدة بالاعذار اليه ومما لا يعذر على المتمرد  
عليه انه قد ورد في الحاكم على من لم يحضر المجلس الشرح دليل ينصه وكتب شيخنا القاضي محمد  
بن علي الشوكاني على ذلك رسالة طويلة وذكر فيها ما يشرح له صدر النص في ويشير عليه  
فمن احب الوقوف عليها فليقف عليها ويحتاج الحاكم حيث لم يكن الا عذرا الى الغائب  
او المتمرد بالتوثق على المحكوم بان لا يتصرف فيما حكم به له حتى ينظر ما يقوله الغائب بخصوص  
المسألة بعد رجوعه عن تمرد ذلك المجهول المكان حتى يظهر مكانه فان قلت اذا كان الظاهر  
بالحكماء ليس عليه الا اليمين بان يكون الظاهر معه قلت ينبغي ان يحكم له بيمينه المسنة  
الى الظاهر الذي معه ويؤخذ عليه ان يتصرف فيه بحول اذ ان يكون مع خصمه الغائب  
او المجهول او المتمرد ما يترجح على يمينه وتنقل عن الظاهر الذي معه فكذا ينبغي ان يقال  
في هذا المقال واما منع المانع عن الحاكم على هو لا نفوسه لباب حكم الشرع واهمال ما  
امراه تعالى به من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وظاهر محنت من جاء يشكو ظلامته ويصر  
به عند الذي امراه تعالى بالحكام بالحكم به واما قد مسافة الغيبة فينبغي تفويض النظر  
فيه الى الحاكم المجتهد لاختلاف الاحوال باختلاف الاشخاص والاموال ومتى حضر هو والمجهول  
او المتمرد مجلس الحاكم عرض عليه الحاكم المستند الذي حكم به عليه فان جاء بما يخالفه ويخرج  
يحمل عليه والا فانه بما تقدم من الحكم عليه والايفاء من مال الغائب يخرج مع التوثق منه  
بان لا يخرج عن مكانه قبل معرفة ما ينتهي اليه الحال **مسئلة** اذا كان المولى للحاكم مكان  
مكين من العلماء والدين فالظاهر انه حكوي وعدل وما كان كذلك فتنفيذ حق وعدل  
ولا سيما اذا كان لا منفذ الا بهذا التنفيذ فانه واجب تجيز الحاكم الله عز وجل قياما بحق  
المظلوم والاعتدال له من الظالم وليس قيام الدعوى عند الغير ما يوجب ان لا يحكم فيها غيره  
من الحكام ولكن لا بد ان يسمع الحاكم الاخر ما يقوله الخصمان **مسئلة** قد ثبت العمل  
بالخط بالادلة المتكاثرة من الكتاب والسنة والاجماع وبالكثابة حفظ الله هذه الشريعة حتى  
عليها من تاخر كما عليها من تقدم ولو لا ذلك لذهبت الشريعة لاسيما في العصور المتأخرة



فان الحفاظ فيها في غاية القلة ولم يبق من العالم الا ما حوت بطون الدفاتر وهكذا حفظ الله  
 بالكتابة اخبار السلف حتى عرفها الخلف ولولا ذلك لذهبت بها الاعصار وصارت نسيا  
 منسيا وهذا ظهرت الحكمة الالهية في الامر بالكتابة بنص القرآن الكريم والكتابة معمول بها  
 في الجميع والتفرقة فيها بين العبادات والمعاملات غير صحيح وبذلك جاء القرآن الكريم فانه امرنا  
 بالكتابة اذا تدابنا بين الدين والمدانية معاملة محضه ليست من العبادات في شيء وهذا  
 عمل اهل العلم قاطبة ولكن هذه الكتابة المعمول بها ليست بالكتابة المطلقة بل الكتابة المقتضية  
 بقيوم منها معرفة الكاتب معرفة عدالتهم ومعرفة خطه على وجه لا يلتبس بغيره فاذا كان الخط  
 جامع لذلك فالعمل به متعين فان كان كاتبه حاكما وصرح فيه بالحكم كان ذلك منزلة منزلة  
 احكام الحكم وان كان مفتيا كان ذلك بمنزلة الرواية لتلك المسئلة وان كان لاحكام ولا  
 مفتيا بل حرر رقبا في رايه او هبة او نحوها كان ذلك بمنزلة الخبر من ذلك الكاتب وحكم  
 الخبر معروف اما اذا كان الخط غير معروف فهذا الاختلاف بين المسلمين انه لا يجوز العمل  
 به في نقب ولا فطر وهكذا لو كان معروفا ولكن ربما يلتبس بغيره لم يجز العمل في شيء وهكذا لو كان  
 معروفا ولا يلتبس بغيره ولكن صاحبه ليس بعدل فانه لا يجوز العمل بالكتابة لما تقر من ان  
 عدم العدل افسط الشهاده والرواية باللفظ فضلا عن الكتابة فاذا اجتمعت مقتضيات  
 العمل هي الثلاثة الامور التي ذكرناها وعدم المانع وهو القادح في شيء منها فلا شك ولا ريب  
 ان ذلك الخط معمول به على ذلك التفصيل الذي ذكرناه واذا كان خط الحاكم الاول معروفا  
 لدى الحاكم الاخر بحيث لا يعتريه فيه شك ولا شبهة كان ذلك قائما مقام مشاهدته ولا فلا  
 قال في وبه الغمام الحق الخط الذي لا يجوز فيه التعيير والتبديل والاشتباه معمول به في كل شيء  
 من غير فرق بين الحكم وغيره او قد كان صلحهم يكتب الى الاقطار ويرتب على الكتابة اوراقه  
 وعصمتها فضلا عما دون ذلك والقاتل بعدم العمل بالخط مطلقا ليس بمبدع متمسك بالاجور  
 الاشتباه والزيادة والنقصان ومحل النزاع خارج عن ذلك والادلة على ما ذكرناه كثيرة  
 ولو لم يكن بها الا الامر القراني بالكتابة ولو كانت غير معمول بها لم تكن بالامر بفائدة وهذه المسئلة  
 قد اوردتها برساله مستقلة ونخصت حاصلا في الرسالة التي سميتها اطلاقا باب الكمال على



ما في رسالة الجلال من الاختلال انتهى ومن ادلة السنة على ذلك ما رواه صلوات الله عليه وسلم  
 بينه وبين قريش ومنها كتب الامانات ومنها كتب الاقطاعات ومنها كتب عقد الذمة والصلح  
 ومنها كتاب عمر بن حزم الذي كتبه اليه صلوات الله عليه وسلم واخذ الصحابة كثيرا من الاحكام الشرعية عنه  
 وقد روي مسندا ومرسلا ومن احكامه لاجماع الصحابة على العمل بالخط الرازي في المحصول  
 واما من بعد الصحابة فيدل عليه لجامعهم الفسيفسائي الاحتجاج بذلك والعمل به في معاملاتهم  
 وفي المصنفات في الفنون العلمية على اختلافها وانما منها عملهم بالوجادة التي صرح  
 العلماء بقبولها وقد كان رسول الله صلوات الله عليه وسلم يكتب كتبه ويختبها باتمامه مع رسول معروف  
 فيعلم ذلك القريب في البعيد لا يشكون فيه وكانوا اشهر بالامتنان عندهم هذه المراتع الحادثة  
 بعد اختلاف طوائف العالم والتحيزات بكل زمان واحسن على تنسيق ما يوافق الغرض و  
 ان كان باطلا حسنة اذ اقرب ان حكم الحاكمين سواء انغلق بمحكم فيه قطعي او  
 ظني في ايقاع او وقوع فلا ينفذ الا ظاهر الا باطنا فلا يحل به الحرام ولا يحرم به الحلال للحاكم  
 له والحكوم عليه ولكنه يجب امتثاله بحكم الشرع ويجب بر من امتنع منه فان كان المحكوم له  
 يعلم بان الحكم له باطل لم يحل له قبوله ولا يجوز له استخلافه بحكم الحاكم من غير فرق  
 ومذهب الخنفية القائلين بان حكم الحاكم يحل الحرام ويحرم الحلال وان كان في نفس الامر  
 وفي الواقع على غير الصفة التي وقع الحكم عليها مقالة باطلة وشبهة داحضة وقد فيها  
 الله سبحانه في كتابه العزيز بقوله ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا  
 فريقا من أموال الناس بالاثم وانتم تعلمون ودفعها رسول الله صلوات الله عليه وسلم فقضيت له  
 بشي من مال اخيه فلا يأخذ فانما اقطع له قطعة من النار هذا على تقدير انهم يعيرون المسئلة  
 في الاموال وغيرها والذي في كتبهم تخصيص ذلك بما عدا الاموال ولا يختلف في هذا من يقول  
 بان كل مجتهد مصيب من لا يقول بذلك لان القائل بالتصويب لا يريد بذلك ان المجتهد قد  
 اصاب ما في نفس الامر وما هو الحكم عند الله عز وجل وانما يريد بان حكمه في المسئلة هو الذي  
 كلف به وان كان خطأ في الواقع ولهذا يقول النبي صلوات الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اذا اجتهد الحاكم  
 فخطأ فله اجر وان اجتهد فاصاب فله اجران فجماعه مصيبات تارة ومخطيا اخرى ولو كان



مصيبا دائما ليصح هذا التقسيم النبوي وهذا تعرف ان المراد بقول من قال كل عتيد مصيب  
 انه — من الصواب الذي لا ينافي الخطا من الاصابة التي تنافيه **مسئلة** ينزل  
 الحاكم بالبحر لانه قد صار بالبحر غير عدل والعدل الشرط والشرط يترجمه في عدم الشرط  
 وهكذا اذا وقع من الحاكم قبول الرشوة فانه ينزل ابطال ان عدالته بصد هذه المعصية  
 الكبيرة منه فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعنة الله على الراشي والمرشي في الحكم اخرج اما  
 بطلان حكم الحاكم بغير الرشوة وان كان الحاكم حقا فبني على انه ينزل بفعل محرم من المحرمات  
 وحيث لا وجه لتخصيص الرشوة بل لا فرق بينها وبين الزنا وشرب الخمر مثلا اللهم الا ان يقال  
 ان هذا محرم يتعلق بحكمه لانه يجوز مع الارشاء ان يحكم بالباطل ولكن كان ينبغي تخصيص  
 ذلك بما ليس بحق من الحكم اما اذا كان حقا فلا يبطل بفعل المحرم والحاصل انه لم يقد دليل على  
 انه ينزل بفعل شيء من المحرمات فليس عليه اذا وقع في شيء من ذلك الا التوبة الصالحة  
 للذنوب كفى بها والله اعلم **مسئلة** لا ينقض حكم الحاكم الا بدليل علمي لانه اذا كان الحاكم  
 الذي حكمه جامعا للشرط المتقدمة فقد صار حكمه لازما للحاكم عليه يجب عليه ان يتقيا  
 بالسمع والطاعة وان لا يجد في صدره حرجا من ذلك ليس له تسليم كما ذكره الله سبحانه  
 في الكتاب العزيز ولكن اهلية الحاكم ليست بعصية ودين الله هو ما شرعه لعباده في كتابه  
 وسنة رسوله فان كان هذا الحاكم المتاهل قد اصاب الحق في حكمه فلا شك ولا ريب  
 انه لا يجوز لمسلم كائنا من كان ان يتعرض لنقض هذا الحكم بل لا يجوز لمسلم ان يترك الاقتضا  
 له فضلا عن ان يحاول نقضه ومخالفته ومعنى قوله قد لا بد في حكمه ان يوقم  
 موافقا لما في كتاب الله تعالى او ما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير ما يقتضي  
 ذلك عول على القياس عنيهما بما مع مقبول كالتصديق في اصابة اديب الفارق ووجه هذا  
 ما في حديث معاذ لما بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه ان يقتضيه فانه لم يبق في كتاب الله  
 عز وجل فان لم يجد فيما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق فيه ردا له وهو من صالح  
 العمل به ولا يصح لنقض حكم الحاكم المتاهل جرم دليله ارضاء له اذا كان ما عليه صالحا  
 للاحتجاج به لان ذلك هو فرضه عند تعارض الادلة اما ان ابنين ان الحاكم المتاهل انما



في الحكم فلا يجوز اقرار حكمه بل يجب على الحاكم الاخر نقضه لان مجرد تاهل الحاكم  
 للقضا ليس بصحة ولهذا يقول الصادق المصدق صلوات الله عليه في الحديث الثابت الصحيح  
 وغيرها اذا اجتهد الحاكم فخطأ فلا اجر وان اجتهد فاصاب فله اجران فقد جعل النبي  
 صلوات الله عليه متروكا بين الصواب والخطأ فليست الاهلية تعصمه عن الخطأ كما في هذا  
 القول النبوي وذلك بان يستند في حكمه الى رأي والدليل الصحيح الذي تقوم به الحجة حتى  
 فان الحكم النبي على هذا الرأي منقوض بالدليل الصحيح مضروب بوجه الحاكم به لان شرع الله  
 عز وجل واحد لا يخرج بخطا الحاكم عن كونه شرعا والتعبد به للعباد ثابت قبل الحكم وبعد  
 في هذه القضية التي حكمت فيها الحاكم وفي غيرها على هذا المحكوم له وعليه وعلى غيرها اما  
 اذا كان القاضي المتولي للحكم غير متاهل للقضا فحكمه باطل من اصله لانه صادر عن غير  
 حاكم لكنه اذا وافق الحق فقبولاه واجب من حيث كونه حقا لا من حيث كونه صادرا من  
 غير من يصلح للقضا لان الحق حق في نفسه لا يخرج بحكم من ليس بمتاهل للقضا عن كونه حقا  
 وان كان القاضي الذي ليس بمتاهل انما لانه قضى بالحق وهو لا يعلم به فهو احد قاضي النار  
 كما تقدم في الحديث لانه لا يعرف كون الحكم الذي يحكم به حقا او باطلا اذ هو لا يتقبل الحجة  
 فضلا ان يحكم بها بين الناس واذا تقررت هذه اعرفت ان لزوم حكم الحاكم وجوب  
 امثاله وتحرير نقضه يرجع الى كونه مطابقا للحق وعدم لزومه وخوازم نقضه يرجع الى  
 كونه مخالفا للحق ومثل هذه الموافقة والخالفة لا تختص بالمحققين من اهل العلم المستغنيين  
 بادلة الكتاب والسنة بل يغفل الرب عز وجل عبادة وبالإلادة عن وجود من يقوم بالبيان  
 لما في الكتاب والسنة ويرشد العباد الى ما اشتمل عليه مما شرعه لهم وهذا تعرف بالخالف  
 الدليل القطعي او خالف اجماع المسلمين من الاحكام كان اولي بالنقض والحق به ربه وبعب  
 الامتثال مسألة اذا حكم الحاكم بخلاف الحق فقد جاز وبجوده تبطل ولايته كما تقدم  
 ولا مذهب للجهتد الا ما بلغت اليه قدرته من النظر في الادلة واجمع بينهما او ترجيح الرأى  
 منها فان حكم بخلاف ما يحكم به اجتهادا غير انقضى حكمه بالبطل وهو يعاير به بالبطل و  
 كفى هذه الجراءة والجسارة والخالفة لما امر الله سبحانه به فان تلف ما حكم به بالاجابة

ولا يخرج الحاكم



الرجوع على من اتلفه ضمنه القاضي لانه قد تسبب بسبب متعد فيه عامدا معاندا للشرع  
الله تعالى مضادا للحق واما خير المتاهل فليس حكمه بشيء الا اذا وافق الحق لكن صحته انما هي  
لكونه وافق الحق كما قد منا واما اذا حكم بخلاف الحق عامدا على فرض انه قد اعتقد اعتقاده  
جهل ان الحق هو كذا فهذا يضمن من هذه الحيثية اذا تعذر رجوع العين المحكوم بها ورجوع  
قيمتها فان تعذر غرم من بيت المال ان الحاكم معذورا بخطا وقد قد منا ان تاهله لبعض  
عن الخطا فاذا حكم بخلاف الحق خطأ فلا ضمان عليه بل لا اجر كما تقدم في الحديث الصحيح  
ولكنه ما هنا قد كان حكمه هذا الواقع على جهة الخطا سببا لذهاب مال المحكوم عليه فهو مظلوم  
ورفع ظلامته واجبه قد تعذر الرجوع بالعين والرجوع بقيمتها على المحكوم له ولم يتعاق  
بالحكم الضمان ولا يجوز تضمينه مع الخطا فلم يبق الا جبر ما لحقه من الخسر من مال بيت مال  
المسلمين فيكون له حكم الغارم وقد تكفل رسول الله صلى الله عليه وسلم في اواخر ايام النبوة بعد ان فتح الله  
تعالى على المسلمين بان من ترك ديننا او ضياعا فهو اليه وعليه كما نطق بذلك الاحاديث  
الصحيحة فقال هذا المحكوم عليه بالخطا هو دين على من استغرقه وقد تعذر الرجوع عليه فكان  
دينا على بيت مال المسلمين **مسئلة** احبة الحاكم من مال المصالح قد ثبت ثبوت الاشكالية  
ولاشبهة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجعل لمن عمل على ارجع الى مصالح المسلمين رزقا ومن ذلك ان رزاق  
المصدقين والامراء الذين يؤمرهم على البلاد وهكذا ثبت في ايام الخلفاء الراشدين الذين  
قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين انهم كانوا يجعلون للولاة  
والقضاة ومن يعمل في الصدقات رزقا من بيت مال المسلمين وكان المسلمون يرضون  
للائمة رزقا يقوم على حاجتهم الى ذلك وعدم وجود ما يقوم بموتهم في  
خالص ما هو ولا شك ان انتصار القاضي للقضا والمغني للفتيا قيام بمصلحة عامة فلا  
نصيب في بيت مال المسلمين من هذه الحيثية وليس في ذلك باجرة على واجب بل ثبت  
حق له في مال المسلمين وقد كان الصحابة يأخذون عطاهم من بيت المال وان لم يولوا اعمالا كما  
هو معلوم فكيف اذا قاموا مع ذلك بما لزم به سائر المسلمين وقد جعل الله سبحانه للعاملين  
على الصدقة احوال اصناف الثمانية المستحقين لها ولا سبب لذلك الا ما فعلوه من العمل وهكذا



كل ذي ولاية دينية راجعة الى القيام بمصالح المسلمين وأما سائر الاموال التي هي معدة  
 في بيت مال المسلمين فلا يشترط فيها فقر القاضي ولا غيره وقد صح عنه صلواته قال  
 لعمرها جاءك من هذا المال وانت غير مستشرف ولا سائل فخذ وما لا فخذ تتبعه نفسك  
 بعد ان قال عمر لرسول الله صلواته يعطيه من هوا وج اليه منه وقد كان الصحابة رضي  
 الله عنهم يأخذون من العطايا الوف الوف كاهو معادوم بل كان الحسنان وعبد الله بن  
 جعفر وامثالهم يأخذون المائة الالف مما هو اكثر منها قال الشوكاني في وبل الغمام مال الله ضوع  
 لمصالح المسلمين ولهذا قيل له بيت مال المسلمين ومن اعظم مصالح دينهم وديارهم القضاة  
 العادل في احكامه العارف من الشريعة المطهرة بما يحتاج اليه في حله وابرامه بل ذلك هو  
 المصلحة التي لا توافيها مصلحة لانه يرشدهم الى منافع الشرع ويفصل خصوما قهرا باحكام الله  
 فهو المحتمل لاعباء الدين المترجم عنه لمن يحتاج اليه من المسلمين فوزقه من بيت المال من اضر  
 الامور ولا سيما اذا استغرق اوقاته في فصل خصوما قهرا فقد كان رسول الله صلواته الخلفاء  
 الراشدون ومن بعدهم من السلف الصالح يقسمون اموال الله بين المسلمين ويبيعون  
 للعلماء نصيبا موافقا لقاضي اذا كان متورعا عن اموال العباد قائما بمصالح الحاضر منهم  
 والباد فقد استحق ما يكفيهم من بيت المال من جهات كونه من المسلمين ومنها كونه عالما  
 ومنها كونه قاضيا واماما اعتاده جماعة من القضاة من اخذ الاجرة من الخصوم على الرقعة  
 فمن كان مكفيا من بيت مال المسلمين لا يحل له ذلك لانه قد قبض اجرة من بيت المال  
 وان اظهر من ياتيه ان نفسه طيبة به فالذي اوجب طيبها كونه قاضيا وكون الاعراف  
 قد جرت بمثل ذلك والافه لا يسمح له بما له لو لم يكن كذلك وهذا مما لا شك فيه ولا شبهة  
 واما اذا لم يكن مكفيا من بيت المال فشرط الحل ان يأخذ مقدارا جرة بطيبة من نفسه  
 يقصده ويكون كالا جبر حكمة كونه غير موجد من بيت مال المسلمين انتهى وقد تقدم الكلام  
 على ذلك مستوفى في آخر القسم الاول فراجع مسائل الهدية للقاضي نوع من الرشوة  
 لان كل فرد من افراد الناس يمكن ان يوجد له غير يبرافعه اليه اما اجلا او عاجلا والصانع  
 تزرع الحب في القلوب ولهذا يقول الصادق المصدوق جيات القلوب على حب من احسن



وتحريم الرشوة ليس إلا لما تفرقة من الميل ولا فوق بينهما وبين الهدية في ذلك لأن الكل احسان  
الى القاضي والمتورع في حينه المحرم لنفسه من القضاة بابي من قبول كل هدية من غير فوق  
بين من كان يهدي له قبل الولاية وغيره وان كان الخطر في من كان يهدي له قبل الولاية  
اخف لانه لم يفعل ذلك لغرض الولاية لكن العدة الميل المتأثر عن الاحسان وربما كان الهدية  
من يهدي اليه قبل الولاية لاجل كونه مظنة للولاية اما لكونه من العالم بكان او من بيت  
يعتادون الدخول في هذا الشأن فاذا رايت القاضي يقبل الهدايا فاعلم انك اذا سأت به  
ظنا واياك والاعتذار بما ورد من الترغيب في المهاداة فان تلك الهدايا المرغوب فيها غير هذه  
الهدايا التي هي اثمان الاديان ولهذا صح عنه صلوات الله عليه عن قبول الهدية في مقابل شفاعته  
او قضاء حاجة تكفي سنن ابي داود وغيرها وخواج الناس متعلقة بالقاضي اترتعلق في  
تمن دينه ويلتحق بذلك ما ياتى من القاضي من الناحية عند خطبة النكاح في مجلس العقد باسم  
حق النكاح قليلا كان او كثيرا فانه لا يحل لاحد مال امرء مسلم الا بطيبة من نفسه قاضيا  
كان او غيره فاذا اخذ القاضي ذلك فقد اكل مال اخيه المسلم بالباطل اللهم الا ان يعطى ذلك  
بيده عقدة النكاح شيئا بطيبة من نفسه من غير تعيين لمقدار من جهة القاضي العاقد  
للنكاح كيف وهذا لاخذ واجزا لا يوجد بحجابه دليل لا في كتاب ولا في سنة ولا في اجماع ولا قياس  
عند من يقول بحدوث الاخيرين فكان هذا المال المأخوذ في حكم الهدية او الرشوة بلا فرق بينه  
بينهما والله اعلم ومن الادلة الدالة على تحريم الرشوة ما حكاها ابن رسلان في شرح السنن  
عن الحسن وسعيد بن جبيرة انها فسراق لله تعالى اكالون للسحت بالرشوة وحكى عن مسروق  
عن ابن مسعود انه لما سئل عن السحت اهو الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما اتزل الله فاولئك هم  
الكافرون والظالمون والفاسقون ولكن السحت ان يستعينك الرجل على مظلمته فيهلك  
لك فان اهدى لك فلا تقبل وقال ابو وائل شقيق بن سلمة احدا يمة التابعين القاضي  
اذا اخذ الهدية فقد اكل السحت واذا الرشوة بلغت به الكفر زواه ابن ابي شيبة باسناد صحيح  
لنته ما حكاها ابن رسلان ويدل على المنع من قبول هدية من استعان بها على دفع مظلمته  
ما اخبره ابو داود عن ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شفع لاهيه شفاعته فاهلك له هدية



عليها فقبلها فتداني بابا عطيما من ابواب الربا وفي سنده القسم بن عبد الرحمن الاموي  
 مولا ام الشامي وفيه مقال ويدل على تحريم قبول مطلق الهدية على الحاكم وغيره من الامراء  
 حديث هذا الامر اخول اخوجه البهقي وابن عدي من حديث ابي حميد قال الحاكم حفظ  
 واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عياش عن اهل البخار  
 واخوجه الطبراني في الاوسط من حديث ابي هريرة قال الحاكم حفظ واسناده اشد ضعفا واخوجه  
 سنيد بن داود في تفسيره عن عبيدة بن سليمان عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن عمار  
 واسمعيل ضعيف واخوجه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث انس بلفظ هذا  
 العمال سحت وفي باب الزكوة في باب العاقلين عليها حديث بريدة عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ  
 من استعملنا على عمل فزقناه رزقا فاضا اخذه بعد ذلك فهو غلول اخوجه ابو داود وقه  
 بوب البخاري في ابواب القضا باب هذا العمال وذكر حديث ابن التتبية المشهور والظاهر  
 ان الهدايا التي تهادى للقضاة ونحوهم هي نوع من الرشوة لان المهدى اذا لم يكن معتادا للادب  
 الى القاضي قبل ولايته لا يهدي اليه الا لغرض وهو اما التقوي به على باطله او التوصل به  
 له الحق والكل حرام واقل الاحوال ان يكون طالبا للقرابة من الحاكم وتكظيمه ونفوذ كلامه ولا  
 غرض له بذلك الا استظهارا على خصومه او الامن من مطالبتهم له فيحتمل من له حق عليه  
 ويخافه من يخاصه به او استظهارا لغيره من اغراض كلها قول الربا ان الرشوة فليجذب الحاكم  
 المتخلف لدينه المستعد للورثين يربيه من قبول الهدايا من اهدى اليه قبل ولايته  
 للقضاة لان الاحسان تثير في طبع الانسان والقلوب مجبولة على حب من احسن اليها  
 وبما صالت نفسه الى المهدى اليه ميلا يورث الميل عن الحق عند عرض الخاصين المهيبة  
 وبين غيره والقاضي لا يشعر بذلك ويظن انه لم يخرج من الصواب بسبب ما قد زرعه الاحسان  
 في قلبه والرشوة لا تفعل زيادة على هذا قال شيخنا وبركتنا القاضي محمد الشوكاني ومن  
 هذه الحثية امتنعت عن قبول الهدايا بعد خولي في القضا من كان يهدي الى قبل الدخول  
 فيه بل من الاقارب فضلا عن سائر الناس فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لمسطر  
 اسأل الله ان يجعله خالصا لوجهه الكريم مسئلة كان الخصمان اذا اختصما الى رسول الله



صلواتنا على الوعد في احد ما وراى اخر قضى الذي وراى منها كما يدل عليه  
 ابي موسى الاشعري ان معاوية بن ابي سفيان قال له اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان  
 اذا اختلف اليه الرجلان فاقعد للوعد فجاهد احدهما وراى الآخر قضى الذي جاء على الثاني  
 لم يجرى فقال ابو موسى انما كان ذلك في الدابة والشاة والبعير الذي يجر فيه امر الناس  
 رواه الطبراني في الاوسط قال في مجمع الزوائد وفيه خالد بن نافع الاشعري قال ابو حاتم ليس  
 بقوي يكتب حديثه وضعفه الائمة انتهى وله شواهد ذكرها الشوكاني في الفتح الرباني قال  
 واني لم اجد لاحد من الحفاظ كلاما على اسناد هذا الحديث بعد البحث عنه الا ما ذكره  
 واما الكلام على متنه فلم اجد شيئا من ذلك والكلام في ذلك ينحصر في وجوه جملة ستون  
 وجهًا ثم ذكر ذلك قال والظاهر انه لم يقل ذلك براه بل قاله حاكيا لما كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولكن اذا وقع التمر والعناد والتصميم عليه فذلك جميع الدم فضلا عن كثير من المال وهذا  
 القضاء على من لم يحضر ليس هو القضاء الذي ذكره اهل الفقه على الغائب والتمتع فان الذي  
 نحن بصدقه هو القضاء على التمتع بجره ثمرة بخلاف ما ذكره اهل الفقه فلا بد فيه من صفة  
 الحاكم على التمتع عندهم والله اعلم **مسئلة** اليمين حق ثابت للمدعي ثبوتها منصوص عليه  
 بالادلة الضيقة مجمعا عليه عند جميع اهل الاسلام فاذا قال المدعي انا اطلب يمين خصمي هذا  
 المنكر الحق كانت اجابته الى هذا حقا ثابتا لازما متعينا بالنص والاجماع فان اجاب الى  
 اليمين كان على الحاكم المتراجع اليه ان يقول للمدعي هذا خصمك المنكر لما ندعي عليه  
 قد اجابك الى ما هو الواجب عليه فان لم تكن اليك بينة فليس لك الا هذا فان قال البينة قال  
 فليس له الا تلك اليمين من خصمه وان كانت اليك بينة الزمه الحاكم بايرادها كحديث شاهدك  
 او يمينه فاذا قال المدعي اريد اليمين فهو قد اراد الحق الذي اثبت له الشرع فليس للحاكم ان يقول  
 ليس لك ذلك بل عليك ان تذهب فتاتي بالبينة فان هذا هو قلب الشريعة ولكن على  
 الحاكم ان يبين للمدعي ان خصمه اذا حلف فقد انقطع الحق بيمينه ولا بينة بعد ذلك واذا  
 صنع الحاكم هذا فقد صنع ما هو محض الشريعة الغراء فلو قال المدعي بعد ان طلب اليمين وقصيا  
 لها المنكر له بينة او بينتي موجودة وخصمي لم يحلف فقال الحاكم قد قصي الامر وجف القلم



وانقطع الحق وليس الشك لما قد طلبته من اليمين التي لم يكن قد نطق المنكر بحرف منها كان  
 الحكم بالاحكام القراوشية اشبه منه بالاحكام الطاغوتية فضلا عن الاحكام الشرعية  
 ومعلوم ان مثل هذا ليس من الشريعة السجدة السهلة التي ليها آتياها فاذ لم يجبه  
 الحاكم الى ذلك فقد ظلم ظلماً بيناً **مسئلة** ان كانت الشهادة المعتبرة التي تصلح مستنداً  
 للحكم الشرعي قد حصلت فلا وجه لطلب زيادة على شهادة شاهدين عدلين او رجل وامرأتين  
 ويسمونه التكميل ثم هذا التكميل ان اردناه التكميل باليمين من المدعي هي التي يسميها بعض  
 الفقهاء اليمين المؤكدة فهذا قد يكون سببه حصول بعض نسيبة الحاكم لا توجب ترك العمل بالشهادة  
 فيطلب اليمين المؤكدة لتحصيل الطمأنينة وانتلاج الصدور ورفع الحرج وقد يستأنس لذلك بمثل  
 قوله تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما ومع هذا فان المدعي اذا تكلم عن اليمين  
 المؤكدة ولم يجب اليها كانت الريبة في ذلك قوية والشك عظيم والحرج بليغا وان ارد به  
 طلب زيادة في الشهادة فهذا الوجه له لان نصاب الحكم قد حصل فان حصل الحاكم ريبة لشي  
 في الشهود فلا يس عليه بذلك باس لكن اذا لم يجد المدعي غير تلك الشهادة التي قد حصل نصابها  
 لم يجد الحاكم ان يترك الحكم له بل يجب عليه ان يحكم له بتلك الشهادة لان ما حصل له من الريبة  
 لا يسوغ له ترك الحكم مع كمال النصاب قاله ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم انما افضى بما اسمع فمن  
 قضيت له شيء من مال اخيه فاما اقطع له قطعة من النار ولا شك ولا ريب ان طلب الطمأنينة  
 سنة انبياء الله عليهم السلام ولا سيما في مثل هذه الازمنة التي قد نشأ فيها الكذب فشوا زائدا  
 على الازمنة المتقدمة قال الشوكاني واني ارى ان هذه حجة قوية لمن توقف عن الحكم بعد  
 كمال النصاب المعتبر فيه ونجحت وفحصت حتى تطيب نفسه ويطمئن خاطره لكن بشرط ان لا يهل  
 الحاكم من قد حصل النصاب المعتبر اذ لم يحصل ما يطلبه من الطمأنينة وكمن قضايات لا تكشف  
 لنا فيها مزيد البحث وتكميل الفحص ما يتضح به الحق اقتضاح شمس النهار وان كانت الاسباب  
 الشرعية اذ اجبر الجاحد عليها استنكر شيئا من ذلك ولو كشف عن المقصد الذي يريد  
 والمطمح الذي يطلبه لقرت بذلك عينه والحاصل انه لا تنافي بين العمل بالاسباب الشرعية  
 للحكم والاستنبات فيها حتى تكون اسبابا يتقوى بها الظن ويظهر بها الحق ظهورا زائدا لا يخرج قلوبا

٢  
 في غنابطة



من غير استنبات مسئلة لوجه لقبول من ليس بعدل فان اعتبار العدل الامر  
 نطق به الكتاب العزيز والسنة المطهرة ومع ذلك فهو مجمع على اعتبارها كما حكي ذلك في  
 واحد الاختلاف في تحقيق مفهومها وبيان ماهيتها لا يخرجها عن كونها معتبرة بالنص  
 والاجماع ولا اختلاف بين المتكلمين في اعتبار العدل الا انها غير معتبرة في الاخبار المفيدة  
 للتواتر وها هنا بحث لشيوخنا وبركتنا الشوكاني ينبغي التنبه له وامعان النظر فيه وهو ان  
 كثيرا من القرى التي يسكنها جماعة من الحواريين المعروفين الآن بالقبائل قد لا يوجد في القرية  
 الواحدة وان كثرة الساكنين بها من يستحق ان يطلق عليه اسم العدل قط بل قد يكون اكثر  
 اهله ان لم يكونوا كلهم متساها في الايقان بادران الاسلام كالصلوة والصيام فحقها  
 وان صله مثلا وفعل صلوة لا يحسن لها ذكر ولا يقيم لها ركن بل كثير منهم لا يحسن النطق بكلمة  
 الشهادة فكان حالهم في ذلك ظلمات بعضها فوق بعض ثم يقع بينهم التظالم في الدماء والاموال  
 وليس فيهم عدل معتبر في الشهادة ولا يحضرهم عدل من غيرهم فيترافعون الى حكام الشريعة  
 ونحن نعلم انهم لا يتورعون من منكر من المنكرات ولا يتوقفون عند حد من حدود الشرع  
 ويقدمون على الايمان الفاجرة وعلى شهادات الزور فلا يصنع الحاكم عند ترافعهم اليه  
 ان وقف على اعتبار العدل في الشهود وعلو ذلك منه سفكو الدماء وهتكوا الحرم واكوا  
 اموال بعضهم البعض في من من ان يقبل عليهم شاهد او يلتفت الى اخبار يخبر بل غاية ما هناك  
 ان الحاكم يسند بالبينة والاخبار لا عدل معتبر ولم يبق الا تخليف الخصم الذي قد علم  
 كل عالم بحاله ان البين الفاجرة اهن شيء عليه واليسر مرعنة ولو لم يعن على كثرة تقبيحهم  
 لغالب هذه الدار البينة بانه ليس على من قتل نفسا واخذ مالا او هتك حرمة الايمان  
 لمكان ذلك من اعظم البواعث لهم على الافراط في ذلك التهافت عليه والتتابع وحينئذ  
 يفتح لهم باب لا يغلط وتضرم فيهم نار فتنة لا تنطفئ ابدا وهذه الشريعة المطهرة من عرفها  
 حق معرفتها وجد هامنية على جلب المنافع ودفع المفاسد واعتبار هذا الاصل العظيم  
 من الكتاب والسنة كثيرة جدا لا تحتمل مؤلفا مستقلا فان قال الحاكم المترافع لدية هات البينة  
 التي معك لم تسمعها واستكثر من عدلها حتى تلوح له امارات الصدق او يبلغ الى حد التواتر



كان ذلك اقرب الى اعتبار جذب المصلحة الشرعية ودفع المفاسد المخالفة للشريعة وانجر  
 لهؤلاء العوام الاغتمام عن انتهاك الحرم وسفك الدماء ونهب الاموال فان جاء المدعي بما  
 يفيد ذلك وتيقظه الصواب فيها ونعمت فان لو بات بذلك جمع الى اليمين الشرعية التي  
 لا يعتد في قطعها للحق كون صاحبها غير فاجر لا يتورع عن اليمين الفاجرة وكان في ذلك  
 زجر للعصاة واهل البساسة عن ان يسفكوا الدماء وينتهبوا الاموال ويهتكوا الحرم وليس في  
 الامكان ابدع مما كان وقد يستدل لقبول شهادة غير العدل مع عدم وجود العدل  
 لكن على الصفة التي ذكرناها من الاستكثار منهم حتى يحصل من ذلك ما يكون سببا لظهور  
 الحق واتصاح الصواب بما في الصحيح من ذكر قصة السهم الذي مات بارض ليس بها احد من  
 المسلمين فاشهد على وصيته من اهل الذمة ونزل في ذلك يا ايها الذين امنوا شهادة  
 بينكم الآية والكلام على الآية وسبب نزولها يطول وهي مستوفاة في كتب الحديث  
 والتفسير فمن احب الوقوف على حقيقة ذلك رجع اليها وفي سنن ابى داود وسنن  
 الدارقطني عن الشعبي ان رجلا من المسلمين حضرته الوفاة ولم يجد احدا من المسلمين  
 يشهده على وصيته فاشهد جلين من اهل الكفار فقدا الكوفة فاتيا ابوموسى الاشعري  
 فاخبراه وقد ما بركة الميت ووصيته فقال ابو موسى هذا امر لم يكن بعد الائمة كان في  
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحلفهما بعد العصر اذا نادى بالاولى والاخرى او اهل الصلوة  
 الرجل وتركته فامضه شهادتهما **مسئلة** البينة على النفي ليست بمناسبة للمسالكة  
 الشرعية كما انها ليست بمناسبة للمسالكة العقلية نعم اذا كانت اية الاثبات بوجه  
 من الوجوه كانت مثبتة مقبولة وليس الاعتبار بمجرد الالفاظ بل بالاستفاد منها من المعاني  
 فالحاكم العارف بمدلولات الكلام وخواصه ينبغي ان ينظر في شهادة الشاهد وليسمعها  
 وان كانت نافية لافادتها تشتمل على ما يفيد المراد من حيث المعنى وان كانت مرجحة حيث  
 اللفظ نافية واما الرد لها بمجرد كونها نافية فهو مرجح بوجه وظاهرية سمجة **مسئلة** تجوز  
 بعث الامناء لكل امر من الامور الثابتة في الشرعية ونظر محل الخصومة كالشفعة والاجارة  
 والشرقة وسقي الاعلى ومقدار ما يحل من السبق الاول حتى يرسل الى من بعده ونحو ذلك من



عنه صلى الله عليه وسلم اجماعه الى الاقطار لتعليم الشرائع وقبض الزكوة واصلاح بين المسلمين  
 كما ثبت عنه اجماعه عليا في قضاء خالد مع بني جذيمة وفي قصته مع مالك بن نويرة  
 بل خرج بنفسه الشريفة للاصلاح بين بني عمرو بن عوف بل بعث انيسا في امر عظيم فقال  
 واخذ انيس عليا امرأة هذا فان اعترفت بالزنا فادجها واذا كذبته عليا القتل الرجل الذي  
 كان يدخل على امهات المؤمنين فوجدته مختونا فتركه ونحو هذه الوقائع كثير وذات ظاهر  
 مكشوف لا يخالف فيه من يعرف الشريعة ولا مانع الايمان من اخذ ما يستحق تأمرا الاجرة بل  
 الذي في الشريعة الامور باعطاء الاجر والتاكيد في ذلك التحذير من التقصير في شانه والصحابة الذين هم خير  
 القوم قل كانوا يعملون لرسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقات ونحوها ويجعل لهم ما يعيشون به كمال ثبت في الاحاديث الصحيحة  
 ان اهل الاموال كانوا يشكون الرسول الله صلى الله عليه وسلم المصدقين في امرهم ان يصبروا على ظلمهم يقول العظم  
 الذي لهم اسأله الله الذي كتم وكان يا مرام ان يجمع المصدقون اكلهم راضون ان يكونهم اذا تروا عليهم فان  
 كان هذا الظلم الذي شكوه الرسول الله صلى الله عليه وسلم حقا فكيف يطمع الان في ناس لا يشكون عن شيئا من امورهم  
 ان كان باطلا فكيف يجوز صدقهم ومثل اهل منادخل المشكوك منه على السلامة والطعن عليه في  
 مكسب لا يحسن الحاجة الى الناس يعود عليه من يعول بقائه ليقع امر من سلف هذه الامامة ولا من خلفها  
 وقد كان الصحابة رضي الله عنهم يسعون في المكاسب على اختلاف ادعائها وما مع رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم انكر على احد منهم بل كان يرغبهم في ذلك حتى امر من اكسب ان ياتي ببعض  
 ملبوسه واشترى له بذلك قاسا وامره ان يذهب فيحطب بل قد كان الصادق المصدق  
 صلى الله عليه وسلم قبل البعثة بتجارة خديجة رضي الله عنها الى الاقطار الشامية ثم الاعتياش بمثل  
 هذا المعاش كائن في جميع الاقطار الاسلامية مع جميع قضاة الاسلام فقد كانوا ينتخبون  
 النواب يرسلونهم الى اطراف ولايتهم ويزيد من عليهم اهل منصب آخر يسمى هم الشهود وقد كان  
 في النواب من النهج جماعة من اكابر العلماء المصنفين ومن رجال الرواية الحفاظ المنقنين  
 وهذا يعرف لكل من اخبره باحوال الناس ومن شك في هذا فليطالع كتاب تاريخ الاسلام  
 او كتاب النبلاء بل الكتب التي هي موضوعة لاختصاص هؤلاء كالمصنفات المشتملة على تراجم  
 رواة الامهات الست وفي هذا المقدار كفاية فليس المراد منه الا مجرد التذكير ولو كانت القافية



بان يقسم التركات وينظر مكان الخصومات ويجر السجلات لكان قد كلفت بما لا يطيق  
 ولا يدخل تحت قدرته واضر ذلك باهل الخصومات لاسيما عند ان يشد الرجل ويتزود  
 للسفر الى مكان بعيد ينظر اسباب الشفعة بين البدوي الفلاني وغريمه او يقسم تركتهما المقترة  
 في جوانب الارض فان هذا يعود على الغرض المقصود من نصب الاحكام الشرعية بالنقض ومن  
 قال ان هذا من عمل القاضي فهو لا يدري ما هو القضاء بل الذي يجب على القاضي ان يقول للورثة  
 المتخاصمين اليه بكيفية القسمة على الفرائض الشرعية ويقول للمتخاصمين في الشفعة بعد  
 ان يحل العدل صورة الاسباب ان المستحق للشفعة صاحب هذا السبب ومن هذا ونحو  
 ذلك وهكذا في سائر الامور المشابهة لهذا واما اذا كان من يامر القاضي بالنظر في القضية  
 من المتاهلين للحكم فيها بالشرعية المطهرة فالأجرح على القاضي في ذلك وسواء كان الحاكم  
 قاضيا او غير قاض فان تفويضه من القاضي يجعل بمنزلة القاضي له ان يفوض الحكم اليه  
 لانه يثق به بانه لا يزيع عن الحق لورعه وامانته ولا يحكم خطا ولا جزا فالعلم بالشرعية المطهرة  
 وتاهله للحكم فيها ولكنه لما كان مأمورا بامره ومباشرا بتفويضه كان عليه ان ينظر في  
 حكمه ومستند اخذ بالحزم وعلا بالعزيمة فان المتاهل غير معصوم من الخطا وقد يغني  
 عليه مع علمه بالشرعية بعض ما يقيها فاذا اعتصد نظره بنظرة واجتمع علمه مع علمه  
 كان ذلك غاية ما يجب في نهاية ما يلزم وبالله التوفيق **مسئلة** اعلم ان الذي ينبغي اعتناء  
 في اجرة السجان والاعوان هو ان السجين ومن احتاج الى اعوان الحاكم لا يخلوا ما ان يكون  
 قد تقدر عليه حق الغير يجب عليه التخلص منه كالدين ونحوه فامتنع مع تمكنه من ذلك  
 بوجه من الوجوه وعدم وجود عذر شرعي كالاعصار الشرعي فمن كان هكذا فماله ان يخلوا السجان  
 والاعوان فهو عليه من ماله ولا يخل اخذه من خصمه ولا من مال المصالح اما ان يخل اخذه  
 من خصمه فظاهر لانه مظلوم وقد رفع مظلومه الى شرع الله فوجب على القاضي والوالي ان  
 يوصله الى ما يطلب من الحق ويدفع عنه الظلم بالزامه خصمه الظالم له بتسليم مظلومه  
 فيه فاذا ازمه بشيء من اجرة السجان والاعوان فقد ظلمه الا ان يقتضى الحال وتوجب الضرورة  
 ذلك لمن يطالب غريبا له في القصاص كان المقتصر منه فقيرا ولم يكن في الوجود مال



مصالح من خراج ومعاملة وجزية وقضاه سهم في سبيل الله او كان ولكنه بايكم قوم  
 يتغلبون عليه وكان هذا المطلوب بالقصاص لا يمكن استيفاء ذلك منه الا برسالة  
 الاعوان عليه وحبسه في السجن وكان الاعوان والسجان لا يفعلون ذلك الا باجرة هذا الطالب  
 للقصاص قد صار لا يمكن من استيفاء ما اوجبه الله له الا بتسليم ما يعتاد لاولئك من اجرة  
 وعلى القاضي ان يوضح له ذلك ويقول له اما رضيت لنفسك بهذا الذي لا يمكن الوصول  
 الى حقاك الا به او تركت واما كونه لا يجوز اخذ اجرة السجان من مال المصالح حيث كان من عليه  
 الحق متمكنا منه مما تمنع من تسليمه بعد الحكم عليه فلعدم الوجه المسوغ لذلك فان مصروف  
 مال المصالح هو المصالح وهذا الرجل الممتنع من تسليم ما عليه بعد حكم الشرع قد صار جانيا  
 على نفسه ووجب عليه استخلاص الحق منه والاخذ على يديه حتى يتخلص من الذي عليه  
 ولما كان هذا الاستخلاص دفع الظلم والحكم بالحق لا يمكن الا برسالة الاعوان عليه وحفظه  
 في السجن كان ذلك مما لا يتم الواجب الا به فوجب علينا فعله وحل لنا الزامه بما يطلبه الاعوان  
 والسجان من اجرة على وجه العدل فانه ظالم وقد سمي النبي صلام فعليه ظلم فقال لي الواحد  
 ظالم يحل عرضه وعقوبته كما ثبت في الصحيح والعقوبة لا تختص بنوع معين بل يحل لنا ان ننزل  
 به ما يصدق عليه اسم العقوبة واخف العقوبات ما لا يمكن استخلاص الحق منه الا به  
 الحبس واجرة السجان والاعوان وهذا ظاهر بل لو لم يرد هذا الحديث الصحيح لكان تسويغ  
 ذلك معلوما من قواعد الشريعة لوجوب دفع المظلمة علينا وان ما لا يتم ذلك الا بحسب  
 كونه وان من تمام ذلك ما يعتاده السجان والاعوان ولو لا ذلك ما فعلوا ما نأمرهم به  
 وهذا الظالم هو الذي تسبب بظلمه وامتناعه عن التخلص من الحق الى ما يحتاج الى غرامة  
 مالية هذا اذا كان عليه الحق على الصفة التي ذكرنا واما لو كان فقيرا قد تبين فقره فهذا يحل  
 ارسال الاعوان عليه ولا سجنه بل يجب عليه الحيلولة بينه وبين الطالب له بنقل القران  
 الكير وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فان حبسه الحاكم او ارسل عليه كان ظالما  
 وكان واجبا عليه ان يسلم اجرة من ارسله واجرة السجان من ماله واذا لم يكن قد تبين  
 فقره واعساره عن تسليم ما عليه ولكنه يدعي ذلك وخصمه يخالفه وينكر فان كان حضرة



الى القاضي ووقف مع خصمه لديه فكتابه من ارسال الاعوان عليه فلا يحل ارسال  
 الاعوان عليه بل على الحاكم ان يطلب منه البرهان على دعواه فان جاء به انظره الى مسيره  
 وان عجز عنه اوجاه غريمه بما يفيد ايساره الزمه بالتسليم فان امتنع مع ذلك كان الكلام  
 فيه كالكلام في الموسر الذي امتنع من التحلص مما عليه وقد تقدم واما حبس الملتبس حاله  
 فقد اختلفت اهل العلم في ذلك فسوخ بعضهم حبسه حتى يتضح الامر وقال اخرون لا يحل  
 حبسه بل يجب عليه العمل بما ينتهي اليه الحال قال الشوكاني وعندى ان هذا محل نظر الحاكم فان  
 ذلك يختلف باختلاف الناس فمنهم من تكون في حبسه مصلحة يظهر عندها انه متمكن من  
 التخلص وان دعواه التي ادعاها لا حقيقة لها ولا صحة وانه انما فعل ذلك فادرا من الحق ومروءة  
 وبعد اعين الانصاف منهم من يكون عرضه اعز عليه من ماله وهم اهل التستر والحياء والمروءة  
 وكذا لك الدواعي الدينية الذين يغلب على الظن انه لا يدعون الاعسار الا عند الضرورة فممكن ان  
 هو لا يحل حبسه ولا ازال نوع من انواع الهوان به بل ينتظر ما يصح من امره وينتهي من حاله  
 ولا مسوخ بحبس لا غير فانه لم يثبت ان له واجد حتى يكون مطلعه ظلم يحل عرضه وعقوبته  
 ولا فقه تحصل في بطلان دعواه كما تحصل في بطلان دعوى الاول حتى يكون ذلك مسوقا  
 بحبسه وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم في التهمة ولا فرق بين قهوهه فان قلت اذا كان الحبس بحجة  
 او كان اثم ملتبس على الحاكم وهو يبرجوايضاح الحق بعد طول الخصومة وكان يخشى نفوذ  
 احد الخصمين فاستوفى منه حبسه فعلم من تكون اجرة السجاء والاعوان فلو كانت تلك هي الصلة فان لم  
 يكن مال الصالح او كان لا يمكن الوصول اليه فللحاكم ان يجعلها بعد اوضح الحال على من كان متعديا  
 فخاصني باطل لانه تسبب بفعله الى لزوم مالزم من الاجرة وهكذا ينبغي ان تكون اجرة هؤلاء من  
 مال الجصائح اذا كان السجون ممن يخشى على الناس من ضرره اذا اطلق من نكرو منه اسرق  
 او قطع الطريق والاذية للمسلمين بنوع من انواع وكان لابد فعرضه عنهم لا يحفظه في  
 السجن بل من كان بلا جرم باقامة الحبس عليه فانه لا يحل حبسه بعد ذلك وهكذا تكون اجرة السجاء  
 والاعوان من مال الصالح اذا كان الحبس لمسوخ شرعي نحو من يجب عليه القصاص في الرقة  
 قاصر او غائب هو مسلم لنفسه غير متمنع من استيفاء حاكم الله منه فان لم يكن مال الصالح



او كان ولا يمكن الوصول اليه كان ذلك من المقتصر بالجملة فمن كان محباً سألحق عليه  
يجب عليه التخلص منه وهو متكن من ذلك وقد تقر الحق عليه بحكم الشرع فالزم بسبب  
فعليه لا على غيره ولا على خصمه ومن كان امره ملتبساً وكان حبسه سائفاً لوجه من الوجوه  
فالزم من مال المصالح فاذا لم يكن مال المصالح فللمحاكم ان يجعله على من صح ان له فخاصم في  
باطل ومطالب لا يقتضيه الشرع عما منه مع علمه ومن كان محباً لمصلحة راجعة  
الى المسلمين او كان باذلاً لما عليه من الحق لكنه عرض ما يقتضي الانتصار كان ذلك من مال  
المصالح فان لم يكن فللمحاكم ان يجعله من المسلمين اذا كان الحبس لمصلحة طرد ومن له الحق  
اذا طال الحبس لمصلحة وأما اجرة الاحكام المأخوذة من الخصمين فان كان ما يأخذ الحاكم  
من الخصوم الى مقابل على يعملونه كرقم السجلات والسير الى الامكنة المتنازع فيها مما يحتاج  
الى مشاهدة كاسباب الشفعة ونحو ذلك وكان الحاكم لا يجازي له من بيت المال يقبضها  
الى مقابل اجرة وكان ما يأخذ بمقدار عمله الذي عمله مع طيبة من نفس الخصوم فهذا الاشك  
انه حلال ليس غقبضه ولا فرق بينه وبين من يعمل مع الناس ويحترف بنوع من انواع الحرف  
من نجارة او خياطة او عمارة او نحو ذلك فان ما يأخذ هؤلاء حلال طلق لانه في مقابل عملهم  
وقد امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بايقان الاجرة والحاكم على تلك الصفة داخل في هذا الموم لانه اجير  
اخذ اجرة بطيبة من نفس المور وطيبته بغير ما محالة للمال الغير اماما يعتد به كثير من  
اهل الفقه من اعتبار امر زائد على طيبة النفس كالايجاب والقبول بالفاظ مخصوصة  
او نحو ذلك فلا دليل عليه واما اذا كان ما يأخذ القاضي المذكور زائداً على مقدار  
عمله ولم تطب له النفس كان له جناية من بيت المال في اخذ سمحت حرام واكل المال الغير  
بالباطل وقد قال تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا يقال ان ما يأخذ القاضي هو الى  
مقابل الحكم وهو واجب عليه والاجرة على الواجب حرام لا تأقول ليس ما يأخذ هنا اجرة  
عن الحكم بل عن ما ذكرناه من رقم السجلات والنظر في الامكنة التي تتعلق بها الخصومات  
وذلك غير واجب هذا الخ مما ذكره الشوكاني في منحة المنان في اجرة القاضي **مسألة**  
اختلف اهل العلم في جواز التاديب بالمال على الاطلاق فجوز قوم ومنعه اخرون استدلال



المجزؤ والمانع باداة من الكتاب السنة يطول ذكرها والذي يترجح ان العقوبة بالمال لا يجوز  
 استعمالها في كل قضية قضية بل في قضايا خاصة وردت في السنة المطهرة ثم وثالث  
 القضايا الخاصة بوجه التخصيص لك بالامام لان الاصل في الاحكام الواردة عنه صل  
 عدم اختصاصها بفرد او افراد ولكنه يعلم بالضرورة اختصاصها باهل الولايات التي انشأ  
 والتغريب اليهم ولو اجزنا ذلك لكل فرد لزم ان ياكل الناس من اموال بعضهم بعضا بالباطل  
 وهو باطل وحاكم الصلاحية اذا كان عالما من جملة اهل الولايات الذين يتجاطعونهم  
 فيجوز له التاديب بالاموال على ذلك الشاكن صرف المال فيمن يكون الصرف اليه مصلحة و  
 لا شك ان الصرف الى احد الخصمين اذا كان لا يرضى الا بصرف المال اليه وكان يؤثر  
 الى غير فتنه وتشتا مفسدة مصلحة لان الصالح لا يختص بنوع من الانواع فلا يصلح من  
 الصرف اليه عند ذلك لان الامور التي تدفع بها المفاسد مصالح اذا لم تنسب عنها مفسد  
 مساوية او راجحة وقد شرع الله سبحانه لعباده الشرائع وحد لهم الحرام وجعل لكل خيب  
 عقوبة فالقاتل يقتل او يسلم الدية ان لم تكمل شروط القصاص او كملت ورضي الورثة بالدية  
 والنجاني يقتصر منه فيما يجنبه القصاص يسلم الارش في الجناية التي لا قصاص فيها والزاني  
 والسارق والقاذف والسكران قد جاءت الشريعة بعقوبات مقدرة في كل واحد منهم و  
 تارك اركان الاسلام وبعضها اذا اصر على الترك ولم يترك جميعها لم يحبس بالطاقة وهكذا  
 جاءت الشريعة المطهرة بما يلزم كل من فعل محرما او ترك واجبا وكميات في شئ من هذه الامور  
 الشرعية التاديب بالمال وان ورد شئ من ذلك في الشريعة كتضعيف الغرامة في بعض  
 المسائل واخذ شرط مال من لم يسلم الزكاة واخذ ثياب من يقطع اشجار حرم المدينة ونحو ذلك  
 فهو مقصور على محله لا يجوز مجاوزته الى غير ذلك لان الاصل الاصيل المعلوم بالضرورة الدينية هو  
 تحريم مال المسلم وعرضه وعدم تسويغه الا بطيبة من نفسه وان تلك المواضع التي ورد  
 فيها التاديب بالمال كالمقصود لهذا العموم فيقتصر عليها ولا يجوز مجاوزتها الى غير ما ذكرناه ولا يجوز  
 ذلك في هذه المواضع التي وردت الائمة المسلمين التحريم في معرفة احكام الدين ولا يجوز  
 لا افرادهم كائنا من كان ولا يشك عاكر ان تلك المواضع اليسيرة واردة على خلاف الاصل



في هذه الشريعة فان الأصل المعلوم بالضرورة هو ما ورد في كتاب الله وسنة رسوله  
 من العقوبات المقدرة للعصاة وقد تعافت الظلمة في هذه المسئلة كما فتا شيعا حنة  
 عطوا الحرد الواجبة واستولوا اموال المسلمين بغير حقها فاخذوا ما حرم الله عليهم  
 اخذوا وهو مال المسلم واهلها ما اخذ الله عليهم القيام به وهي الحرد الشرعية فجمعوا بين  
 خطيئتين شنيعتين هما استغلال اموال المسلمين واكطها بالباطل وتعطيل حد حلاله التي  
 شرعها لعباده واعا فمر على ذلك علماء السوء فافترقوا هربا وجدنة في نصوص اهل العلم من  
 الكلام على التاديب بالمال فضلوا واضلوا وكافوا شركاء هم في الظلمة مع ان نصوص اهل  
 العلم مقيدة بقبح ومشرطة بشرط وكذا السكاداة الواردة في ذلك فانها في موطن خاصة  
 مباينة لما يفعله اهل الظلم مبينة على مصالح عامة وخاصة لا يقف على وجه الحكم  
 فيها الا اواد العلماء ولشيخنا وبركتنا الشوكاني في ذلك الكتاب ورسالة سرد فيها الواضع  
 التي ورد فيها التاديب بالمال وهذا زبد منها مسئلة عدل الحاكم العالم المتاهل  
 المتكلم من الحاكم بما نزل الله في كتابه وعلى لسان رسوله في الحادثة الى الراي والاستحسان  
 يخرج عن مسمى القاضي الى مسمى الخائن لله والمسلمين وللشريعة بل يلحق حكمه بالباطل  
 واهله لانه عدل عن حكم الله الى حكم نفسه وقد رايه على رأي الشارع واثر هذا يانه على  
 ما رضى الله لعباده ودر الامامة بغير التدبير الذي دبرها الله به فهو عن الحاكم الذي يحكم بالشريعة  
 المطهرة بعزل ولا يلزم الاجابة اليه ولا امتثال امره بل يجب على كل مسلم عزله والحيولة بينه  
 وبين المسلمين فانه مع كونه ظالما للعباد بالحاكم عليهم بغير الشرع هو ايضا ظالم للشريعة معاندا  
 لله ورسوله وشريعته فها شر من الظلمة الذين يظلمون الناس في دماءهم واهلهم واعراضهم  
 لانه شاركهم في ظلم الناس وازاد عليهم فكان به على الله وعلى رسوله وعلى الشريعة وحكمها  
 بالباطل غوت بصورة الشرع لكونه منتصباً في منصب المترجم عن الشرع هذا على فرض انه متاهل  
 لا يخفى عليه ما شرعه الله في تلك الحادثة واما على فرض انه جاهل لا يعقل الحجج بل يقر على نفسه  
 بذلك ويظهر للناس كجهلهم شأن غير المتاهلين فهذا وان كان من فضلة النار ومن اشكر الاشرار  
 لكنه ليس بمن ذهب فكذب على الله وعلى شريعته عالما بان كذا كذا متعمدا للعدول عما يعلم



من الشرع إلى دأيه الفاسد لأن غير المتأهل هو لا يعلم الشرع حتى يقال عدل منه الرأيه  
 أو رأي غيره بل ذلك عندنا هو الشرع بعينه وأما إذا كان ذلك المتأهل القاضي بالرأي  
 والاستحسان انما قضى به بعد أن لم يجد في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا في القياس الصحيح  
 مستند التلك الحادثة فهذا لا انكار عليه فقد عمل بحديث معاذ الوارد في هذا الباب  
**مسئلة** الاستناد في الأحكام الشرعية إلى الأعراف المألوفة لا ينبغي أن ينسب ذلك إلى  
 الشرع إلا في مثل جملة أقرار المقر وحلف الخالف ونحو ذلك من المحاورات على عرف بلدة  
 فإن هذا لا مدخل فيما يتعلق بالقضا من هذه الحيثية لا من حيث جعله دليلاً للحكم  
 فإن ما وقع في كتب الأصول والفرع من الكلام على الأعراف لا يراد به إلا هذا الذي مثل  
 تقديمهم عرف الشرع على اللغة ونحو ذلك من المباحث فإنه يراد به عرف الشارع وأهل  
 الشرع كما اصطلى قوم بينهم وجه لوعرفهم فإن ذلك لا مدخل له في الشرع إلا من تلك  
 الحيثية وأما ما في الكتاب العزيز من الإرشاد إلى العمل بالعرف في المعرف فكذلك في السنة  
 المطهرة من الأحاديث المصروفة بالأمور المعروفة بالمقابل المنكرو والمراد المعروف في الشرائع  
 وعند أهلها وكذلك ما لا يلزم عقول المتشرعين من تحسين العدل وسائر المنكحات النفسانية  
 المستحسنة فإنه من المعروف ما كان منافعها من الظلم وما يشابهه فهو المنكرو بالجملة  
 فتحقيق هذا البحث يحتاج إلى تطويل وأما ما ينسب به أهل الأصول إلى بعض الطوائف الإسلامية  
 من العمل بالأعراف والعادات فينبغي جملة على ما ذكرناه لأنه يبعد كل البعد أن يقول عالم  
 من علماء الإسلام أن ما اصطلى عليه قوم فيما بينهم بعد عصر النبوة بعصور يكون شرعاً  
 لهم **مسئلة** طلب المدعى المصالحية على فرض عدم قيام شاهد لا غير من الأمور التي  
 يثبت بها الحق على طرق الاستقلال أو مع الانضمام إلى الغي لا يكون أقراراً بطلان دعواه  
 ولا بطلان ما يستحقه زائد على ما وقعت به المصالحية لما تقر من أن المصالحات ليست  
 بأحكام تجب على كل أحد من المتصالحين التزامها والتوقف على مقتضى ما وقعت عليه بل  
 لكل واحد منها ما نقضها متى شاء وهذا مما لا علم فيه خلافاً ولا يجوز للمدعي بعد وقوع المصالحية  
 بعض المقدار الذي ادعاه أن يطلب الزائد عليه فإن كان له برهان على ذلك فلا



شك في صحة ذلك ولزومه وان لم يكن له برهان فله طلب البين من المدعى عليه  
 انه لا يستحق عليه ذلك المقدار ولا يستحق عليه شيئا من الاصل ولا يستحق عليه زيادة  
 على ما وقعت به المصلحة ثم هذا الصلح مع كونه غير لازم هو ايضا صلح عن انكار وقتل جرم  
 اهل المذهب بانه غير صحيح وان كان الحق انه صحيح اما اولا فلعدم المانع والاصل بالجواز  
 واما ثانيا فلان ادلة الكثرة والسنة دلت على مشروعية مطلق الصلح فمن ادعى عدم  
 مشروعية فرد من الافراد فعليه الدليل واما ثالثا فلما ثبت في الصحيحين وغيرهما ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم سمع خاصة ابي بن كعب بن ابي جلد في المسجد قال يا كعب ضع الشطر فقال  
 رضيت يا رسول الله ثم قال لابن ابي جلد قد قرأ قضاء هذا ان كانت الخاصة الواقعة بينهما  
 في المقدار وان كانت في التجيل والتاجيل فليس ما يدل على عمل النزاع مسئلة اذا كانت  
 لقبيلة ارض موات يدعونها ولا منازع لهم فيها ولا بينة الا اليد الحكيمة فينظر في مستند  
 دعوى كونهما ملكا لهم هل هو صدق راحيا في زمان سابق او شراء من عجي او نوع من انواع  
 التملك او كان المستند هو كونهما اصبا والسيل الى املاكهم او مواطن رعي انعامهم فان كان  
 الاول فلا شك ان دعوى المالك صحيحة واليد الحكيمة تثبت بها الاصل والظاهر فلا تقبل  
 من الغير دعوى تخالف ذلك الا برهان شرعي وان كان المستند ما ذكرنا اخرا فمثل الاصاب  
 والمراعى ليست باسلاك في نفسها فمجرد ذلك لا تقبل دعوى المالك لان غاية ما تقيد اليد  
 على الاصاب والمراعى هو ثبوت الحق لا المالك وعلى الاول اذا علمت غير او نحو ذلك كان له  
 نزعها منه ولا يرجع بما غرم فيها الا باذن وعلى الثاني ليس له نزعها منه ويكون الحق بها الا انه  
 اذا حصل الضرر على الاول بعدم اصاب السيل الى ارضه او عدوى ماشيته في ذلك  
 الحل فالظاهر ان لا منعه وبان يمتنع والحاصل ان الاسباب المقتضية للمالك معرفة وقته  
 جوزائمه العلم الكلام في الاحياء والتجوز فزوا بينهما بما يشفي فلا يرجع كلامه في مواطنه  
 مسئلة الارض التي فيها آثار ملك متقدمة لما لا غير معروف ان كانت في البلاد  
 الامامية فهي بيت مال يكون امرها الى الامام يجعلها لمصلحة مريضها المسلمين او يبيعها  
 او ياجرها وان كانت في ارض غو امامية كان امرها الى الصلح اهل تلك البلاد يجعلها في



مصالح المسلمين على أي صفة من الصفات التي يعود نفعها على المسلمين وإذا كان  
 لأحد الناس أو ضاح صحيحة تقيد أنه يملك فيها مقداراً معلوماً غير معين في جهة من  
 جهات مكانه ذلك المقدار في أو وسط بقاعها الذي يكون متوسطاً بين أعلامها وأدناها  
 إذا كانت مختلفة فإن كانت متحدة كان للإمام أو الحاكم من جهة أو حاكم الصلاحية  
 أن يعين لصاحب الوضع ما اشتمل عليه وضعه في أي جهة من جهاتها والمفروض أن لا يكون  
 يد عليها حتى يعارض الوضع الذي بيد المتمسك به وإذا كانت تلك الأرض لقوم متفرقين  
 وهي منسوبة إليهم نسبة تقيد المالك فإن كان نصيب كل واحد معلوماً غير معين في  
 جهة قسمت بينهم على قدر الأنصباء وإن كان النصيب مجهولاً قسمت بينهم على الرأس مع  
 عدم البرهان الشرعي بوجه من الوجوه **مسألة** قد أمر الله سبحانه وتعالى بإحسان  
 عشرة الزوجات فقال وعاشروهن بالمعروف ونهى عن أمساكنهن ضراراً وأمراً بالامساك  
 بالمعروف والتسريح بإحسان فقال تعالى فامساك بمعروف وتسريح بإحسان ونهى عن  
 مضارتهن فقال عز وجل ولا تضاروهن فالغائب إن حصل مع زوجته التضرر بغيبته  
 جاز لها أن ترفع أمرها إلى حكام الشريعة وعليهم أن يخلصوها من هذا الضرر والقانع بهذا  
 على تقدير أن الغائب ترك لها ما يقوم بنفقتها وأنها لا تضر من هذه الحيثية بل من حيثية كونها لا  
 مزوجة ولا إيماء أما إذا كانت متضررة بعدم وجود ما تستغفقه مما تركه الغائب فالفسخ  
 لذلك على الأفراد جاز ولو كان حاضراً فضلاً عن أن يكون غائباً وهذه الآيات التي ذكرها  
 وغيرها تدل على ذلك فإن قلت هل تعتبر مدة مقدرة في غيبة الغائب قلت لا بل مجرد حصول  
 التضرر من المرأة مسوغ للفسخ بعد الاعتذار إلى الزوج إن كان في محل معروف ولا إذا كان لا يعرف  
 فإنه لا يجوز للحاكم أن يفسخ النكاح بمجرد حصول التضرر من المرأة ولكن إذا كان قد ترك  
 الغائب ما تقوم به محتاج إليه ولا يمكن التضرر منها إلا بالمرغبة النفقة ونحوها فينبغي توقيفها  
 مدة يجبر من أحد الطرفين النساء بأن المرأة تتضرر بالزيادة على تلك المدة وأما إذا المرء ترك  
 لها ما تحتاج إليه فالمسارعة إلى تخليصها وفك أسرها ودفع الضرر عنها واجبة ثم إذا  
 تزوجت بأخر فقد حاربت زوجته وإن عاد الأول فلا يعود نكاحه باق بل يطل بالفسخ



فلا تشتغل بهذه التفاصيل التي ذكرها الفقهاء في كتبهم مسئلة الاقتصار في  
 الدعوى على البعض لا يجب افعال ما شهد به الشهود من الزيادة فان هذه الزيادة  
 قد ثبتت المستند الشرعي الذي جعله الله سببا للحكم الشرع كما في الكتاب والسنة  
 فمن ادعى ان هذا السبب الشرعي للحكم لا يكون سببا الا اذا طابق الدعوى فقد ادعى  
 تقييد الكتاب والسنة بما ليس عليه اثاره من علم بل ليس عليه وجه من وجوه الرأي  
 المستقيم عند من يعمل به فاذا اقام شاهدين شهدا له باللف على فلان وهو لم يدع من قبل  
 شيئا او ادعى بعض هذا المقدار فقد وجب الحكم له بالالف بحكم كتاب الله تعالى في سنة  
 رسوله صلى الله عليه وآله من شهدوا عليه بالالف انه قد سلم بعضه او كله وبرهن على ذلك  
 فلا حكمه ولا يقدح في شهادة الشهود بالالف ولا يناقضها لاختلاف وقتي الزوم والسقوط  
 وهذا امر معقول ظاهر واضح وهو الشريعة التي شرعها الله تعالى للعباد فدع عنك هذيان  
 الرأي مسئلة الدعوى التي قد علم كذبها بما تقدمها لا يحل قبولها ولا سماعها لان ذلك  
 اتعاب للمدعى عليه بما قد اعترف المدعى بكذبه اذا كان ذلك الذي تقدم في الكذب لا يمكن  
 الجمع بينه وبين الدعوى بوجه صحيح والحاصل ان المستند لا بطل هذه الدعوى هو اقرار  
 المدعى بانها باطلة والاقرار سبب قوي من اسباب الحكم بل هو اقوى الاسباب التي ورد بها  
 الشرع فاذا كلفنا من وقعت عليه الدعوى باجابتها وادخلناه في الخصومة كان ذلك  
 ظلما بينا وخروجا عن العدل ومخالفة للحق وهذا ظاهر لا يخفى مسئلة احكام امنا الله  
 تعالى في ارضه فان ظهر لهم المستند الشرعي وجب عليهم الجزم بحكم الله تعالى وايصال  
 المدعى بما يستحقه فان جاز الحكم ان عند المدعى عليه المترد عن الاجابة او الغائب عن  
 موقف الحكم ما يدفع ما جاء به المدعي استثبت فان امكن وقوفه على الحقيقة فذل وان  
 لم يمكن فقد لزمه العمل بالسبب الذي يصلح للحكم وتجعل العين المحكوم بها في يد المدعي موقوفة  
 حتى يتبين ما عند المدعى عليه مسئلة اقل احوال ثبوت اليد على الحق ان يكون مفيدا  
 كون الظاهر مع ثابت اليد شرطي الحال ولا ينتقل عنه الا بناقل ارجح منه كما ان ثبوت اليد  
 على العين يوجب استصحاب الحال ولا ينتقل عنه الا بناقل ارجح منه ولا يعارض هذا ان الاصل



في منافع الاعيان ان تكون تابعة للعين فان هذا الاصل قد عورض بما هو ارجح منه  
 وهو ما افاده ثبوت اليد من كون الظاهر من ثبوت اليد على الحق هو استحقاق الثابت له  
 ويؤيد هذا ما يوجد في الخارج كثير من الاعيان التي يتعلق بها حقوق لغير اهلها والاصل  
 ان مجرد نفس الاصل او الظهور انما يستفاد بها كون القول قول للمتمسك بها والبيت عليه  
 خصمه لان المدعي هو من معه اخفى الامرين فاذا عجز عن ايراد الناقل فمن نفسه ائتم  
**مسئلة** الحكم بالقرائن القوية قد حكى الحافظ ابن القيم رحمه الله جمع عليه واستشه  
 لذلك بقضايها اقامة الحد بحمد الجبل ويجرد وجود الراجحة في الخبر بما وقع منه صلح  
 من الامر الزيد يتعدى باحد بنى التحقيق ليدل على كزخي بن اخطب ذراعي ذهابه  
 النفقات فقال صلح هو اكثر من ذلك والعهد قريب من ذلك قصة يوسف عليه  
 السلام حيث استند الحكم الى قد القميص من قبل اودبر وذو غير هذه الامور من نظائرها  
 هذا الحكم لكل من ثابت اليد الحكيمة بما يليق به هو من الحكم بالقرائن واثبات الاحوال ان يكون  
 ذلك الشيء الذي يليق باحد هادون الاخر فيفيد ان يليق به ظاهر فيكون القول قول مبيح  
 لان من معه الظاهر هو المنكر ومن معه اخفى الامرين هو المدعي واذا وجد ما هو اقوى  
 من القرينة التي هي كونه يليق باحد هادون الاخر لم يجز العمل بالقرينة ولا التعويل عليها بل  
 الواجب الرجوع الى ما ثبت في الشرع انه يجوز الحكم به من البينة واليمين والاقرار ونحوها  
**مسئلة** الاسباب التي ورد بها الشرع هي الاقرار والبينة واليمين واذا حصل واحد من  
 هذه على وجه الصحة فقد جاز الحكم الشرع ووجب عند الزام الخصم واما النكول فهو  
 ان كان من اقوى القرائن على صدق دعوى المدعي ولكنه لما كان عليه قد يكون الترفع عن  
 اليمين كما يفعل كثير من المنكرين وقد يكون الحامل عليه مزيد الغباوة حيث يوجه عليهم  
 اليمين وعدم حله بان اليمين واجبة عليه وقد يكون الحامل عليه ما يعتقده كثير من العامة  
 ان مجرد الحلف ولو على حق لا يجزى وانه ياتر الفاعل له فلما كان الامر هكذا لم يكن مجرد التمسك  
 سببا شرعيا للحكم فان قلت اذا عجز المدعي عن البينة وامتنع خصمه عن اليمين ضاع الحق و  
 ترك العمل بما يوجب الشرع من ابطال كل ذي حجة وانصاف المظلوم من الظالم قلت



لا يجوز تقرير الممتنع من اليمين على امتناعه فان ذلك يؤدي الى ضياع الحق كما ذكرت  
ويوجب ترك حكم الشرع وما يجب من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة احكام الله  
فقال بل يجب على الائمة وحكام الشريعة ان يعرفوا الناكل بان اليمين حق واجب عليه وانه  
لا يجوز له الامتناع منها فان اجاب فذاك وان لم يجب انزلوا به بعض ما ينزل بمن لم يقبل  
الحق ولم يجب الشرع من اخذ بيعة واطرقة على الحق اطرا ولو بان يمسه سوط من العذاب  
فان الحق لا يقر الا بذلك والشرع لا يمضي الا به وقد اوجب الله تعالى على عباده الحكم بالحق والعلم  
وكف يد الظالم عن المظالم واستخرج المظلمة من يد الظالم وردوها الى المظالم فيجب التوصل  
الى ذلك بما يسوغه الشرع وقد قدمنا ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الزيدان يعذب اليهودي حتى يقر  
بالمال الذي يحكي بن اخطب يدل على موضعه والله اعلم **مسئلة** لم يصح شي في بيان  
الرد قط وما ردوي في ذلك فلا تقوم به حجة ولا ينتهض الدلائل على المطالب والاسباب  
الشرعية لا تثبت الا بالشرع واما الاستدلال لشرعية يمين الرد بقوله سبحانه وتعالى  
او ترحمون بعد ما هم فاعطوا ظاهرا فان معنى الآية غير هذا كما هو مبين في كتب التفسير وهذا  
فالجور على انها منسوخة فان قلنا لا شك ان هذه اليمين لا تجب على المدعي اذا ردها عليه المنكر  
فلا يجوز الزامها بها ولا يكون نكولها عنها نكولا يثبت به ما يثبت بها لنكول ولا يحتاج الا الى  
الاستدلال على لزومها بما ورد من التنصيص على الاسباب الشرعية لقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك  
او يمينه وقول الله على المدعي البينة وقول المنكر اليمين لان الدليل على من ادعى انها سبب شرع  
والاصل عدم ذلك والنافي كونه سببا يكفي في قيامه مقام المنع انما الشأن في شيء آخر  
غير الزام من ردت عليه بها وهو ان المنكر لما طلبت منه اليمين التي هي عليه شرعا ولا ينفع  
عنه الحق الا بفعلها قد رضي لنفسه بان يحلف المدعي بان هذا الامر الذي ادعاه ثابت  
على المنكر وقع بذلك فخرج اليمين المتوجهة عليه بهذا الرد فالحكم عليه بهذه اليمين اذا  
حلف المدعي ليس كونه سببا شرعيا بل لكون المنكر قد رضي بها عرضا عن اليمين التي عليه  
قلت هذا صحيح من هذه الحيثية والانسان ان يلزم نفسه ما شاء بما شاء فان حلفه الذي  
لزم المنكر ما افادته وان ابى ان يحلف فلا اراه له ولا يكون تركه لفعلها حجة عليه مبطلة



لدعواه فاعرف هذا وتامله فانه نفيس مسئلة اليمين الموكدة ليس عليها اثاره من علم  
 بل الواجب النظر في البينة التي اقامها المدعي فان كانت شهادة صفيقة قد صحت للحاكم وجب عليه  
 الحكم بها ولا يكون طلب المدعي عليه لها موجبا للتوقف في الحكم ولا يحل للحاكم ان يجمع منه ذلك  
 واما اذا كانت البينة غير صالحة لاستناد الحكم اليها بوجه من الوجوه فعلى المدعي ان ياتي  
 ببينة صحيحة معمول بها فان فُضِّضَ بذلك فالكفران عجز عنه فليس له الايمان المنكر لان الشهادتين  
 التي اقامها ليست سببا شرعيا للحكم فان قلت اذا عرفت الحاكم من طلب الطالب ليمين التأكيد  
 انه يعلم ان في شهادته مخلا وان كانت في الظاهر صحيحة صالحة للسببية للحكم فكيف يقول  
 ان لا انكر شهادة الشهود ولا ادعي انهم تعدوا الكذب ولكن ادعي ان في شهادة قهره علة توجب  
 رد ما ادعي يعلم بذلك قلت اذا كان الامر هكذا لم يحل للحاكم ان يحزم بالحكم حتى يبحث  
 عن تلك العلة التي يدعيها المنكر ويطلبه بيانها فان تعذر البيان من جهته فهو هذه  
 الدعوى قد صار مدعيها والمنكر لعلمه بخلاف الشهادة قد صار منكرا فلا يبعد ان يجهل ذلك  
 تحت قوله صلا على المدعي البينة وعلى المنكر اليمين فيكون ايجابها على المدعي ثابتا من هذه  
 الحثية لا من حيث كونها موكدة مسئلة التخليف انما هو بالله تعالى لان اليمين التي هي سبب  
 من اسباب الحكم هي اليمين الشرعية لا تنصرف الى غيرها اصلا فمن ادعى انه يجوز الزام المنكر بغير  
 هذه اليمين فعليه الدليل وهو لا يجد لئلا على ذلك هذا على تقدير انه لم يرد الامر بالحلف بالله  
 وحده والنبي عن الحلف بغيره كما هو ثابت في الاحاديث الصحيحة الكثيرة فمن زعم انه يجوز للمدعي  
 ان يحلف المنكر بغير الله من طلاق او عتاق او نحوها فقد وجب على الحالف ما لا يوجب الله تعالى  
 عليه واثبت السببية للحكم بما لم يثبت به الشرع وذلك هو من القول على الله تعالى بما لا يقل  
 واليمين الشرعية فتحصل بالاقسام بالله عز وجل او بصفة من صفاته على الانفراد ولا يجب على  
 من تجب عليه اليمين الا هذا وقد اخرج ابن ماجة باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمر  
 عن النبي صلا قال من حلف بالله تعالى فليصدق ومن حلف بالله فلا يرض ومن لم يرض  
 فليس من الله عز وجل واما ما ورد من تخليفه صلا لم لرجل فقال له احلف بالله الذي لا اله الا  
 هو صلا عندئذ شيء كما اخرج ابو داود من حديث ابن عباس باسناد رجاله ثقات فكان ذلك



ما روي عنه صلواته قال في تحليفه لليهود اذكركم باسمه الذي نجاكم من آل فرعون واطعمكم  
 البحر وظلل عليكم الغمام وانزل عليكم المن والسلوى وانزل التوراة على موسى الحديث خارج  
 ابو اوفه فغاية ما في ذلك انه يجوز للامام التخليط ببعض الاوصاف اذا رأى في ذلك مصلحة  
 وليس هذا محل النزاع بل محل النزاع وجود التاكيد بالوصف **مسئلة** ان كان المحلوف عليه  
 ممكن الخالف ان يقطع به بماز تحليفه على ذلك من هذا القبيل ان يحلف على انه ما قتل  
 او ما غصب او ما قال كذا وهكذا اليمين على انه ملكه تلقاه من مودته او اشتراه من بايعه او نحو  
 ذلك اما اذا كان لا سبيل الى القطع وذلك بان يحلف المنكر على نفي ملك المدعي فلا سبيل  
 الى القطع في مثل ذلك يجوز ان يكون يملكه في الاصل وانه خرج عنه بما لا يصح النقل وخفي  
 ذلك على المدعي عليه فها هنا لا يحلف الا على العلم ولا طريق الى القطع واما ما كان فعلا  
 لغيرة فلا سبيل الى القطع على كل حال ولا يجب عليه ان يحلف الا على العلم اذا تعلق بذلك  
 فائدة فاعرف هذا فان جعل اليمين على القطع تارة وعلى العلم تارة لا بد من تقييده بما ذكرناه  
 والا كان الا لزام به ظلما والمخالف به غير مطابق للواقع فتكون اليمين غموسا في اثمها المخالف  
 والقاضي الذي الزمه بها من غير فرق بين مدع ومنكر ومشترو وادب وليس على من عليه  
 اليمين وهو المنكر الا ان يحلف على نفي ما يدعيه المدعي فان طلب منه زيادة على هذا النفي ليطاق  
 لم يجب عليه ذلك **مسئلة** الاقرار هو اقوى الاسباب في ثبوت الحقوق والحجج ودواعي  
 والاسباب فاذا وقع على وجه الصحة كان معمولا به اذا كان في جميع من له دخل في ذلك  
 النسب السبب لا ينافي هذا ما حرم من قول صلواته الولد للفراس فان هذا الحكم انما هو مع الاختلاف  
 كما يشهد لذلك سبب الحديث واما مع الاتفاق وحصول الاقرار فلا رجوع الى الفرار منه قد  
 وجد ما هو اقوى منه ولا شك ان القرينة تقرير لمضمون الاقرار فهو تصديق ولا وجه للفرق  
 بين الاقرار بالمال والاقرار بالنسب السبب بل حجة القبول ولو بالسكوت يكفي في الجميع **مسئلة**  
 الاقرار استوجب حمله على الاعراف الغالبة لانها المقصودة للقرينة محاوراته كلها والحدود  
 عن ذلك نادرا والنادر لا يجوز الحمل عليه ولا الحكم به لانه خلاف ما هو الظاهر المتبادر  
 اذا عرفت هذا نظرت في عرف المقر اهل محله ان كان لم يعرف هذه الالفاظ كان العمل



على ذلك فان لم يكن في ذلك عرف او كان العرف مختلفا ولا غالب فوجب الرجوع الى  
عرف الشرع ان وجد فان لم يوجد كان العمل على ما تقتضيه لغة العرب ان كان المر  
عربيا وان كان غير عربي كان العمل على ما تقتضيه لغته **مسئلة** الاقرار بما هو  
لثبوت الشيء اقرار بثبوت ذلك الشيء فمن قال قد قضيت بكذا كان ذلك على من الدين او  
قال لمن ادعى عليه عينا بعماني او نحو ذلك فهو هذه الدعوى وبهذا الطلب قد اقر بان  
ذلك الشيء للمدعي فيجب استحباب الحل والحكم عليه بثبوت ما اقر بثبوته حتى ياتي بما ينقل  
عن هذا الاستصحاب وهذا مسلك شرعي لا يمكن العدل الا باعماله لا بما هو عليه فان ذلك  
وجود وظاهر **مسئلة** المراد بالشهادة الاخبار بما يعمل به الشاهد عند الحاكم باللفظ  
كان وعلى اي صفة وقع ولا يعتبر الا ان ياتي بكلام مفهوما يفهمها معه فاذا قل مثلا  
رايت كذا او سمعت كذا او كذا هذه شهادة شرعية وقد احسن المحقق ابن القيم حيث قال  
في فوائده ليس مع من اشترط لفظ الشهادة فيها دليل الا من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قياس  
صحيح انتهى قال الشوكاني في السيل قد قد منالك في كثير من الابواب ان اشترط اللفاظ  
انما هو صنيع من لم يعين النظر في حقائق الاشياء ولا وصل الى تعقل ان اللفاظ خير مراد  
لذاتها وانما هي قوالب للمعاني تؤدي بها فاذا حصل التادية للمعنى المراد فاشترط زيادة  
على ذلك لم يدل عليه رواية ولا رواية وهكذا اوجه بحسن الادام من عقل ولا نقل ولا ورد  
فيه شيء وليس المراد الا ان يفهم المعنى المراد من كلامه وان جاء بعبارة غير حسنة وبالفاظ  
غير ما فوسا فليس المقام مقام بلاغة حتى يقال انه يشترط حسن الاداء في الشهادة بل المقام  
مقام اخبار بما علمه الشاهد ولو بالوطانة واللغة المستعجزة اذا كان يفهم عنه ذلك وقسم  
بجرح الامارة المفهمة من القادر على اللفظ وبالكتابة **مسئلة** عدالة الشهود هي الشرط  
الذي ينبغي عليه المقنن ان يترتب عليه القبول وهي الشرط الذي لم يشترط الله سبحانه وتعالى  
في كتابه غيره ولا نبه على سواه بقوله واشهد اذ ذوي عدل منكروا قول الله تعالى ومن رضون  
من الشهود والمراد بهذه العدالة ان يعلم الحاكم او غيره من به اطلع على حال الشهود وهم  
حال تادية الشهادة قائمين بما اوجبه الله تعالى عليهم تاركين لما افاهم عنه ليسوا ممن يجزي



على الكذب ولا كان من شواه الحديث الذي أخرجه أحد رواه ابن ماجه والبيهقي  
سند قوي من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
خان ولا خائنة ولا ذي غمر على اخيه ولا يجوز شهادة القاطع لاهل البيت وهو الذي يتفق عليه  
اهل البيت وفي الباب احاديث مقوية لهذا الحديث تقدمت في القسم الاول من هذا  
الكتاب الحاصل ان اعظم اركان العدل تحري الصدق وعدم التسامح في الكلام  
والترديد فيه فمن كان هكذا فهو الشاهد العدل ولا يحتاج بعده الا الى ان يكون  
في الحال ظاهر العدل التي هي ملكة تمنع النفس عن اقتراض الكبار والرضا ولا يحتاج  
الى كثرة التفتيش عن حاله بزيادة على هذا كما يقول بعض اهل الاصول ان الفسق  
ما نفع فلا بد من تحقق عدمه بل نقول الفسق وان كان مانعا فلا يصلح عدم وجوده  
فبني على هذا الاصل حتى يقوم ما ينقل عنه ورضي الخصم بالشهادة بين فع كل من علة ترد  
عليها فكانه قد رضي بانبات ما شهدت به عليه اذ لم يكن الرضا القصور في نفسه  
وادراكه كمن يظن ان مجرد شهادة الشهود عليه على اي صفة كانت موجبة اثبات  
الحق عليه وليس المعتبر في الشهود الا ان يكونوا عدلا مرضيين كما نطق به الكتاب  
العزيم فان كانوا كذلك لم تتعلق بهرقة ولا يجوز تخليفهم للتممة وان تعلقت بهرقة  
فليسوا بعدول مرضيين فتباد لهم مردودة من هذه الخشية واما الاستدلال بقوله  
تعالى فيقسمان بالله لشهادتنا الحق من شهادتهما فهذه القصة منسوخة مع كونها واردا  
في اهل الذم ودعوى نسخ بعضها دون بعض تحكمها بابه الانصاف وفي انطباقها على  
محل النزاع خلاف قال في وبل العمام واما تخليف الشهود عند الريبة فالظاهر انه من  
جملة التثبت المأمور به ولا سيما مع شدة الزمان وتواتر كثير من الناس على شهادة الزور  
وكثيرا ما يخرج بعض المتساهلين في الشهادة عن اليقين القابضة والبعض بالعكس من  
ذلك ولم يرد ما يدل على المنع من تخليف الشهود مسئلة اذا كان حال الشهود  
عند الحاكم ملتبسا فاراد ان يختبر صدقهم واتقاهم على ما شهدوا به فلا بأس بهذا  
فانه مما يتوصل به الى اثبات الحق ودفع الباطل قال الشوكاني في السبل وقد انتفعنا بهذا



التعريف في غير قضية ولا سيما اذا كان الشهود قد جاؤا بالشهادة بلفظ واحد من غير  
 اختلاف فان ذلك مما يؤذن بالرؤية ويدعو الى التهمة بافترقوا وطوا ان يشهدوا بذلك  
 اللفظ وتواصوا به بينهم والغالب في شهادة الصدق ان يؤذي كل شاهد معنى ما شهد  
 به الاخر بالفاظ غير متعادلة سواء وافقت لفظ شهادة من شهد معه و  
 خالفته مع الاتفاق على المعنى وما يوضح الصدق من الكذب مع الرؤية ان يقرر الحكم  
 شرسياً فهو عن صفات تتعلق بالزمان او المكان او الحال وينبع عن ذلك ان الشهادة  
 الكاذبة عند هذا تتعثر غاية التعثر وتظهر خالفات بينين صدقها قال في ويل الغمام  
 ولما تفرق الشهود فهو من اعظم ما يستعان به على الفرق بين صدق الشهادة وكذبها  
 ولا سيما اذا سأل الحاكم عن بعض الاحوال التي لا يجوز تواطئ عليها ولقد اتفقت بتفريق  
 الشهود وتنوع سؤالهم وقل ما تصح شهادة بعد ذلك والحاكم لا يحل له التساهل بل يجب عليه  
 اكمال البحث عن كل ما يتوصل به الى كشف الحقيقة وهذا منه اتقى مسئلة اخرى لا تصح  
 الشهادة من كاذب تصرح وهذا مجمع عليه كما نقله المحققون من اهل المذاهب المختلفة  
 ولم ينقل فيها خلافاً ومن زعم ان في المسئلة خلافاً فقد اخطأ والوجه في هذا ما صرح  
 به القرآن الكريم من اشتراط ان يكون الشهود عدلاً مرضيين والكا فليس بعدل  
 ولا مرضي فهو مسلوب الاهلية ومظنة للتهمة واما قوله عز وجل او اخوان من غيركم  
 فليس ذلك مما نحن بصدد بل هو في شيء اخر كما بينه محققو المفسرين وايضا الآية منسوخة  
 فلا حكم الاستدلال بشيء مما اشتملت عليه والحاصل ان الامر واضح واجل من كل جلال  
 ولكن من حبيب اليه المحي بما يخالف الناس وقع في مخالفة الكتاب والسنة والجماع وهو  
 لا يشعر بمسئلة تصح شهادة اليه على مثله لان ما مودون بتقريرهم على شرعهم من  
 التقرير على شرعهم قول شهادة بعضهم على بعض لم تقبل شهادة بعضهم على بعض  
 لكان ذلك مقتضياً لا هذا كثير من القضايا التي لا يوجد فيها شاهد يشهد بينهم بالسبيل  
 لان المتأخاة والمداخلة انما هي فيما بينهم والمسلمون متنازهون عنهم ومسكنهم ومخالطة  
 وهذا الدليل اعني تقريرهم على شرعهم يعني عن الاستدلال بمثل ما اخرج ابن ماجه من



حديث جابر بن النبي صلى الله عليه وآله شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض فإن في أسانيدنا  
 مسئلة ثالثة في شيء من الأدلة مما يدل على أن الشاهد يجوز له أن يشهد على شهادته  
 شاهد آخر بل أوجب الله سبحانه على الشهود أن يأتوا بالشهادة التي تعلموها فقال سبحانه ولا  
 ياتوا بالشهادة إلا بما سمعوا وقال تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه إنثروا قلبه إلى الجحيم  
 هذا الأمر عام لعدم وجوده في الشيء فإن عرض الشاهد ضد نفسه معه في تهمته بالمرض أو عقل  
 له من غير المكان بعيد كان الأمر ما هنا جازما لا يحتاج إلى نقشة الضرورة وفي قوله اضطر  
 من له الشهادة وتوثيق حقه فوجب القبي في ذلك الأمر بحسب الأماكن وهذا غاية ما يمكن  
 وما يقوم مقام الأخطاء إذا لم يكن أقوى منه أن يكتب شهادة بخطه إذا كان معروفا بخط  
 أو يكتبها بخط من يعرف خطه ويشهد على ذلك فإنها قد وردت الأدلة الصحيحة الدالة على  
 العمل بالكتابة الصحيحة في مواضع من الكتاب والسنة وورد ما يدل على قبولها على العموم  
 وقد تقدم الكلام على قبول الخط في القسم الثاني من هذا الكتاب فاجبه مسئلة  
 ارتفاع إحدى الشهادات المتعارضتين بأي مزية من الزايات يصيرها راحة فتكون الأخرى  
 مرجوحة والظن بصحة الراحة أقوى كما أنه بصحة المرجوحة نقص وقد يبلغ إلى رتبة لا يفي  
 للمرجوحة تأثير في تحصيل الظن المعتبر وليس اعتبار مجرد وجوب النصاب مقتضيا لاعتداد  
 المانع ووجود الشهادة الراحة من جملة ما يصدق عليه وصف المانع فاعرف هذا  
 كل اختلاف يمكن حمله على تعدد الواقعة من غير مانع لا يضر من هذا الاختلاف في زمن  
 الأقرار أو الانشاء أو مكائدها أو اختلاف في قدر المقومة فهو وإن أمكن حمله على تعدد  
 الواقعة لكنه لا يلزم إلا ما اتفقا عليه لأنه الذي تقرر عليه نصاب الشهادة فإن أمكن  
 تكميل النصاب على الزيادة بأن يشهد شاهد آخر على ما شهد به من شهد بالزيادة أو يحلف  
 المدعي كان الواجب العمل بذلك لوجود النصاب المعتبر في الحكم والاثبات مقدم على  
 النفي لأن الشاهد به شاهد بعلم ونافيه غاية ما تضمنته شهادته أنه لا يعلم وعدم العلم  
 ليس حكما بالعدم فإن كل المدعي شهادة المثبت بيمينه أو شهد معه شاهد آخر وجب الحكم  
 بذلك وهكذا الكلام في الاختلاف في قدر العوض والحاصل أن المعتبر في جميع هذا الباب



هو هذا ولا وجه للفرق بين بعض صورة دون بعض الشهادة على النفي قل واددت في الجدل  
انتفاء ذلك الشيء في عالم الشاهد فان عورض هذا النفي بالانبات فنواتج حجة منه واقدم  
لانه شهادة عن علم وان لم يعارض هذا النفي لوجه الجرم بعدم صحة الشهادة عليه بل  
معارضه فحضر منه لانه قد افاد في الجملة فائدة معمولا بها مع عدم المعارض ولو لم يكن الا  
كون هذه الشهادة عاكسة للاصل ومقوية له فان العدم مقدم على الوجود والشهادة  
المقتضية للاشياء هي شهادة انبات ولا اعتبار بدخول النفي في لفظها لانه لا اعتبار  
بمجرد الالفاظ وان ذلك مجرد لا يليق باهل التحقيق **مسئلة** لما كانت الشهادة لا تكون  
الا عن يقين ولا يكفي فيها ظن كانت الشهادة على الافعال متوقفة على الرؤية التي يحصل  
عندها العام اليقين وهكذا الشهادة على الاقوال فانه لا بد فيها من رؤية صاحب القول  
وسماع صوته الا ان يكون الشاهد حارسا لذلك القائل بحيث يعلم علم يقينيا ان القول  
قوله ولا يمتري في ذلك بوجه فانه لا يحتاج حينئذ الى مشاهدة القائل **مسئلة** الشهادة  
مستند ضعيف فاذا عورضت بما هو اقوى منها لم يبق لها حكم فكم من شهرة تنشأ عن مجرد  
كذب كاذب وهزل هازل وقد يحصل لاسماع لها ظن كثرة فائنيكشف بخيال كاذب **مسئلة**  
الواجب الاصل هو قضاء ما لزم بوجه الشرع فصاحب الحق يطالب من هو عليه بتسليمه و  
ليس عليه ان يقبل الضمين حتم بل يجب انصافه بالتسليم فان تعدد الاعسار وجب الانظار  
كما حكم الله به عز وجل في كتابه واذا اطلب ان يحصل صاحب الحق مدة وكان الوفاء متعذرا  
في الحال اما لتعذر ماله او لعدم نفاقه في الحال كان الامهال متوجها لافاقضة الضرورة  
ولصاحب الحق ان يتوثق من غريمه رهن او ضمير ان طلب ذلك ومكان اذا كان من عليه  
الحق متمكنا من التسليم في الحال بلا مانع ورضي من له الحق بالمال مدة مع التوثق بضمير  
كان هذا الية لان مالك المال التضييق في التسليم مع الامكان وله التفتيش  
على من عليه الحق بالتاجيل هكذا ينبغي ان يقال **مسئلة** دخول الكفيل في الكفالة  
باختيار نفسه هو الزام نفسه بما لزم له على معين او التزام ما ذهب الى الخيرة هكذا امر بجمع المكلف  
الدخول فيه لانه رضى ما سعه من الصلح بالانسان ان يخرج من ماله ما شاء



فيما شاء ولا فوق بان يخرج شيئا من ماله تمليكاً أو هبة أو نذر أو طية وبين أن يلزم  
 نفسه بما لم يقره فلا نا أو بما ذهب على فلان والجمالة في الحال لا تؤذي فساداً في هذه الكفالة  
 ولا بطلاناً لأن الاعتبار في مثل هذا انما تنتهي اليه الحال وهو سينتهي إلى العلم بقدره  
 جملة أو تفصيلاً وإذا عرفت هذا فالضمانة على المعين بالمعلوم وبالمجهول وبما ثبت وبما  
 سيثبت وبما على المصادق وبما يسرق أو يخرق أو يتلف بوجاه من وجوه التلف كلها متفق  
 في اختيار المكلف لنفسه بما يلزمه من الضمان والزام لها بذات المعن غير إكراه ولا إجبار وله  
 أن يتصرف في ماله بما شاء وكيف شاء في خيرا أو ضاعة ولا في أمر لا يبيحها الشرع وليس في شيء  
 من هذه الصور إضاعة مال ولا تصرف به في غير جلال فإن الالتزام بما على المصادق رتبة  
 عظيمة وتفريج كربة ودفع ظلامة وهذا الذي ينبغي المصير إليه والتعويل عليه مسئلة  
 لما كان الدين ثابتاً بذمة معاملة معينة وصاحب الدين مطالب به والغريم عاظم له  
 مع تمكنه من القضا من ماله كان مستحقاً لما ثبت عنه صلوات من قوله لي الواجد ظلم لي  
 عرضه وعقوبته وعلى حكام الشرع القادرين على رفع الظلمات الأخذ على أيدي الظلمة  
 أن يأخذوا صاحب الدين دينه من ظالمه قسراً وقهراً وإذا لم يطلب من له الدين الجور  
 الجور على من غلبه الدين كان هذا أقل ما يجب على حكام الشريعة وهذا الذي ذكرنا معاً  
 بكتابات الأدلة وجزئياتها ومن ذلك أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأخذ للظالم  
 من الظالم وهي كثيرة جداً في الكتاب والسنة وهو يغني عن الاستدلال بحدِيث كعب مالك  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم جرح على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه أخرجه الدارقطني والبيهقي و  
 الحاكم وصححه وحدثه عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شياً بائساً فلم يزل يدان  
 حتى أغرق ماله كله في الدين فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فكلّمه ليكلّم غلامه فلو تركوا لأحد التركة المعادة  
 لأجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله حتى قام معاذ بغير شيء رواه سعيد بن  
 منصور في سننه هكذا مرسلًا وأخرجه أيضاً أبو داود وعبد الرزاق قال عبد الحق المرسل  
 أصح وقل ابن الطلاع في الأحكام هو حديث ثابت انتهى ويدل على أنه يجوز جرم مال المفلس  
 بقرينة كراهة بين أهل الدين ما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي سعيد أن رجلاً



اتباع ثارا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فاصابتها حاجة فذكر دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله  
 عليه فلم يبلغ وفادينه فقال خذ وأما وجدتم ليس لكم إلا ذلك ومعلوم أنه إذا جاز  
 تفريق مال المفلس جميعه بين أهل الدين كان جواز حجرة حتى يفرق بينه حثا بتا بفحوا الخطا  
 وماتد عواليه الحاجة الضرورية من ملبوس ومسكن وما يحتاج اليه لوقاية البرد والحر  
 في حكم المستثنى مما يجب فيه القضا من ماله ولهذا الم ينقل اليه أنه صلاح اخرج معاذ امر  
 مسكنه او عراه من ثيابه او اخرج ما يحتاج اليه من متاع المنزل الذي لا بد منه وهكذا  
 ينبغي ان يتركوا المفلس على كل تقدير ما تدعو حاجته اليه من الطعام والادام الى وقت  
 الدخل وهكذا اترك للجاهد والمحتاج الى المدافعة عن نفسه او ماله سلاحه والعالم ما  
 يحتاج اليه من كتب التدريس والافناء والتصنيف وهكذا اترك لمن كان معاشه بالحرف  
 ما يحتاج اليه في الحرف من دابة وآلة الحرف وهكذا اترك لمن كان كسبه بدابة بتاجيرها  
 ونحو ذلك ولا شك ان الرجل الكسور الساعي في وجوه الرزق وابواب الدخل هو في حكم المستثنى  
 عن استثناء القوت والادام اذا كان يحصل له من الكسب ما يقوم بذلك وان كان كسبه  
 يقصر عن الوفا بما يحتاج اليه كان له حكم غيره في القدر الذي تدعو الحاجة اليه والحاصل  
 ان تفويض مثل هذا الامر الى انظار حكام العدل العارفين بالحكم بما انزل الله تعالى هو الذي  
 لا ينبغي غير اختلاف الاحوال والاشخاص والامكنة والازمنة مسئلة من اسباب الحجر  
 الصغير والرق والجنون والرهن اما سببية الصغير فوجهه ان الصغير لا يتصرف عنه الاوليه  
 والعبد لا يملك شيئا ولا يتصرف في شيء الا باذن مولاه والجنون يتصرف عنه وليه لانه لا  
 يعقل ما فيه النفع والضرر قلم التكليف لم يجز عليه ما دام مجنونا واما الرهن فوجهه كونه بمنزلة  
 الحجر ما دام رهنا ظاهرا لان الحق قد تعلق به للرهن فلا يخرج عن الرهنية الا بما ذكره في باب  
 الرهن وهكذا من اسبابه السفاهة وسوء التصرف وعدم ادراك ما فيه مصلحة من مفسدة  
 وما فيه ربح مخسر وقد فاضت على ذلك الادلة والتأجيل حتى للمدين ولم يحصل بالحجر عليه  
 ما يقتضيه سقوط الحق الثابت له مسئلة والصالح جائز بين المسلمين الاصلح حرم حلالا  
 او احل حراما كما ورد بذلك حديث عمر بن عوف عند ابى داود والترمذي وابن ماجه



والحاكم وابن حبان وصححه الترمذي وهذا الصحيح منه هو ما انتقد عليه فان في سنده  
 كثير بن عبد الله بن محمد بن عوف وقد قال الشافعي وابو داود فيه انه ركن من اركان الكذب  
 واعتدوا للترمذي بانه صحيح باعتبار كثرة طرقه وقد اخرج ابن داود من غير طريقه من  
 حديث ابي هريرة وصححه ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي واخرجه الحاكم من حديث  
 النسب واخرجه ايضا الحاكم والدارقطني من حديث عائشة واهل طريق غير هذه وبعضها تنقو  
 به الحجة في كل صلح الا ما استثناه اخر الحديث بهذا الدليل يتقرر انك صحة الصلح بالمنفعة كما  
 يصح بالمال وبالبعض كما يصح بالكل وبالموكل والمجمل وتقييد الصحة في بعض هذه الصلح  
 بقيد لا بد من قيام دليل عليه فان لم يرقم عليه دليل كان كل صلح جائزا الا ما اخل حراما او  
 حرم حلالا ويجوز الصلح عن المجهول بمعلوم والمعتبر في هذا حصول التراضي الذي هو مناط  
 الشرعي في تحليل الاموال فاذا حصل ذلك جاز على كل حال مهنا امكن الوقوف على القدر  
 جملة او تفصيلا لان ما لا يوقف على قدره بوجه لا يتحقق فيه ذلك المناط ويدل على جواز  
 الصلح بالمجهول عن المعلوم ما ثبت في الصحيح ان جابر بن عبد الله كان عليه ثوب يهودي  
 فعرض عليه ثوبستانه فابى فذكر جابر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكلم اليهودي فعرض صلى الله عليه وسلم  
 على اليهودي فابى فمضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال جد له فوافى اليهودي وبقي بجابر قد روه  
 سبعة عشر سقا بعد ان اوفى لليهودي ما هو له وهو ثلاثون وسقا وتصح الصلح عن انكار  
 لدخوله تحت عموم الحديث المتقدم وليس فيه تحليل حرام ولا تحريم حلال وقد وقع ذلك  
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة الرجلين المتنازعين في السجدة ارتفعت اصواتهما فاشار النبي صلى الله عليه وسلم  
 الى صاحب الدين بان يضع الشطر من دية فوضي بذلك والقصة ثابتة في الصحيح من هذا الصلح  
 عن الانكار ايضا داخل تحت قوله تعالى والصلح خير وقوله تعالى او اصلاح بين الناس قال  
 الشوكاني في وبل الغمام الظاهر انها تجوز المصالحات عن انكار فحوان يدعي رجل على اخواته  
 دينا فينكره في جميعها فصالحه على النصف من ذلك المقدار لان مناط الصلح التراضي  
 والمنكر قد رضى بان يكون عليه بعض ما انكره واي مقتضى منع هذا وان كان مثل حديث  
 لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب من نفسه فخذ ان قد سلم بعضا مما انكره طيبة به نفسه وان



كان غير ذلك فها هو ثم حديث كعب المتقدم فان كان التنازع بينهما في المقدار فهو ايضا  
 صحيح عن انكار وقد جوزه الشارع وان كان التنازع بينهما في التججيل والتأجيل فهو ايضا  
 صحيح عن انكار لان منكر الاجل قد صرح على ان يتجمل البعض من دينه وليسقط الباقي الى  
 مقابل دعوى صاحبه الاجل انتهى **مسئلة** لا شك ولا ريب ان القواعد الشرعية قاضية  
 بان ملك كل ملك باق على ملكه لا يخرج عنه الا وقوع التصرف منه باختياره او موته والغائب اذا لم يخرج موته  
 فجميع ما يملكه باق على ملكه لا يخرج عنه التصرف فيه بوجه من الوجوه لكن اذا خشي على الفاسد ان يحكم من النظر  
 في المصالح ان يجلبه بنظر العدل فيقيم ما يحتاج الى اقامة ويبعثر ما يخشى عليه الفساد ياخذون اجرهم  
 كما ياخذون ذلك من مال الاحياء المحضين فان كان في الورثة قسم يصلح لذلك فهو اولي من غيره  
**مسئلة** الذي نقله الينا ائمة اللغة والاعراب وصاروا كالمجمع عليه عندهم ان العدل  
 في الاعداد يفيد ان العدد كلما كان متكررا يحتاج استيفاءه الى اعداد كثيرة كانت  
 صيغة العدل المفرحة في قوة تلك الاعداد فان كان محي القوم مثلا اثنين اثنين او ثلاثة  
 ثلاثة او اربعة اربعة وكانوا الوفا مولفة فقلت جاءني القوم مني افادت هذه الصيغة  
 اخرجوا الاثنين اثنين حتى تكاملوا فان قلت مثني وثلاث ورباع افاد ذلك ان القوم  
 جاؤك تارة اثنين اثنين وتارة ثلاثة ثلاثة وتارة اربعة اربعة فذه الصيغ بينت  
 مقدار عدد دفعات المحي لامقدار عدد جميع القوم فانه لا يستفاد منها اصلا بل غاية  
 ما يستفاد منها ان عدد متكرر نكح اشق الاحاطة به ومثل هذا اذا قلت نكحت النساء  
 مثني فان معناه نكحتهن اثنتين اثنتين وليس فيه دليل على ان كل دفعة من هذه الدفعات  
 لم يدخل في نكاحه الا بعد خروج الاولى كما انه لا دليل في قولك جاءني القوم مثني انه لم يصل  
 الاثنان الاخران اليك الا وقد فارقت الاثنان الاولان اذا تقر هذا فقوله تعالى مثني  
 وثلاث ورباع يستفاد منه جواز نكاح النساء اثنتين اثنتين وثلاثا وثلاثا واربعاً  
 والمراد جواز تزوج كل دفعة من هذه الدفعات في وقت من الاوقات وليس في هذا تقرر  
 لمقدار عدد من بل يستفاد من الصيغ الكثرة من غير تعيين كما قد صافي محي القوم وليس فيه  
 ايضا دليل على ان الدفعة الثانية كانت بعد مفارقة الدفعة الاولى ومن زعم انه



نقل البناية اللغة والأعراب ما يخالف هذا فخذ مقام الاستفاد منه فليتفضل  
بما علينا وابن عباس ان يصرح عنه ما نقل في الآية انه قصر الرجال على اربع فهو من ادراك  
واما القصة بل عوى الأجاج فما هو نجا وأيسر خطبا عند من لم تفرغ  
هذه الجلبة وليفت بصح إجماع خالفته الظاهرة وابن الضبان والعمراني والقسم ابراهيم  
نجمال الرسول وجاعة من الشيعة وشلة من محقق المتأخرين وخالفه ايضا القرآن  
الكريم بما بيناه وخالفه ايضا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك تواتر من جمعه بين  
تسع او اكثر في بعض الاوقات وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم الرسول فانتهوا فقد كان لكم في رسول  
الله اسوة حسنة قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ودعوى الخصوصية  
الى دليل والبراهن الاصلية مستحبة لا ينقل عنها الا نقل صحيح تنقطع عنه المتعاذير  
واما حديث امره صلواته لان لما اسلم وتحت عشر نسوة بان يختار منهن اربع او يفرق  
سائرهن كما خرج الترمذي وابن ماجه وابن حبان فهو وان كان له طرق فقد قال ابن عبد  
كلها معلولة واصلا غير من الحفاظ بعلى اخرى ومثل هذا لا ينتهض للنقل عن الدليل القوي  
والفعل المصطفوي الذي مات صلى الله عليه وسلم عليه والبراهن الاصلية ومن صح لنا  
هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة او جاءنا بدليل في معناه فجزاه الله خيرا وليس بان  
وبين الحق عداوة وعلى العالم ان يوفي الاجتهاد حقه لاسيما في مقامات التخرير والتقرير  
كما نفعناه في كثير من الاجابات واذا حاك في صدره شي فليكن قد رعه في العمل لا في تقرير الصواب  
فأياك ان تقامي التصريح بالحق الذي تبلغ اليه ملكتك لقليل وقل ولا سيما في مثل موا  
تجرب عنها كثير من الرجال فانك لا تسأل يوم القيمة عن الذي ترضيه منك العباد بل  
عن الذي يرتضيه المعبود واذا جاءه الله بطل فهو محقق ومن ورد البحر استقل  
السواقي + انتهى ما في ويل الغمام وان شئت الاطلاع على بيان هذا العمل فعليك بالمرجعة  
الى النيل وتفسير نكته البنا

خاتمة القسم الثاني في جواب الاجابة الحكام الشرعية



الإجابة إلى الشريعة المطهرة واجبة على كل مسلم فمن دأب عن خصمه إلى قاض من القضاة  
 الذين يعرفون حكم الله في تلك الخصومة وبممكنات من الحكم بما أمر الله بالحكم به في  
 حكم كتابه فإنه أمر رسول الله وسائر عباد الله بالحكم بما أنزل الله بالعدل وبالقسط وبما أراهم  
 الله وجب عليه أجابته ومعلوم أنه لا يعرف ذلك إلا من يعرف ما أنزل الله في كتابه  
 وعلى لسان رسوله فإن ذلك هو الشريعة المحمدية وجميع ما يحصل من المسائل الشرعية  
 بالمقاييس الصحيحة هو من جملة ما تناوله الكتاب والسنة بتلك الوساطة وكذلك كان  
 من المسائل بدليل فحوى الخطاب كمنه ويدل على وجوب هذه الإجابة دليلان من  
 كتاب الله تعالى وهما قوله عز وجل إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم  
 بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وقوله سبحانه فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم  
 ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ولا يعرف خلاف لفرض من أفراد المسلمين  
 سابقهم ولا حقهم في وجوب إجابة من دأب خصمه إلى الحاكم إلى الشريعة المطهرة فمن ادعى  
 أن ذلك لا يجب إلا في زمن النبوة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد طوى بساط الشريعة بعد  
 الرسالة وخالف جميع أهل الملة الإسلامية من لدن الصحابة إلى الآن فافهم متفقون على وجوب  
 الإجابة إلى الشريعة متفقين بأن أحكامها مؤلفها وأفعالا واعتقادا وإذا تقرروا وجوب إجابة  
 الطالب لخصمه إلى الشريعة المطهرة بالضرورة الدينية فلا بد أن يكون القاضى المدعى إليه  
 على الصفة التي قدمنا من العلم بالشريعة التي هي الكتاب والسنة وما يلتحق بهما وقد قلنا بلوغ  
 درجة التحقيق فيهما والاتقان لهما جدا خصوصا في ديارنا هذه فإن وجود من يعرف تفسير  
 واحد من معتبرات التفاسير ويعرف الأمهات ليست فضلا عن غيرها عز وجل مع أن  
 التوسع في معرفة السنة المطهرة لا بد منه لمن يدعى أنه يقتدر على الحكم بين المتخاصمين بما  
 في الكتاب والسنة لأن دليل المسئلة قد يوجد في كتاب ولا يوجد في كتاب آخر فإن كثيرا  
 من المسائل التي تقع فيها الخصومة لا يوجد دليلها في الأمهات الست وهو موجود في غيرها  
 من المسانيد والمستدركات والمستخرجات ونحوها هذا يعلمه كل باحث عن الأدلة وناظر  
 في مواطنها فالواجب أن يكون المتخاصم إلى من هو أعلم بالمسائل الشرعية الماخوذة عن الأدلة



متعين اذا كان في مكان معلوم لا يحصل به الالتفات للخصمين واما اذا المرين في ذلك  
 المكان قاض كذلك بل كان فيه من القضاة ممن لا يتعلل بالحجة الشرعية اذا جاءته فهذا  
 وجوده كعدمه وواقع الخصمين اليه بجهل على جهل ولو كشف للخصمين ان القاضي لا يعلم  
 بالشرعية لم يتخاصم اليه وهكذا الوعاى القاضي الجاهل بانه غير عالم بالشرعية لم يصد نفسه  
 للحكم اذا كان فيه ادنى نصيب من الدين واحقر حصاة من التقوى ولكنه شبه عليه الا  
 فطن بجهله ان الشرعية المطهرة هي ما يحفظه بعض الممارسين للخصومات من تلك  
 القوانين التي وقع الاصطلاح عليها فاقدم على الحكم اقدم من جهل الحكم الشرعي وجاهل انه  
 جاهل به وهذا القاضي لا فرق بينه وبين من يتكسب بالوكالة الخصوم في ديارنا هذه ولا يحل  
 ان المحل الذي يسكنه الخصمان ان كان من يتمكن من الحكم بينهما بالشرعية المطهرة على  
 وجه خصناه فلا يجوز لاحدهما ان يطلب الاخر بالخروج الى قاض اخر في مكان غير المكان الذي  
 يسكنانه لان ذلك مجرد انتقام في محض مشقة وان لم يكن فيه من هو كذلك بل لم يوجد  
 فيه قاض او وجد فيه وهو غير عالم بحكم الله سبحانه على الوجه المتقدم فالواجب التراجع الى  
 قاض يعرف ما شرعه الله لعياده وان بعد مكانه لان التراجع الى من لا يعرف الشرعية  
 ليس بتراجع الى الشرعية ومجرد وجود اسم القاضي لا يستلزم ان يوجد في ضمنه المسمى  
 بالاخلاق وحكم الله تعالى في الحوادث ليس لواحد يصيبه من اصابه من اهل الاجتهاد  
 ويخطئ من اخطاه ولو كان حكم الله هو مظهر كل مجتهد لكان تابعا لاجتهادات  
 المجتهدين ومرادات المريدين وهو يستلزم انه كحكم الله في تلك الحادثة اصلا بل حكمه  
 فيها متجدد بوجود اجتهاد كل مجتهد على حسب يقتضيه اجتهاده وهذا باطل لمن قال به  
 بعض المتأخرين من المعتزلة وقلده من قلده من جاء بعده فمن جاء بالقول الفاسد  
 فهو رد عليه كاتنا من كان وما استلزم الباطل باطل والكلام على هذه المسئلة طويلا  
 الذي بول وليس المراد هاهنا الاشارة الى فساد هذا القول والحاصل ان اجابة الداعي الى  
 الشرعية بمجرد كونه الطالب لها الداعي اليها واجب على المسلمين خصوصا وعلى اولى الامر  
 هم ما اذا تظلم مظالم وصرخ صاخر بانه قد وقع الحكم عليه بخلاف الشرعية المطهرة



وإمام من حاكم متاهل غلطا او جراءة او من مقصر خطا و جزافا و طلب ان ينظر في قضيته  
 حاكم اخر من يوثق بعلمه و ورعه و دينه فاجابته واجبة لان الحكم المذكور ان كان صوابا  
 فالحق لا يرد ولا يدفع وان كان غلطا و جزافا كما ذكره المتظلم فانصافه بايصاله الى الحق  
 واجب وليس في ذلك ما يخذش في الزعامة ولا ما يفت في عضد الرياسة بل هو من كمال العدل  
 وتمام البر لان نصر الشريعة وايصال طلبها اليها وافتقاد تظلم المتظلم لا يزيد اهل الرياسة  
 الا فخامة ولا يكسب باب الحيل والعقد الا فخامة بهذا جرت عادة الله تعالى في المخملين  
 للعباء المتقلدين للامروالنبي فانفذهم امرا و اتقوا هم ايرادا و اصدارا و اشد هم عضدا و  
 اكثرهم مدح انصرهم لهذه الشريعة واعظمهم اهتماما بشاهاها و اكثرهم اشادة لادراكها ومن  
 كان مطلعا على احوال الدول في قد ير الزمان و حديثه لم يتكر هذا و لقد تعاظم المحنة  
 على الاسلام و اهله بقوم ينفرون عن الاحكام و الفتاوى المستندة الى نصوص الكتاب  
 و السنة و يانسون بالاحكام و الفتاوى المنسوبة الى بعض افراد الامة الذين هم مكلفون  
 بالشريعة كغيرهم و متعبدون باحكامها كسائر الناس ليسوا بشارعين بل متشرعين  
 و لا متبوعين بل تابعين و ناهيك خسار او يوار او جهل بمن ياء كلام من هو من جملة المتعبد  
 بالشرع على كلام من جاء بالشرع فضلا عن ان يسوي بينهما فضلا عن ان يعدم ما يجب تقديره  
 وقد اينا من هذا و سمعنا ما يحجم القاهر عن سرده حياء من الله سبحانه و تبارك و تعالي  
 عليه و انتقص الله تعالى عن ذلك و لا يستبعد هذا من امرنا هذه بل عليه ان يحل الامر  
 على السلامة و العافية و قد الف شيخنا و بركتنا الشوكاني رح في ذلك رسالة سماها الايجاب  
 البدعية في وجوب الاجابة الى احكام الشريعة و قال في تشنيف السمع بجواب المسائل السبع ما  
 حاصله اذ اعمل المجتهد المطلق بغير ما قد ثبت عليه هو احد القاضيين الذي يرهما -  
 النار بل هو شرهما و اتفهما لانه قضيه بخلاف الحق و هو يعلم الحق فان قلت اذ ايتى به -  
 بقول القضا في ارض لا يعرفنا اهلهما الا التقليد و لا يدبون الا بما صرح به من هم سئلوا  
 له و يعدون من خالف ذلك خارجا عن الشريعة الطاهرة كما هو في هذه الارض كان شر  
 غالب الديار الاسلامية شامها و عيناها و هذا و ما و ما و رومها و شرقية و غربها و ارضها



انه قد عمها كلها ولم يخرج من ذلك الا الشاذ النادر كالواحد الفرح من الالوف بل من  
صنات الالوف بل من الالوف لم يكن ذلك بعيدا من الصواب وما يؤيد ذلك ما رايته  
في بعض مولفات الشيخ العلامة صالح الفلاني النازل بالمدينة المنورة في هذا العصر المتوفى  
رحمه الله تعالى الايام القليلة فانه قال انه دار الغرب في الشرق ومصر الشام والحرمين فلم  
يجد في هذه الديار مع طول البحث ومزيد الكشف من يعجل بالادلة ويوثقها على التقليد الا  
ثلاثة رجال فقط انتهمت هذه المجتهدين المسكين المبطلين من جهتين الاولى تولى للقضاة الثا  
لثة في ديار المقلة الذين هم بتلك الصفة يجب عليه ان يقدم حق الله عليه ويوثق مراده  
منه فيقضي بما يقتضيه كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ملتفت الى غيرها ولا  
موثلا سواها ويضرب بذلك وجه المحكوم عليه فان وجد الحق ناصرا فيها ونعمت وان لم  
يجد الحق ناصرا فليس عليه الا ذلك ولا يجب عليه سواه لانه قد بلغ الحجة ووفى بما اخذ الله عليه  
من البيان وقام بالميثاق الذي اياه الله سبحانه في كتابه العزيز فان عجز عن ذلك وجفت  
عن الجزم به بوادرة واصابه الجبن الذي يصاب به كثير من حملة العام فواجب عليه وجوب  
مضيقة ان يتخلص مما هو فيه ويعزل نفسه وليستريح ويرجع فان لم يقبل منه ذلك فلا حاجة  
من يساعده عليه ويقبله منه ففي سعة الخافقين مضطرب وفي بلاد من اختها بدل  
فان لم تساعدة المقادير على ذلك ولا بلغت اليه طاقته فعليه ان يرد كل خصومة ترد  
عليه وفيها دليل واضح لا يمكن من الحكم به الى غيره من الاحكام ولم يوجب الله عليه ان يحكم  
بخلاف الشرع ولا يسوغ له ذلك بوجه من الوجوه ولا سيما اذا كانت تلك المسئلة مما اضطررت  
فيها الادلة وتعارضت فان المجتهد ان رجع احد الادلة فالتخالف له قد يرجح دليل المعاضاة  
للدليل بوجه من وجوه الترجيح على اختلاف الانظار في ذلك وتباين مراتب العلوم و  
تفاوت اقدام العلماء وان العقبة الكثرة والمعضلة للعمياء الصماء ان يكون قد الف الناس  
بسبب التقليد قولا هو محض رأي وقد عارضه دليل صحيح ظاهر الدلالة واضح العتكم عارضا  
حديث المصراة المتفق عليه بتلك الخيالات المختلفة والآراء المتعالة وامثاله كثيرة و  
نظائره حجة وخطر مواطن الخلاف واصعبها موطنان الوطن الاول ما ينشئ احوال الخا

هو صاحب بن محمد العرس  
الشيخ الفلاني مؤلف  
كتاب ايقاظهم اولي  
الابصار للافتقار بالسيد  
الهاجري والافكار  
تحت يدهم عن الاستماع  
الشارع في القرى الاصل  
من تقليد النماذج  
الجمية والصبيبة في قضاة  
الاخصاء قد عرف الشيخ  
المعروف الحق محمد بن عمر  
بن ابي العري الفلاني  
واخذ عنه الشيخ محمد عابد  
السيد المدسنة  
نور الحسن خان



الشرح التي سوغها بعض اهل العلم لشهد هذا دليل ولا شك من سبيل الحق في سبيل الوطن  
 الثاني لتوزيع الضرارات في الموارث التي تولى الله سبحانه في كتابه تقسيطها بين اهلها  
 وتوزيعها بين مستحقها فاذا جاب الحاكم عن الصدع بالحق في هذين الوطنين فالمرء خير  
 من الحياة لانه يتسبب عن ذلك مفسد ومخالفات لادلة الكتاب والسنة يصعب حصرها  
 وتتعمد لاحاطتها وما عدا هذين الوطنين فهو دونهما في الصعوبة ولا يعجز عن توجيه الحق  
 فيه ولو بذريعة مرجح ذرايع التوصل الى الحق الامن بحج وضعف ومن كان كذلك فليس  
 باهل للدخول في هذا المنصب ولهذا اعل صالم النبي لابي ذر رضي الله عنه عن تولي الامارة  
 بضعفه عن القيام بها كما ثبت ذلك في الصحيح ولست اظن بحاكم يعرف الكتاب والسنة  
 ويفهمها ان يعدل عنها الى ما ليس منها بل الى ما يخالفها فان هذا قد تقم النار على بصيرة  
 واستحق العقاب على علم منه اما اذ المرء مستند بالحكم في تلك الخصومة من كتاب ولا  
 سنة ولا قياس معتمد ولا اجماع يحتج به على خلاف ذلك فحديث معاذ وان كان فيه مقال  
 لبعض اهل العلم فطرقه قد اثرت جدا وبعضها حسن لذاته ومجموعها ينقض الاحتجاج بها <sup>حج</sup>  
 على الحاكم ان ينظر في نصوص الكتاب والسنة فان وجد ذلك فيها قدمه على غيره وان لم  
 يجد اخذ بالظواهر منها وما استفاد بنطوقها ومفهومها فان لم يجد نظري في افعال النبي  
 صالم في تقريراته لبعض امتة ثم في الاجماع ان كان يقول بحجته ثم في القياس على ما يقتضيه  
 اجتهاده واذا عوزه ذلك تمسك بالبراءة الاصلية وعليه عند التعارض بين الادلة ان  
 يقدم طريقا على وجه مقبول فان عوزه رجع الى المرحلات المذكورة في كتب الاصول بعد  
 ان يعلم انه ان ذلك الموضع مرجح وذكر الشوكاني نحو هذا في كتابه ارشاد الفحول الى تحقيق الحق  
 من علم الاصول وذكر قول من قال ان النصوص لا تفي بالحوادث وتعقب ذلك بما يخافه  
 وقال في الفتح الرباني وعند لي ان من استكثر من تتبع الآيات القرآنية والحديث النبوية  
 وجعل ذلك ذابا ووجه اليه همة واستعان بالله عز وجل واستمد منه التوفيق وكان  
 معظمهم ومروى قصده الوقوف على الحق والعثور على الصواب من دون تعصب لمذهب  
 من المذاهب وجد فيها ما يطلبه فانها الكثير الطيب والبحر الذي لا ينفد والنهر الذي يشرب



منه كل وارد عليه والمعتصم الذي ياوي اليه كل خائف فاشد يدك على هذا  
فانك ان قبلته بصد منشرج وقلب موفق وعقل قد حلت به الهداية وجدت فيها  
كل ما تطلب من ادلة الاحكام التي تريد الوقوف على دلائلها كما شاء ما كان فان استبعد  
هذا المقال واستعظمت هذا الكلام فمن نفسك اتيت ومن قبل تقصيرك اصبحت و  
على نفسها يراش تجني ولما تشرح مثل هذا الكلام صدر ورقم مومنين وقلوب رجال  
مستعدين لهذه المرتبة العلية لا تغفل المشتاق في اشواقه حتى تكون حشاك  
في احشائه لا يعرف الشوق الا من يكابد ولا الصباية الا من يعانيتها  
دع عنك تعنيفي وذوق طعم الهوى فاذا هويت فبعد ذلك عنت اذا عرفت هذا  
فاعلم ان الحاكم الموثوق بدينه وعلمه ربما عمل في حكم من الاحكام بعموم الكتاب والسنة  
يخفى على كثير من يطالع على ذلك فيظن به انه عمل بالرأي عند عدم الدليل او عدل الى  
نوع من انواع المناسبات المعمول به عند البعض والملغى عند آخرين وربما يظن انه ان خالف  
نصا يعرفه ولو علم بما عند ذلك القاضي من الوجه المنوع للعدل لتبين له انه لم يعدل  
الا اليها هو حقيق بالعدل اليه بدلالة بينة يكون العدل اليها اجلب لمصلحة الشريعة وادفع  
للفاسد عنها لو رأى وجاه جدي عاذلي لتفارقنا على وجه جميل والا مائة قول  
الصادق المصدق عليه السلام فيما صح عنه في الصحيحين وغيرهما اذا اجتهد الحاكم  
فاصاب فله اجران وان اجتهد فخطأ فله اجر فودده بين اجر واخرين وان هذا الامر  
تقر به من قضاة الحق كل عين ولسان حال ذلك القاضي يقول **ستفقدني قومي**  
**اذا جد جدنا** وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر فان قلت واين هذا القاضي ومتى  
جاد الزمان مثله وفي اي بلاد نجد قلت انما قلت ما قلت على الفرض والتقدير وعدم  
وجودك لا يستلزم عدم قبولك لكلامي هذا انتهى

## خاتمة الكتاب في بيان تيسير اكل الحلال في كل زمان

قال شيخ الاسلام احمد بن حنبل رضي الله عنه في فتاواه مسئلة في رجل نقل عن بعض

رواية في الكتاب  
سماه بن عبد الله بن  
من افضية الرسول  
والا فظان بن ابيهم  
سكن سماه اعلام  
الموقعين بان افي  
حقاني بالقضا  
والا فظان بن ابيهم  
بما وليست في  
ذلك



الفقهاء انه قال اكل الحلال متعذر لا يمكن وجوده في هذا الزمان فقبل ان لم يذات  
 فذكر ان وقعة المنصوبة لم تقسم الغنائم فيها واختلطت الاموال بها للمعاملات فقبل  
 ان الرجل يجر نفسه يعمل في الاعمال المباحة ويأخذ اجرتة حلالا فذكر ان الدرهم في نفسه  
 حرام فقبل ان وكيف قبل الدرهم التعيين او لا نصار حراما بالسبب الممنوع ولم يقبل التعيين  
 فيكون حلالا بالسبب المشروع فما الحكم في ذلك الجواب هذا القائل الذي قال اكل الحلال  
 في هذا الزمان لا يمكن وجوده مخفي في قلبه باتفاق ائمة الاسلام فان مثل هذه المقالة  
 يقولها بعض اهل البدع وبعض اهل الفقه الفاسد وبعض اهل الشك الفاسد فانكر  
 الائمة ذلك حتى ان الامام احمد مع ورع المشهور كان ينكر مثل هذه المقالة وجاء رجل  
 من النساء فذكر له شيئا من هذا فقال انظر الى هذا الخبيث يحرم اموال المسلمين فقال  
 بلغني ان بعض هؤلاء يقول من سرق لم تقطع يده لان المال ليس بمعصوم ومثل هذا كان يقوله  
 بعض المنتسبين الى العلم من اهل العصر بناء على هذه الشبهة الفاسدة وهوان الحرام  
 قد غلب على الاموال لكثرة الغصب والعقود الفاسدة وهوان الحرام لم يميز من الحلال  
 ووقعت هذه الشبهة عند طائفة من مصنفى الفقهاء فافتقروا بان الانسان لا يتناول الا  
 بمقدار الضرورة وطائفة لما رأوا مثل هذا الحرج الشديد ليسد باب الورع صارت انواعا  
 الاباحية لا يميزون بين الحلال والحرام بل الحلال ما حل باليد يجر والحرام ما ستموه لا يظنوا  
 مثل هذا الظن الفاسد وان الحرام قد طبق الارض وراوا انه لا بد للانسان من الطعام  
 والكسوة فصاروا يتناولون ذلك من حيث يمكن فلي نظر العاقل ما في ذلك السوء الفاسد  
 كيف اوردت الاخلال عن دين الاسلام وهو لا يكون في الورع الفاسد حكايات بعضها  
 كذب عن نقلت عنه وبعضها غلط حكوا عن الامام احمد ان ابنه صالح لما تولى القضاء  
 لم يكن يخبز في نارية وان اهله خبزوا في تنورة فلم ياكل الخبز بالقوة في دجلة فلم ياكل من  
 صيد جلة وهذا من اعظم الكذب والفرية عليه مثل هذا الامام ولا يقبل مثل هذا الا من  
 هو من اهل الناس واعظمهم مكر واحتمال لاشبه اسمهم وقد نزهه الله من هذا ولم يعلم  
 ان ابنه تولى القضاء في حياته وانما قد بعد موته فذكر كان بالخليفة المتوكل قد اجاز اولاد



واهل بيته جواز من بيت المال فامرهم ابو عبد الله ان لا يقبلوا جواز السلطان فاعتدوا  
 اليه بالحاجة فقبلوها منه فترك اكل من اموالهم والانتفاع بنيرانهم في خزائنهم وما كان لهم  
 لكونهم قبلوا جواز السلطان وسأله عن هذا المال احرام هو فقال لا فقالوا انجح منه فقال  
 نعم وبين امرائه انما امتنع ان لا يصير ذلك سبباً الى ان يدخل الخليفة فيما يريد كما قال النبي صلى الله  
 عليه وسلم خذ العطاء ما كان عطاء فاذا كان عوضاً عن دين احدكم فلا تأخذه ولو اتقى في دجلة الماء  
 وكبح الخنزير وكل حرام في الوجود لم يحرم صيدها ومن الناس من اتى به الاقراط في الورع الى  
 امر اجتهد فيه فيثاب على حسن قصده وان كان المشروع خلاف ما فعله مثل من امتنع  
 من اكل ما في الاسواق ولم يأكل الا ما نبت في البراري ولم يأكل من اموال المسلمين وانما يأكل  
 من اموال اهل الحرث وامثال ذلك ما يكون فاعله حسن القصد وله فيما فعل تاويل لكن  
 الصواب المشروع خلاف ذلك فان الله جل جلاله خلق الخلق لعبادته وامرهم بذلك  
 وقد ثبت في صحيح مسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله امر المؤمنين بما امر به  
 المرسلين فقال يا ايها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وقال يا ايها الذين امنوا كلوا  
 من طيبات ما رزقناكم ثم ذكر الرجل يطيل السفر اشعث اغبر يمد يده الى السماء يقول يا رب  
 ومطعمهم حرام وملبسهم حرام وغذي بالحرام فاني لست بجواب له ذلك فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان الله  
 امر المؤمنين بما امر به المرسلين من اكل الطيبات كما امرهم بالعمل الصالح لا يمكن الا بكل شر  
 وليا شئ ما يحتاج اليه من سكنى وموكب وسلاح يقاتل به وكرام يقاتل عليه وكتب يتعلم  
 منها وامثال ذلك مما لا يقوم ما امر الله الابه وما لا يتم الواجب الابه فهو واجب فاذا كان  
 القيام بالواجبات فوضاً على جميع العباد وهو لا يتم الا بهذه الاموال فكيف يقال ان الحلال  
 مستعذر بل كيف يقال انه قليل بل هو كثير بل الغالب على اموال الناس وان كان الحرام  
 هو الاغلب الدين لا يقوم الا به للزم احد الامرين اما ترك الواجبات من اكثر الخلق واما  
 ابلهة الحرام لا اكثر الخلق وكلاهما باطل والورع من قواعد الدين ففي الصحيح عن النعمان بن بشير  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبين ذلك امور مشتبهات لا يعلم كثير  
 من الناس فمن ترك المشبهات استبرأ عرضه ودينه ومن وقع في المشبهات وقع في الحرام



كالإمامي يرى حول الحمى يوشك ان يقع فيه ألا وان لكل مالك حمى وان حمى الله محارمة ألا  
 وان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله وان فسدت فسد الجسد  
 الأدهي القلب في الحديث الآخر عنه صلواته مع ما يريه في الأرياء ورأى ترقى <sup>صلواته</sup> فظن  
 فقال لو لا اخاف ان تكون من الصدقة لا كتبها وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وهذا يتبين  
 بذكراصول احدها انه ليس كل ما اعتقد فقيه معين انه حرام كان حراما انما الحكم ثابت  
 تحريمه بالكتاب في السنة والاجماع او قياس من جملة ذلك وما تنازع فيه العلماء رد هذه  
 الاصول ومن الناس من يكون نشأ على مذهب امام معين واستغنى فقيهه بمعية او جمع  
 حكاية عن بعض الشيخ فيريد ان يحمل المسلمين كله على ذلك وهذا غلط ولهذا انظر  
 منها مسألة الغنائم كان السنة في الغنائم ان تجمع وتختص وتقسم بين الغنائمين بالعدل  
 وهل يجوز للأمام ان ينقل من اربعة اقسامها فيه قولان فذهب فقهاء الثوري وابي حنيفة  
 واهل الحديث ان ذلك يجوز لما في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم نقل في بداهة الربع بعد الخمس ونقل  
 في رجعتة الثلث بعد الخمس وقال سعيد بن المسيب مالك والشافعي لا يجوز ذلك بل  
 يجوز عند مالك التفتيل من الخمس ويجوز عند الشافعي من خمس الخمس وكان احمد يعجب من  
 سعيد بن المسيب مالك كيف لم تبلغهما هذه السنة مع وفور علمهما وقد ثبت في الصحيحين  
 عن ابن عمر انه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية قبل جد فبلغت سهامنا اثني عشر  
 بعيرا ولم يحقل خمس الخمس ان يخرج منه لكل واحد يعني فان ذلك لا يمكن ان يكون السهم عشرون  
 بعيرا وذلك لان السهمين بعد الخمس من اربعة اقسام المال فاذا زيد عليهما بقدر ربعهما  
 كل المال فاذا كان السهمان اثني عشر جزءا كانت القسمة خمسة عشر جزءا فيكون النفل  
 ثلث الخمس ولو كانت الغنيمة خمسة وعشرين جزءا وكان الخمس خمسة اجزاء  
 لا يمكن ان يكون حيث ان النفل المذكور خمس الخمس ولذلك اذا فضل الإمام  
 بعض الغنائمين على بعض المصلحة راجحة كاعطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة  
 بن الأكوخ في غزوة ذي قرد سهم راجل وفارس فان ذلك يجوز في اصح احوال العلماء  
 ومنهم من لا يجوز ذلك كما تقدم وكذا اذا قال الإمام من اخذ شيئا فلول ولم يقسم الغنائم



هو جازي في احوال العلماء وهو ظاهر من هاجم لا يجوز في القول الاخر وهو المشهور من  
 مذهب الشافعي وفي كلام المذاهب خلاف على مثل هذا الاصل تبلى الغنائم الاثمة  
 المتاخرة مثل الغنائم التي غنمها السلاجقة الاثرية والغنائم التي غنمها المسلمون  
 من البغداد من تغور الشام ومصر فان في هذه ائمة بعض الفقهاء كابن محمد الجويني  
 والثوري انه لا يحل لمسلم ان يشتري منها شيئا ولا يبطأ منها زجرا ولا يملك منها ما  
 ولزم من هذا القول من الفساد ما الله اعلم به فعارضه صراة محمد بن سباع الشافعي  
 فافق ان الامام لا يجب عليه قسمة الغنائم رجال ولا تقسيمها وان له ان يفضل الرجل وان  
 يحرم بعض الغنائمين ويخص بعضهم وزعم ان سيرة النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي ذلك هذا القول  
 خلاف الاجماع والذي قبله باطل عندنا ايضا وكلاهما الخراف والاصواب في مثل هذه  
 ان الامام اذا قل من اخذ شيئا فهو له فان قيل يجوز ذلك ولم ينههم عن المغنم بل اراد  
 منها ما لا يسوغ بالاتفاق او قيل انه يجب عليه ان يقسم بالعدل ولا يجوز له الاذن في الانتهاء  
 فهنا المغنم مال مشترك بين الغنائمين ليس يخرجهم فيها حق فمن اخذ مقدرا حقه جاز له  
 ذلك واذا شك في ذلك فاما ان يحتاط او ياخذ بالورع المستحب او بشئ على غالب ظنه  
 ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وكن لك المزاولة التي تسمىها بعض الناس الخابرة قد تنازع  
 فيها الفقهاء لكن ثبتت السنة بجوازها فانه صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر بشرط ما يخرج منها من  
 ثمر وزرع على ان يعمروها من اموالهم واما نفيه عن الخابرة فقد جاء مفسرا في الصحيح بان المراد  
 به ان يشترط المالك زرع بقعة بعينها وكن اكره الارض بحبس الخراج منها فجوزة ابو حنيفة  
 والشافعي واحمد في المشهور عنه وهي عن مالك واحمد في رواية ونظار ذلك كثيرة فهذا  
 اصل والاصل الثاني ان المسلم اذا عامل معاملة يعتقد جوازها وقبض المال جاز لغيره  
 من المسلمين ان يعامله في مثل ذلك المال وان لم يعتقد جواز تلك المعاملة فانه قد ثبت  
 ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه رفع اليه ان بعض عماله ياخذ خمر من اهل الذمة على الجزية  
 فقال قاتل الله فلانا اما علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم  
 فجاوهوا وباعوها واكلموا ائمة ائمة قال عمر لو هم بيعوا وخذوا ائمة ائمة فامر عمر بان ياخذوا من



أهل الذمة الداهم التي باعوا بها الخمر لا يهرى معتقدون جواز ذلك في دينهم ولهذا قال العلماء  
 أن الكفار إذا تعاملوا بدينهم مع ما لم يعتقدون جوازها وتقابضوا الأموال لم يسلوا  
 كانت تلك الأموال لهم حلالا وإذا تعاكموا الدينا قرناها في دينهم سوا تعاكموا قبل الإسلام  
 أو بعده وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الدين بالإن كنتم مؤمنين  
 فامرهم بترك ما بقى في الدين ولم يرهم بدينهم ما قبضوا لا يهرى كانوا يستحقون ذلك فالمسلم  
 إذا عامل مع ما لم يعتقد جوازها كالحيل الربوية التي يفتي بها من يفتي من أصحاب <sup>حنيفة</sup>  
 والشافعي وأخذ من ذلك أوزاع على أن البذر من العامل أو كرى الأرض جزء من الخراج  
 منها أو ينسب الخراج أو نحو ذلك وقبض المال جاز لغير من المسلمين أن يعامله في ذلك  
 المال وإن لم يعتقد جواز تلك المعاملة بطريق الأولى والآخرى ولو أنه تبين أنها تابعة  
 لحكم التخيير لم يكن عليه إخراج المال الذي كسبه بتأويل سايع فإن هذا أولى بالعقود  
 بعد ذلك من الكفر المتأول ولو أطبق بعض الفقهاء على بعض أهل الودع الجاهل أن يعامل  
 الكفار ويترك معاملة المسلمين ومعلوم أن الله تعالى ورسوله لا يأمر المسلم أن ياكل من أموال  
 الكفار ويدع أموال المسلمين بل المسلمون أولى بكل خير من الكفار أولى بكل شر الأصل الثالث  
 أن الحرام نوعان حرام بوصفه كالميتة والدم وحكم التحريم فهذا إذا اختلط بالمباح وغيره  
 لونه أو طعمه أو ربحه حرم وإن لم يغير فقيها زاع ليس هذا موضع الثاني الحرام بكسبه  
 كالماخوذ عصبه أو بعقد فاسد فهذا أن اختلط بالحلال لم يجرمه فلو غصب الرجل  
 دراهم أو دنانير أو دقيقا أو حنطة أو خبزا أو خلط ذلك بماله لا يجرم الجميع لا يجر هذا  
 لا على هذا بل إن كانا متماثلين أمكن أن يقتسموه فيلحق هذا بذاك وقد خففوا أن كان فضل  
 إلى كل منهما عين مال الآخر الذي يأخذ الآخر نظيرة وهل يكون الخلط كالتلاف فيه وجهان  
 في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما أحدهما أنه كالتلاف فيعطيه مثل حقه من حيث أحب  
 والثاني أن حقه باق فيه فللمالك أن يطلب حقه من الخلط فهذا الأصل نافع فإن كثيرا  
 من الناس يتوهم أن الداهم الحرم إذا اختلطت بالحلال حرم الجميع وهذا خطأ وإنما توقع  
 بعض العلماء فيما إذا كانت قليلة وأما مع الكثرة فما علم فيه نزاهة الأصل الرابع إذا تعد



ومعرفة مالك من مباح المسلمين عند جليل العلماء كمالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم  
 فإذا كان بين المالك والشافعي أو عوازم أو ودائع أو رهون قد ليس من معرفة أصحابها  
 لأنه يصدر في ما عدا ذلك في مباح المسلمين أو يسأل إلى قائم عدل يصرفها  
 في المصالح الشرعية من القضاة من يقول بل توقف أي احتج يتبين أصحابها والصواب  
 الأول فإن طين الأموال في المالك أو في غيره فائدة بل تعرف كمال المال واستيلاء الطائفة  
 عليه وكان عند الله بن مسعود قد شترى جارية ودخل بيتا ليأتي بالثمن فخرج فلم يجد  
 المالك فجعل يطوف على المساكين ويتصدق عليهم بالثمن ويقول اللهم عن رب الجارية  
 فإن قبلت اليوان لم يقبل فولي علي مثلها إلى يوم القيامة وكذا أتى بعض التابعين لمن  
 غلب من الغلبة ومات بعد فقرا ثم ان يتصدق بذلك عن مودعيه من الفقهاء الصحابة  
 والتابعين الذين بلغتهم كعائدية وغيره من أهل الشام وهذا مذهب علي أصلي وأحمد  
 وبعض المقررين بالتصرف عن الغير بخلافه وفيه ثلاثة أقوال أحدها أن يبيع موقوفه فاصلا  
 بإجازة المتصرف عنه فإن إجازة جاز وهذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد في أحد  
 الروايتين عنه وأحمد قول الشافعي وغيرهم الثاني أنه يقع باطلا وهو المشهور من مذ  
 الشافعي الثالث التخصيل بين بعض الموضع وبعض وهو الرواية الأخرى عن أحمد فإذا  
 تعد استبدان المالك واجتمع إلى التصرف وقع موقفاً وكان ذلك اشتراطاً في الذمة ولم  
 يسمه في العقد لأصل الثاني أن المالك إذا جعل صانعاً لغيره وهذا يتبين بالأصل الثاني  
 وهو الذي يكشف من الحسنة وهو أن الجهول في الشريعة كالمعدوم ومثله الجوز عند قال  
 الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وقال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال صلوات الله  
 على من أمر بما فرطوا منه ما استطعتم قال الله إذا أمرتكم بأمر فأتوا به ما استطعتم قال الله  
 من العمل به فإن عجز ناس من معرفة العمل به سقط عنه ولهذا قال صلوات الله على من  
 صانعها فادعها إليه وإلا فهي مال الله يوتيها من يشاء فصدقة المظنة ملك للمالك معصومة  
 ووقعته فلما عذبت معرفته قال النبي صلوات الله على من أمر بما فرطوا منه ما استطعتم قال الله  
 يوتيها من يشاء فصدقة المظنة ملك للمالك معصومة



ولان اعراب الكوفة بعد تعريف الشبهة يجوز للمحقق ان يتصرف بها وكذلك ان  
يملكها ان كان فقيرا وهله التملك مع الغنا فيه قولان مشهوران قد ذهب الشافعي واحدا  
انه يجوز ان يحنيفة انه لا يجوز له ان يملكه بل ولا يعرف له وارت صحت ماله في مصلح  
المسلمين وان كان في نفس ماله وارت غير معترف حتى لو تبين الوارث سلم اليه ماله وان  
كان قبل الثبوت صرفه الى من يصرفه جائزا واخذة لا غير حرام مع كثرة من يبيع له عصابة  
تعرفت بعد واذا تبين هذا فيقال ما في الوجوه من الاموال المقتضية والمقبوضة تعقود  
لا تباح بالقبض ان عرف المسلم اجتنابا من غناه ان يشرق كما لا او خان في امانته او  
غصبه فاحد من المتصوم في هذا لا يخرج ان يجره احده منه لا بطريق الهبة ولا بطريق  
المعاوضة ولا عن عدل ولا من مبيع ولا وقاء من رخص فان هذا غير ما لك في المظن  
واما اذا كان ذلك المال قبضة بل او في سابع في مذهب بعض الايام جاز له ان يستوفيه  
عن المبيع والاجرة والقرض وغير ذلك من الدين فان كان مجهول الحال فالمجهول كالمعدوم  
والاصل في ما يمد المسلم ان يكون مائلا ان ادعاه انه ماله او يكون وليا عليه كالمناظر  
لوقف دولي اليتيم ودولي بيت المال او كولاية وصا نصرت فيه المسلم والذي بطريق  
المالك والولاية والوكالة جاز تصرفه فاذا لم يعلم حال ذلك المال بيده ثبت الامر على الاصل  
كما ان كان ذلك الدائم في نفس الامر قد اغتصبه هو ولم اعلم به ان كنت جاهلا بذلك  
والمجهول كالمعدوم فليس اخذ في ثمن المبيع واجرة العمل وبذل القرض بدون اخذ اللقطة  
فان اللقطة اخذها بغير عوض ولا اعلم لها مال كما وهذا المال اعلم له مال كما من هذا وقد  
اخذته عوضا عن حقي فكيف يحرم هذا علي لكن ان كان ذلك الرجل يعرف ان في ماله  
حراما ترك معاملته وزعا وان كان الاتصال حراما ففيه تراعي بين العلم واما المسلم  
المستور فلا شبهة في معاملته اصلا ومن ترك معاملته وزعا فقد ابتدع في الدين  
بدعا ما انزل الله به من سلطان وبهذا يتبين الحكم في سائر الاموال فان هذا الغلط  
يقول ان اللعان والالبان التي توكل قد تكون في الاصل قد هبت وعصبت فيقال المجهول  
كالمعدوم فاذا لم يعلم ذلك يقينا كانا لم يكن وهذا لان الله تعالى اما حرم ما حرمه



من المعاملات الفاسدة لما فيها من الظلم فانه يقول في كتابه لقد ارسلنا رسلنا  
 بالبينات فانزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وانزلنا الحديد فيه  
 بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ان الله قوي عزيز  
 والعصب انواعه كالسرقة والخيانة داخل في الظلم والميسر الربى حرام لما فيها من  
 الظلم واذا كان كذلك فهذا المظلوم الذي اخذ حقه بغير حق ثم بيع لغيره وقبضه  
 ذلك المشتري والمشتري لا يعلم بذلك ثم انتقل من المشتري الى غيره نظر الى غيره فعلم  
 ان اولئك لم يظلموا وانما ظلموا من اعتدى عليهم ولكن لو علم بهم فضل لا مطالبتهم  
 بما يلزم مواضعه على قولين للعلما اصحهما انه ليس له ذلك والذين قالوا يستقر الضمان  
 على الغار لا على المغر وكما هو الصحيح تنازع اهل المالك بمطالبة المغر والضمان على  
 الغار وليس له مطالبة على قولين في ذلك في مذهب احمد وغيره ومثال ذلك ان الظالم  
 اذا اودع ماله عند من لا يعلم انه غاصب فتلفت الوديعة فضل للمالك ان يطالب المودع  
 على قولين اصحهما انه ليس له ذلك اطعم المال لضيافته ولم يعلم بالظلم ثم علم المالك فضل له  
 مطالبة الضيف على قولين احدهما انه ليس له ذلك ومن قال بمطالبة لا يقول  
 انه حرام بل يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه وانما عليه اداء ثمنه بمنزلة ما اشتراه  
 وضمانه لقل يقول لا اثر عليه في اكله ولا غرم عليه لصاحبه بحال وانما الغرم على الغاصب  
 الظالم الذي اخذ منه بغير حق فاذا نظرنا الى معين بيد انسان لا نعلم انه مغصوب  
 ولا مقبوض قبض لا يفيد علم المالك واستوفينا منه اداؤه منه او استوفينا عن اجرة او  
 بدل قرض لا اثر علينا في ذلك بالاتفاق وان كان في نفس المورق سرقة او غصبه ثم انا  
 علمنا فيما بعد انه مسروق فعلى اصح القولين لا يجب علينا الا ما التزمناه بالعقد فلا يستقر  
 علينا الضمان اهدا او وهب لا ضمان اكثر من الثمن وكذا الاجرة وبديل القرض اذا كان  
 قد تصرفنا فيها لم يستقر علينا ضمان لكن تنازع الفقهاء هاهنا في مسألة وهو ان هل للمالك  
 تضمين هذا المغر الذي تلف المال عنده ثم يرجع على الغار بما غرمه بخرده ام ليس له  
 المطالبة للمغرور الا بما يستقر عليه ضمانه على قولين هما روايتان عن احمد ومثل هذا



لو غصب رجل جارية فاشتراها من انسان واستولد لها او وهبها ايها فقد اتفق الصحابة  
 والائمة على ان ولد هذا المهرود يكون حرا لان الواطئ لم يعلم انها مملوكة لغيره بل اعتقدها  
 انها ملكه مع اتفاقهم على ان الولد يتبع امه في الحرية والرق ويتبع اباه في النسب والوفاة ومع هذا  
 جعلوا ابنا حرا كون الوالد لم يعلم والمجهول كالعبد ثم وادجوا السيد الجارية بدل الولد  
 لانه كان يستحقه لولا المهرود فاذا خرجوا عن ملكه بتغير حق كان له بدلهم وادجوا المهرود  
 منه وقالوا في اصح القولين هذا يلزم الغار الظالم الذي غصب الجارية وباعها ولا يلزم  
 المهرود والمشتري الا ما التزم بالعقد وهو الثمن فقط ثم هل لصاحبها ان يطالب المهرود  
 بضد الولد والمهرود يرجع به المهرود على الغار ام ليس له الا مطالبة الغار الظالم في اقل  
 هما روايتان عن احمد لا نزاع بين الامة ان وطئها ليس بحرام وان ولده ولد بشدة لا ولد  
 زنية فيموت لادخل لا ولدنا وكذا في سائر هذه الصور لم يمتد دعوا انه لا اثم على الاكل  
 ولا على الالبس ولا على الواطئ الذي يعلم وانما تادعوا في الضمان لان الضمان من بالعدل  
 الواجب في حق الادميان وهو يجب في العدل الخطا وما كان لو من ان يقتل مومنا الا خطأ  
 ومن قتل مومنا خطأ فخرير رقبه مومنة ودية مسلمة الى اهله الا ان يصد قوافل قتال  
 النفس خطأ لا ياتر ولا يفسق بذلك ولكن عليه الدية وكذلك من اتلف مالا مغصوب خطأ  
 فعليه بدله ولا اثم عليه فقد تبين ان الاثر منتف مع عدم العلم وحينئذ فجميع الاموال  
 التي باين المسلمين واليهود والنصارى التي لا يعلم بدلالة ولا اماراة انها مغصوبة او مقبوضة  
 قبضا لا يجوز معه معاملة القابض فانه تجوز معاملته فيها بالارباب لا نزاع في ذلك  
 بين الامة ومعلوم ان غالب اموال الناس كذلك والقبض الذي لا يفيد الملك هو الظلم المحض  
 واما القبض بعقد فاسد كالربا واليسير ونحوها فلا يفيد الملك فيه اختلاف على ثلاثة اقسام بين العلماء احدها انه  
 يفيد الملك هو مذهب الخيفة والثاني لا يفيد وهو مذهب الشافعي و احمد في المعروف من مذهبه  
 والثالث ان مات افااد الملك وان امكن رده الى ماله ولم يتغير في وصفه ولا سطر لم يفد  
 الملك وهو المحكي عن مذهب مالك وهذه الامور والقواعد قد بسطناها في غير هذا الجواب  
 لكن نبهنا على قواعد شريفة تنسج باب الاشتباه في هذا الاصل الذي هو اصول الاسلام



كما قال الامام احمد خير ان اصول الاسلام تدور على ثلاثة احاديث الاحكام بين والحلال بين وقوله  
 انما الاعمال بالنيات وقوله من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد فان الاعمال المأثورة وعظمتها  
 والاول فيه ذكر المحظورات والمأمور بما قصد القلب والنية واما العمل الظاهر فهو المشرع  
 الموافق للسنة كما قال الخطيب بن عياض في قوله ليياوكم اياكم احسن عملا قل اخلصوه  
 قالوا يا ايها علي ما اخلصه واصوبه قال ان العمل اذا كان خالصا ولم يكن صوابا او يكون صوابا  
 ولا خالصا لم يقبل حتى يكون خالصا صوابا والخالص ان يكون لله والصواب ان يكون على  
 السنة وتبين بما ذكرناه ان هذا العاقل الذي قال كل الحلال مستند لا يمكن جوده في  
 هذا الزمان قول مخالف للاجماع بل الحلال هو الغالب على اموال الخلق وهو ليس من احكام  
 وهذا القول قد تقوله طائفة من المتفهمة المتصوفة واعترف من قاله من كبار المشايخ في  
 العراق ولعله من اولئك انتقل اليه بعض الشيوخ من شيوخ مصر ثم الذي قال ذلك عليه  
 ان ليس باب الاكل بل قال ان المورد حيث تدل سبيل النية ثم ذكر ما يوتي فيها يفعل ويترك  
 ولم يحضرنه الا ان فليتن بالعاقل فليعلم ان من خرج من القانون النبوي المحمدي الشرعي الذي  
 دل عليه الكتاب والسنة واجماع سلف الامة وامتها احتاج الى ان يضع قانونا خريفا  
 متناقضا لهذه العقل والدين ان كان مجتهدا متحررا بالطاعة لله ورسوله فانه يشبه  
 على اجتهداؤه ويغفر له خطاه ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا  
 غلاظا الذين امنوا ربنا انك رؤوف رحيم وما ذكره من ان وقعة المنصورة لما لم تقسم فيها  
 المغافرة دخلت الشبهة فيها عليه كلاما مان احدها ان يقال الذي اختلط باموال الناس من  
 الاحكام المحض كالغصب الذي يغصبه القادرون عليه من الولاة والقطاع واهل الفتن  
 وما يدخل في ذلك من الخيانة في المعاملات اكثر من ذلك لكنه لا سيما في هذه البلاد الصرية  
 فانها اكثر من اقليم الشام والعرب ظلم الظالم بعضهم بعضا في المعاملات بالخيانة ومحمد  
 الحق وكثرة ما فيها من الظلم الموضوع من جهة المتولين بغش فاحالة التحريم على هذا الامر  
 اولى من احواله على المغافرة الثاني ان تلك المغافرة قد ذكرنا مذهب الفقهاء فيها وبين ان الصحيح  
 ان الامام اذا اذن في اخذ من غير قسم جاز وانما اذا لم يجز فمن اخذ مقدار حقه جاز وان



اخذ اكثر من حقه وتعد رده على اصحابه لعدم العلم به فانه يتصدق به عنهم وانما لو  
 لم يتصدق به عنهم وتصرف فيه فمن وصل اليه منه شيء لم يعلم بحاله لم يكن محرم عليه  
 ولا عليه فيه اثر وهل هذا الحكم جار في سائر الغصب المذكورة ام لا ففيه اختلاف وقد  
 يتبين بما ذكرناه ان من اجر نفسه او دابة او عقارا فخذ الثمن والاجرة لم يحرم عليه سوا  
 علم ان ذلك الثمن والاجرة حلال للمالك او لم يعلم بحاله بل كان مستورا لكن ان علم ان الغصب  
 تلك الدراهم او سرقها او قبضها بوجه لا يبيع اخذها عن ثمنه واجرة مع ان هذا موضع نزاع  
 بين العلماء والفقهاء تضيق هذه الورقة عن بسطه واما قول القائل الدرهم كيف قبل التعبد  
 فصار حراما للسبب المنوع ولم يقبل التعبد فيصير حلالا بالسبب المشرع فيقال لا بل قبل  
 التعبد فيطهر حرمه بوضوئه وما حرم لكسبه فالاول مثل الخمر فانها لما كانت عصيرا كان العبد  
 حلالا لظاهر اتفاق العلماء فلما خمر كان حراما نجسا فاذا اتخل بفعل الله من قصد لتخليها  
 كان خل الخمر حلالا لظاهر اتفاق العلماء وانما اختلفوا فيما اذا قصد خمرها وقد تنازعوا في  
 سائر النجاسات كالخنزير اذا صار ملكا والنجاسة اذا صارت مائة ان قيل لا تظهر كقول  
 الشافعي واحد في مذهب مالك واحد وهو اصح والثاني مثل الماء المغصوب هو حرام لانه  
 قبض بالظلم فاذا قبض بحق ابيع مثل ان ياذن المالك للعاصب ان يبيعه اياه او يبيعه منه  
 او يقبضه المالك له او وليه او وكيله ثم الغاصب اذا اعطاه من لا يعلم انه مغصوب  
 كان قبضه بحق لان الله لم يكلفه ما لا يعلمه وكذلك من قبضه من القابض بحق والله اعلم  
 هذا الخرم اسحق بجمعه الخاطر الحليل من ذلك المطلب الجليل الذي يكون لما وراءه من المقاصد  
 الحسنة خير دليل والحمل لله الذي بنعمته تتم الصالحات وكان الفراغ من زبده يوم الاحد لستة  
 عشر يوما خلو من شهر الله شعبان من شهر سنة اربع وتسعين ومائتين والفر الهجرية  
 على صاحبها افضل الصلوة والتسليم والتحية ببلدة هربال المحمية من بلاد مالقة الدكن  
 الهندية قاتلا **س** يا من عليه التكاليف ومن اليه متابي + جدي بعفوا عني + اذا اخذت  
 كتابي + واخذ عواي ان الحبل لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الرسل وخاتم  
 النبيين وشفيع المسلمين العاصمين يوم الدين وصلى الله وسلم على امة محمد وآله وصحبه وسلم



وَمَعْدَمُهُ سَنَةُ الطُّهْرَةِ أَجْمَعِينَ أَلْتَعَيْنَ أَبْصَعِينَ هـ

## خاتمة الطبع لولد المؤلف

يقول الربيعي من ربه المنان جزيل الفضل وكريم الامتنان وجميل الجزاء ووسيع الاحسان  
**علي بن صديق بن حسن** احسن الله اليه في السر والعلن ان مما لا يحتاج  
 الى البيان بشهادة احسن به والعيان ان حضرة الرئيسة العظمى ونخبة الدرة الكبرى  
 ذات الجود والكرم صاحبة السيف والقلم حضرتنا **واب شاهجهان بيگم**  
 والية محزنة بهوपाल المحروسة ومالكة مملكتها المورثة لا تحصى مناقبها ولا تستقصى اوجها  
 فكبرها من اثار حسنة ومشروعات مستحسنة صادرة عن روية سليمة صائبة مستقيمة  
 وحسبك شاهد اعلى ميلها الى ترفيه العباد ومحبتها للنشر المعارف على الحاضر منهم  
 والباد صدور امرها الشريف بطبع كتب نيرة وصحف شرعية يقينية في الطبعة الشاهجانية  
 المنسوبة اليها منها هذا الكتاب الذي جمع من احكام القضاء ما يزري بالقلائد الدرية ويزد  
 العقود الجوهريه الموسوم **بظفر الاضي بما يجب في القضاء على القاضي**  
 للسيد الوالد الاب المجد الذي تضلع من العلوم والمعارف بكل تالذ منها وطارد وكس  
 من طالعها بالمطارف وتغيا من ظلالها بالمديد الوارف الخائز لاناغ الحامد والتفاخر  
 المخاطب بواب عالي ابحاه امير الملك السيد محمد صديق حسن خان بهادر  
 فتح الله في امدته فتلقى امرها العالي بالامثال والاثمار وطبع حتى ساح سجنه في الامصار  
 والاقطار وابتغى ثمرتها حتى كمل وجابج الله تعالى وعونه على وفق الامل تصحيم الرافل  
 في حلة الفضيلة المتوسل الى الله سبحانه باحسن الوسيلة السيد الكريم المجد الواحد  
**ذو الفقار احمد المولوي البهوفالي** طابت ايامه والليالي بشركة الشيخ العابد الماهر  
 العالم الصالح الباهر المولوي **عبد الصمد الفشاوري** حتى جاهد يثا في فن التصحيم  
 بمنه تعالى ما بين حسن وصحيم يقر عين الودود وليسخى طرف الحسود وكان قد تصدى بزره  
 المفيد ونسخه الجيد البرئي عن كل شين المتخلى بكل زين المنشئ **محمد احمد حسين الصفوري**



عافاه الله القوي تحت اداة المأمور بتبنيها اشغالها ومباشرة اعمالها المولوي محمد  
**عبد المجيد خان** سلمه الرحمن مدير مطابع الرياسة العلية محروسه بهيول النخبة  
 هذا ووافي طبع ذلك الكتاب جد التمام وفاح من تمثيله مساهلة ختام موافقا لختم شهر ربه  
 ذي الحجة من شهر سنة اربع وتسعين ومائتين والقبلي على صاحبها الصلوة والتحيات  
 بدتم وعقل بجزء العلم وظم - وقد انتدب لتحرير ختامه الشيخ الذي المتوقد الذين  
 الفاقد المثل ذو الطبع المشتعل الخاطر المشتغل ابو الفتح محمد عبد الرشيد الشرياني انج الله  
 له الامال والاماني بصورتها هذه \*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم اله العالمين ابتيدي ويسنا فزهدا اقتدى سبحانك اللهم لا تحصى الثناء  
 عليك ما عجز عنه الالسناء انت كما اثبتت يارب على نفسك شجل ذوالجلال واعلا  
 سبحانه وانخير كله لديه والشوم من انفسنا اليسر اليه ثم صلوة الله والتسليم  
 على نبي هديه في يوم محمد ما حي ظلام الكفر عن ساحة الدنيا بنود الذكر  
 من ختم الله به الرسالة وطهر الارض من الضلالة والال من عترته الكرام  
 وصحبه ذوى الهدى الاملام وبعلى فلما ابتليت بنباية عهدة الافتاء ببلادة بهيول  
 الحمية هتفت بي ريج القضاء الى اختبار الطوية وينطت على عائم القيام بحقوقها وميظت  
 عنى قوائم الطمانينة بما في قلب بروقها فاغضيت الاجفان على قذاها وطويت الاحشاء على  
 قبيها واذاها وجعلت كما ساجت على لسانى كلمة تاسفها اتمثل بقول القائل المبتلى بهذه الاز  
 ح ذبحت نفسك لكن لا يسكين فاشتدت رغباتي والحالة هذه الى العثور على كرامة  
 عنه لمن انتصب لهذا المنصب ونطق به لسان الشرع ودرج عليه الجمهور واليه ذهب  
 بيدان الوقت على الحق الحقيق بالقبول تقصر عنه باع الجهد وان تطاول فى الطول  
 اذ همم متقاعدة قاصرة والكتب المتضمنة بما تمس اليه الحاجة عزيزة نادرة فيضانا كانت  
 متيقظا او نائما ومتقلبا وحي الى جهة السما قائما اذا وقفت على رسالة بدعية هية سنية



وضئمة جامعة نافعة رائعة مضيئة التي سماها مؤلفها ظفر اللاضي بما يجب في القضا  
على القاضيه فامعنت فيها النظر وقل بها وجه الفكر واستظلت بظلمها الوردية وتمتعت  
من نعيمها اللطيف الفيتيها متصفه بكل وصف بديع ومجازية لأطراف الطبايع بأزهار  
المزوية بالربيع ملئت بأدلة الكتاب السنة خضراء اوراقها وحليت بحلي نعل من السلف  
والتحقيق خلخال ساقها استنطق اللسان ليعرب عن حسن قديها فاستجم واستقدم جود  
القلم للجري في هذا الميدان فاجحما وقد فيها من مصباح السنة المضيئة المسبح والشمع كما  
جنة ومراحي عنها لا مقطوع ولا ممنوع فلهذا كتاب غاية في الباب في نهاية في النصاب  
ضالة منشودة وودة منشودة قد سرى مسرى السلاف في طبع البليد الماهر اليشار

### بنان ابيات الشاعر

في التي جمعت من كل نادرة	كانها روضة او خلق صاحبها
كانها بحر اجفان احسان بنا	في العقل او اكس الصهباء شارها
كانها البدان قلبتها صحفا	كانها الشمس اذ تطوى بمغربها

كيف لا وقد قدح زبد جمع من اتفق على بلوغه في هذه الصناعة الحديثة الغاية القصوى  
واجتنائه من شجرة الخلد ملك لا يلبى الذي اصبح السنة المطهرة بمساعيه وقد فدت عليها  
من كل جانب وفود وتخلت اجياد عصره بقلائد القوائد قد صنعت بجواهر العقود ووضعت  
الشريعة الحقة بتواليقه عن تطرف الضياع والخلل والامر الانباع للحق الى ما كان يؤل اليها  
في الثالث والثاني والاول فلو تجسد كلامه لكان ياقوتاً او اسنطم لكان للدرية والرواية فآلهة  
وقد تجدد في تجديد السنة واجتهد وحرر وور ومهد فامتلا وطابه وشرف بالانتماء الى العلم  
انتشاه ودرجت تجارته وحسنت اشارته وعظمت فائده وجلت عائدته المصنف للنصف  
والعارف المعروف الامير الكبير الذي يظهر منه ما يظهر عن الاحرار ويصدر نواب الاجاه امير  
الملك الشريف **صديق حسن خان بهادر** لا برحت خاتل الفضائل برشحات  
اقلامه مخضلة ونسائم الفواضل بنسائم انفاسه معتله ما ترنمت الاقلام بصورها والافها



ولم تترك الدنيا لك يد العبد	نقيت شكايا القلب بالردى
ولا بات جفن العين منك مسجدا	ولا شاب صبر العيش منك تكديرا
بكل الذي قوي وجانبك الردى	ولا زلت مشردا في فؤاد ممتعا
منيعا وركنا للعلوم مشيدا	ولا زلت حصنا لا ما جد سدي

وقد استغرب اهل الرأي وشرذمة التقليد كفاية السنة المطهرة للحوادث وانى لهم التناوش من مكان بعيد فقالوا قد سد الباب عن فهم معاني السنة والكتاب فتعين المصير الى اراء الرجال في الاعتقاد والاعتقال وقد عليهم المؤلف في غير هذه الرسالة مراعاة ان يفهم ويدين الامر خلا ما ادعوا جالبا حتى فهم وجاء في اثبات دعواه ببينة امثال هذه الرسائل فافق مفتي الاعتراف بالحق ووقف على انصاف بالصدق بكفايتها في جميع المسائل هذا ولما حل بدخاتها في مهملها وبلغ الهدى الى كعبة محلها صدر الامر بتصنيفها وطبعها وبذل الجهد البالغ في حسن تحريرها ووضعها من الملكية الكريمة والدارة اليتيمة بحجة الحجج ومجهر البهجة روح السياسة المدنية وروح جنات الراحة العمومية مسئلة العدل ورواية الفضل غرة الدين ودرة البحر محببة اثار الجود والكرم رئيسة المحذرات حضرتنا **واسات** **شاهجهان بيگم** لازالت كواكب سعادتها زاهرة المطالع ومواكب جنودها قاهرة الطلائع فطبع طبعها جديدا في ان تضرب به الامثال وتقتخر على مصر القاهرة مطبعة بونال والقيت مقاليد التصحيح والتعذيب الى الماهر العارف الاديب الاريب من نبغ في هذا الفن قدما ولم يزل في مراعاة حقوق مستند المتضلع من هذا الغمل الروى الشريف العلامة **ذوالفقار احمد البوفال النقوي** بمشاكاة من بلغ من الفضائل قاصديها وملك من الفواضل ناصيتها والله قام وركع وسجد المولى **عبد الصمد** تحت ادارة المشار اليه بالبنان العامل الكامل المولى **عبد الحميد خان** في الخامس والعشرين من شهر ربيع الحج سنة ١٢٩٢ من هجرة من حج بالتلبية وشج وانا الفقير الفقير الجاني المقتبس من اوارا الايمان اليماني ابو الفتح **عبد الرشيد الكاشميري الشويبي** ايدة الله بالفتح الرباني بجاهه من نزلت عليه السبع المثاني وعمت بركاته القاصي والداني كاتب هذه الرسالة **احمد حسن الصفوري** غفر له ذنوبه وستر عيوبه



نظم مدحه ذو الطبع المستنير الشاعر الماهر الباهر الساجد الحافظ خان محمد خان  
المختص بالشعر حفظه القدير بآيات فارسية صور بقا ملذ

بهر ملک شهرت فداى تقریرت  
 تو هر چه گفتی و گوی جز این نخواهم گفت  
 چه گویت که چها دادی و چه ببرد  
 کلى کلام خدا را انگاشتی لقبیر  
 مگر تویی که بروز خشت استشهد  
 به رفتی که خرد پروران دانشند  
 بهر کتاب تو خوشتر ندید باویم  
 هر آنچه آمده پوشیده آشکار نیست  
 بیک کنایه توانی ز صد کتب بصریح  
 تو هر چه بود بهر علم در غر آورده  
 اگر تو خسته خریدی ز هر چه آوردی  
 بگوش غنچه دمی که فسانه نسیم  
 به نظر پر پروانه از آن تو بهد بهد را  
 برای برینه فن تو پیرین برده  
 کهن نگشته نواهای متصل که دگر  
 علیل بود شفا آمدی طبیبی  
 لباس فهم نداشت قامت قاضی  
 یقین که بعد ازین خطبه با صواب کند  
 نماید قرض بدوش قضا حاقبت را  
 کتاب نیست قضا را تو داده بهر  
 تحت دار القضا که دورت رفت

۴ قضا سفینہ اگر داب کیسی بوزد بہت بڑا دبان ہوتی نہ بخدا الغنیۃ تو کا سنگار باقبال مان کہ سرسرخ معلوم ہو گئے اور ادرا باغ خوش ہا گئے تمام شد

تو خوب گفتی و خوش گفتی و بجا گفتی  
 بسند گفتی و بهر گفتی و بلا گفتی  
 چه گویمت که چها کردی و چها گفتی  
 گوی تو بشو و ایادیست مصطفی گفته  
 مقدم از همه و اینشوایلی گفتم  
 ز بهت دانواند زانتها گفته  
 بزور علم تو اکثر گفتها گفته  
 هر آنچه در پس صد پرده بر ملا گفته  
 بیجا اشاره ز قانون شفا گفته  
 تو هر چه بود پی جمله فن سزا گفته  
 و اگر شکسته شنیدی ز موسیا گفتی  
 سوچمن خبر از مقدم صبا گفته  
 و بهر طلب افغانه سپاس گفته  
 برای گرسنه علم از غذا گفته  
 سرود تازه بدلداری قضا گفتی  
 مریض بود قضا رفتی و دوا گفتی  
 مریبان ز پیراهن و قبا گفته  
 طلاقنامه ز قاضی سو خطا گفتی  
 که عاقلانه ز پروانه ادا گفته  
 کتاب نیست بقاضی ز پیشوا گفته  
 هم از صواب نوشتی هم از صفا گفته



# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العلي العظيم والصلوة والسلام على سيدنا محمد الكريم وآله وصحبه على التعمير  
تصحيح اغلاط طبع سائر القضا

صفحہ	سطر	خطا	صواب	صفحہ	سطر	خطا	صواب
٣	١١	القضا	القضا	٣٥	٢	واجبه	واجبها
٥	٢	شرعها	شرعها الله	٣٦	٢٣	عمر بن مرة	عمر بن مرة
٨	١٦	معان	معاذ	٣٤	٢٢	وصلاته	وصلاته
٨	٥	للمنتقى	للمنتقى	٢٠	٩	لاهدى	لاهدى
٨	٢٢	يهدى	قدي	٨	١٤	لفقرة	لفقرة
٨	٢٣	ورصد	وتصد	٢٢	١١	لاتغزير	لاتغزير
٩	٣	امروا	امروا	٢٣	٢	حقير	حقير
١١	١	يفقه	يفقه	٢٥	١	ابو يعلى	ابو يعلى
١١	٢	وثقة	وثقه	٨	٩	وحده	وحده
١١	٣	لان	لان الخريف	٢٦	٩	الشهادة على	الشهادة على
١٣	٦	كالزبية	راس كالزبية	٢٤	٢٠	يتصف	يتصف
١٣	١٩	ويكون	ويكون	٥٠	١١	الصواب	الصواب
١٤	١١	فرج	فرج	٨	١٩	حديث عن ابهرية	حديث ابهرية
١٤	١	ياخذ له	ياخذ	٨	٢٣	لا يقتضي	لا يقتضي
١٩	٢	التغزير	التغزير	٥١	٥	فيجب	فيجب
٢٣	١٥	ياذا المدعى	ياذا المدعى	٥٥	٢٣	انصاف	انصاف
٢٣	١٥	ويوضع	ويوضع	٥٦	١	غير منافية	غير منافية
٢٤	١١	اوطيننا	اوطيننا	٥٨	١	وهيجراه	وهيجراه
٢٨	٢٢	كلا حالتيه	كلا حالتيه	٥٩	٢١	ان دليل	ان دليل
٣٢	١٢	عنه	عنها	٦٠	٢٢	ليهم	ليهم
				٦١	٤	تشاجتما	تشاجتما



صفحة	سطر	خطا	صواب	صفحة	سطر	خطا	صواب
٩١	١٩	لم يكن	لم يكن	١٢٨	١٣	الابطال	الابطال
٩٣	١٢	غير مسلم	غير المسلم	١٣٣	٢٢	او غير من به	او غير من به
٩٣	٤	لصغير	نصفين	٢٣	٢٣	قائمين	قائمون
٩٨	١٦	متعت	منعت	٢٤	٢٤	تاركين	تاركون
٩٣	١٠	والزمامة	والزمامة	١٣٤	٢	اذ	اذا
٩٩	١٥	ماخوذ	ماخوذا	١٣٨	١	بان يخرج	بان يخرج
٩٩	٢١	بني فينقاع	بني فينقاع	٩	٩	وتفرج	وتفرج
٨٩	٨	ان يتيقن	ان يتيقن	١٢٢	٢	وليف	وكيف
٨٩	١٦	فاض	فاض	٦	٦	بما	كما
٩٣	٣	اليها	اليها	١٢٨	١١	انه ان خالف	بانه خالف
٩٣	١٨	ما اراه	بما اراه	١٢٩	١٢	صارت وا	صارت
٩٣	٢١	فيها	فيها	١٥١	١٦	ان يكون	الا ان يكون
٩٣	٢٢	لغرض من لا غرض	لغرض من لا غرض	١٥٢	٣	السلحقة	السلحقة
٩٥	١٢	الذين	الذين	١٥٣	١٢	احد	احدى
٩٤	٢٤	ابن عسكر	ابن عسكر	١٥٥	١٦	وبدل	وبدل
١٠٤	٨	الموادعات	المراوخت	١٥٤	١١	يعلم	لم يعلم
١٠٩	٢٤	لن يخل	لن يخلي	١٦٠	١٣	وكتسى	واكتسى
١١٠	١٨	ما اللحم	المحم	١١٦	١٨	اليمنية	اليمنية
١١٨	١٢	من سعي	من سعي	١٢٠	١	مصالح	لمصالح
١٢٦	١١	محبي	محبي	١٢٦	١١	وفي	وفي
١٢٤	٢٤	وفي	وفي				

قد تم تصحيح الاغلاط

لرسالة ظفر الراضي بما

يجب في القضاء على القضاة



